

اصلاح القطاع الأمني في ليبيا

خطوة رئيسة نحو بناء الدولة

تحرير
مراد أصلان



أعدَّ هذا التقرير من قبل مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية «سيتا»





إصلاح القطاع الأمني في ليبيا خطوة رئيسة نحو بناء الدولة



إصلاح القطاع الأمني في ليبيا خطوة رئيسة نحو بناء الدولة

مراد أصلان

© 2020 مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول
الإسلامية (سيسرك)

العنوان: Kudüs Cad. No: 9, Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara –Turkey

الهاتف +90-312-468 6172

لموقع الإلكتروني www.sesric.org

البريد الإلكتروني pubs@sesric.org

جميع الحقوق محفوظة

اعتمد سيسرك معايير عالية خلال مرحلة إعداد هذا العمل، وذلك بغرض تحقيق أقصى حد من الدقة في البيانات الواردة فيه. لا تعبر التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وباقي المعلومات المشار إليها في أي فقرة توضيحية أو على أي شكل من الأشكال الواردة فيه بأي حال عن رأي سيسرك بشأن الوضع القانوني لأي مكون كان. كما يخلي المركز مسؤوليته عما قد يترتب من جدل سياسي بشأن البيانات والمعلومات المعروضة في هذا المنشور. كما أن الحدود والأسماء التي تظهر على الخرائط المستعملة في هذا المنشور لا تنطوي على إقرار أو قبول رسمي من طرف سيسرك. تخضع المادة المقدمة في هذا المنشور لقانون حقوق الطبع والنشر. وبموجب هذه الحقوق وبحكم تشجيع سيسرك على نشر مطبوعاته خدمة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فهو يعطى الإذن بعرض ونسخ وتحميل وطباعة المواد المعروضة على أن لا يتم إعادة استخدامها لأغراض تجارية في أي ظرف كان. للحصول على الإذن بإعادة إنتاج أو إعادة طبع أي جزء من هذا المنشور، يرجى إرسال طلب يشمل جميع المعلومات لدائرة النشر على العنوان التالي:

Kudüs Cad. No: 9, Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara –Turkey

يرجى إرسال كل الاستفسارات المتعلقة بالحقوق والتراخيص لدائرة النشر بسيسرك على العنوان أعلاه.

الرقم الدولي المعياري للكتاب: 978-625-7040-89-1

لا يجوز إعادة طبع أي جزء من هذا الكتاب أو إعادة إنتاجه أو استخدامه بأي شكل أو بأي وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية أو غير ذلك، دون إذن خطي من الناشرين. طبع في الجمهورية التركية، إسطنبول من قبل شركة توركواف للاتصالات والنشر

(.Ş.) (يوليو 2020) Turkuvaz Haberleşme ve Yayıncılık A.

فهرس المحتويات

7	تقديم
9	شكر
11	تمهيد
13	الملاخص التنفيذية
16	مقدمة
22	الفصل الأول
22	مفهوم إصلاح القطاع الأمني وإطار مفاهيمي للحالة الليبية ...
22	1- مفهوم إصلاح القطاع الأمني و معالجاته:
34	رؤية لإصلاح القطاع الأمني الليبي
35	مبادئ عامة لإصلاح القطاع الأمني في ليبيا
38	شروط لنجاح في ليبيا
40	الفصل الثاني
40	الوضع الحالي في ليبيا
40	لماذا تحتاج ليبيا إلى إصلاح القطاع الأمني؟
41	إرث عهد القذافي
50	الثورة: فشل عدم المؤسسة
58	لا مبالاة اللاعبين الدوليين
61	تحليل المخاطر والتهديدات
65	البنية الأمنية والمخاوف
101	الهيكلية الأمنية الحالية
106	الفصل الثالث
106	ماذا تحتاج ليبيا لبناء هيكلية أمنية فعالة؟
106	1- توقعات اللاعبين وتعقيدات أخرى:
115	الهيكل الأمني الإستراتيجي
123	وزارة الدفاع

144	أمن الحدود والسواحل
147	الأمن الداخلي:
160	الاستخبارات:
161	المجموعات المسلحة:
167	الفصل الرابع
167	برنامج لخريطة العمل لإصلاح القطاع الأمني في ليبيا ..
167	طريق ليبيا لإصلاح القطاع الأمني:
169	القدرات التنظيمية في عملية إصلاح القطاع الأمني:
171	الجدول الزمني وخارطة الطريق لإصلاح القطاع الأمني:
172	خطة عمل لإصلاح القطاع الأمني في ليبيا:
178	الخاتمة:
181	المصادر

تقديم

تم إطلاق برنامج "بناء" والذي يحمل رؤية "بناء الدولة"، بهدف دعم البلدان ذات البنية المؤسسية الهشة والمتضررة من حالة النزاع، من قبل البرنامج الليبي للإدماج والتنمية "LPRD"، والبنك الإسلامي للتنمية "IsDB"، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية "SESRIC". كان الهدف الرئيسي هو مساعدة ليبيا وشعبها في مواجهة التحديات التي تواجههم في بناء دولة قوية ومزدهرة. انطلق المشروع بعد مشاورات مع خبراء ليبيين، وأتراك، ودوليين، ومراكز دراسات، وكذلك منظمة التعاون الإسلامي. وقد اتفق من تمت مشاورتهم على أن يتم تسخير الجهد الرئيسي لمشاريع بحثية في المجالات التي تمثل أولوية بالنسبة لليبي: إصلاح القطاع الأمني، مكافحة التطرف العنيف، وإصلاح الإدارة العامة. ستقوم هذه المشاريع بتحليل هشاشة مؤسسات الدولة، والعقبات التي تواجه إعادة بناء ليبيا جديدة، ومن ثم تقوم بطرح مجموعة من الحلول لكي يقوم الليبيون بتطبيقها.

ركزت الدراسة الأولى على "إصلاح القطاع الأمني"، لما له من أهمية في تحقيق الاستقرار وتأمين بناء السلام في ليبيا. لقد نقل الباحثون والمنخرطون في العمل من قبل الطرف الليبي صورة الواقع الليبي على الأرض، كما بنوا قدراتهم من خلال الانخراط مع الخبراء الأتراك والدوليين، وذلك بهدف الاستفادة من خبراتهم. لقد كان لهذا النموذج تحدياته الإدارية، لكن أثبت أنه غني بالخبرة وقادر على تقديم تحليل دقيق وحلول عملية للمسألة الليبية. وياتبع مقارنة شاملة، قام المشروع بدراسة الوضع الحالي لكل القطاع الأمني الليبي، بما في ذلك الشرطة/ قوى وزارة الداخلية، أجهزة الاستخبارات، الجيش والقوات المسلحة،

والمجموعات المسلحة التي تشكلت بعد ثورة فبراير. بعد أكثر من تسعة أشهر من العمل الشاق، والتي تضمنت العديد من المقابلات وورشات العمل مع المسؤولين والخبراء الليبيين، تم إنجاز مهمة تحليل الواقع واقتراح الحلول لإصلاح القطاع الأمني في ليبيا. المرحلة الثانية، والتي لن تقل أهمية، ستكون من خلال نشر نتائج البحث والحلول المقترحة للجمهور الليبي ولصانعي القرار. هذه المهمة لا تقل أهمية عن البحث نفسه، لكون الهدف الرئيسي هو مساعدة الليبيين على إعادة بناء مؤسساتهم من خلال خارطة طريق واضحة وحلول يمكن ويجب تطبيقها من بإرادة الشعب الليبي وصانعي القرار. سنعمل على إطلاق سلسلة من ورشات العمل والفعاليات والمنتديات بالتعاون مع الوزارات الليبية المعنية، ومؤسسات المجتمع المدني، وعموم الجمهور، وذلك بهدف رفع مستوى الوعي بأهمية إصلاح القطاع الأمني ولمناقشة الحلول المطروحة في التقرير. سيواصل مشروع "بناء" جهوده في مساعدة الليبيين في مساعيهم لبناء الدولة الليبية، مدفوعاً بإيمانٍ راسخ بقدرتهم على تحقيق هدفهم في بناء ليبيا آمنة، ومستقرة، وقوية، ومزدهرة لكل مواطنيها.

ختاماً، لا بد لي من توجيه الشكر والتبريك لكل من ساهم للخروج بهذا البحث وعلى رأسهم الشركات في هذا المشروع؛ البرنامج الليبي للإدماج والتنمية "LPRD"، والبنك الإسلامي للتنمية "IsDB"، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية "SESRI"، ومركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية "SETA".

مصطفى الساقزلي

المدير العام للبرنامج الليبي للإدماج والتنمية

شكر

لقد استغرق العمل على تقرير إصلاح القطاع الأمني في ليبيا أكثر من عامين، وذلك بهدف الوصول لفهم الوضع الحالي والخروج بمقترحات مقترحة، من قبل عدد من العاملين في هذا المجال. الليبيون الذين شاركونا تجاربهم وأفكارهم المميزة هم المهندسون الحقيقيون لهذا المشروع. لقد كانوا واضحين وصريحين في أطروحاتهم، وصادقين في سعيهم لتحقيق بلد آمن ومزدهر، على الرغم من إدراكهم لاحتمالية تضحياتهم بمناصبهم الحالية نتيجة لعملية الإصلاح. كل الليبيين الذين تمت مقابلتهم، في إطار هذا البحث، أصروا على ضرورة إصلاح القطاع الأمني، كما اقترحوا أفكار موجزة ودقيقة لإتمام هذا الإصلاح.

المستفيد الوحيد من هذا البحث هو الشعب الليبي، وقد كان كل من تمت مقابلتهم متبنين لهذا الهدف. الفريق البحثي لإصلاح القطاع الأمني، والذي هو جزء من مشروع "بناء" يقدر تفاني المساهمين في هذا المشروع وصدقهم للخروج برؤية موضوعية للإصلاح. لقد رعى مركز الدراسات السياسية والإحصائية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية "سيسرك" بحث إصلاح القطاع الأمني، كما دعمه من خلال المشاركات في ورشات العمل وتوجيه الأفكار. كما سخر مركز الدراسات السياسية والإقتصادية والاجتماعية "ستا" كل إمكانياته لتسهيل عملية البحث ودعمها. ولهذا فإن فريق بحث إصلاح القطاع الأمني يشعر بالامتنان لكل من مركزي "سيسرك" و "ستا" على التزامهم في دعم المشروع وعلى تقديم البناء. كما أود الإشادة بجهود أعضاء فريق البحث. وفي هذا الصدد أود شكر كل من: إمره كيكلي، د. ويصال كورت، بلال سلايمة وكزام كزان على

جهودهم المميزة.

يحمل هذا البحث رسالة واضحة حول الإصرار على إصلاح القطاع الأمني في ليبيا. نأمل أن نرى ليبيا مزدهرة وآمنة في أقرب فرصة ممكنة، بغض النظر عما إذا ما طبقت رؤيتنا. هدفنا هو إلهام الساعين لإصلاح القطاع الأمني في ليبيا، حتى ولو من خلال كلمة أو فقرة في هذا التقرير.

مراد أصلان

مقرر ورئيس الفريق البحثي لمشروع إصلاح القطاع الأمني

تمهيد

يكافح الشعب الليبي منذ عقود لتحقيق حياة آمنة ومزدهرة. لقد دمر النظام الاستبدادي حياة الشعب الليبي لسنوات طويلة، فيما حملت الثورة الليبية الأمل ببدء مساعي بناء الدولة من جديد. لكن التحديات الداخلية والخارجية أعاقت هذه المساعي للأسف. سلطت حالة النزاع المستمرة في ليبيا والمخاوف الأمنية الأخيرة الضوء من جديد على ضرورة التخطيط، وبرمجة، وتنفيذ إصلاح القطاع الأمني. وفي هذا السياق، فإن هذا المشروع يهدف لتوصيف حالة الهيكلية الأمنية الحالية، والبحث في الجذور المسببة لعجز هذه الهيكلية، واقتراح مسارات عمل لبناء أجهزة أمنية فعالة. يمكن تعديل عدد وسياق المقترحات بما يتوافق مع رؤية وخبرة الساعين للقيام بإصلاح القطاع الأمني؛ تم تصميم هذا البحث ليكون بمثابة الشرارة الأولى على درب الإلهام. اعتمد هذا المشروع على منهجية من شأنها أن تحافظ على موضوعية كل العملية البحثية. ولهذا الغرض تم استطلاع آراء العديد من الخبراء الليبيين من خلال المقابلات وورشات العمل. تم اختيار الليبيين والخبراء في قطاع الأمن الليبي من شرائح مختلفة من المجتمع الليبي من حيث خلفياتهم، ووضعهم القيادي، والمنطقة التي يمثلونها. وقد تم تصميم المقابلات وورش العمل لفحص آليات الأمن على المستوى الاستراتيجي، وبنية القوات الأمنية والعسكرية، وكيف يمكن تحقيق الإصلاح نفسه. كما تم تحديد المبادئ الأساسية لبناء قطاع أمني واعد، ضمن نطاق رؤية إصلاح قطاع الأمن الليبي، وذلك لتوجيه العملية الشاملة وتحديد مبادئ

الأمن الليبي في مرحلة ما بعد الصراع.
لقد أصر فريق البحث بكل حيادية وتفاني على إعلاء
مصلحة الكل الليبي، وليس مجموعات مجتمعية محددة.
فيما كان الدافع هو بناء "نظام أمني" يكون خاضعاً للسيطرة
الديمقراطية والمدنية ويخضع للمساءلة والموثوقية. يدرك
الفريق حقيقة أن هذا التقرير يمثل التزاماً ببدء الإصلاح
الأمني في ليبيا، لكن وعلى الرغم من ذلك فإن تنفيذ
الإصلاحات وقوة الهيكل الأمني، يرتبطان برغبة الشعب
الليبي وصناع القرار السياسي.

الملخص التنفيذي

شعار وهدف هذا البحث هو تحديد أساسيات إصلاح القطاع الأمني في ليبيا، بما يضمن بناء هيكل أمني شامل وقادر، لليبيا الموحدة تحت سيطرة مدنية وديمقراطية. ولا يهدف المشروع لفرض أجندة ليبرالية/غربية لإصلاح القطاع الأمني في ليبيا. بل على العكس من ذلك، فإنه يهدف إلى العمل مع الحكومات الشريكة والمجتمع المدني المحلي لتطوير قطاع أمني، يعكس المعايير والقيم التاريخية والتقاليد المحلية المستدامة اقتصادياً والفعالة من الناحية التشغيلية، والتي تتوافق مع المعايير الديمقراطية الدولية لحوكمة قطاع الأمن. وفي هذا السياق، فإن القضية الأولية هي إنشاء وتعزيز أمن ليبيا من خلال عملية إصلاح القطاع الأمني لبناء النظام المجتمعي والاستقرار في الداخل الليبي، هذا إلى جانب تعزيز القدرات الدفاعية ضد التهديدات/المخاطر الخارجية. هذا المسار سيسهل بناء الدولة الليبية الفاعلة، وتحقيق الازدهار لكل أبناء الشعب الليبي. ومن هنا، فإن السؤال الذي يعمل البحث على الإجابة عليه هو "ضمن أي سياق، وكيف يمكن تحقيق إصلاح القطاع الأمني في ليبيا بما يمنع المزيد من المظالم في حقبة ما بعد الصراع؟".

يعتمد البحث ككل ومخرجاته الختامية على تقييم شامل يغطي جميع ديناميكيات المشهد الأمني في ليبيا. إلى جانب المفاهيم الأمنية الدقيقة، فقد تم استعراض المنظمات والسلطات والمسؤوليات الأمنية بعمق، للخروج بتصور أمني متسم بالسماوات الليبية. في هذا الإطار، يجب أن يسهل الأمن توطيد أركان الدولة الليبية وتحقيق الازدهار

للجمهور الليبي من خلال فترة انتقالية محددة مع قواعد السلوك المطلوبة. لهذا الغرض، تم اقتراح صياغة موجزة ولكن دقيقة لبرنامج إصلاح القطاع الأمني، إلى جانب خطة عمل ذات صلة، وذلك لتبديد أي غموض في عقول الليبيين. المحرك الرئيسي للخروج بتصوير حول هذا البرنامج ولرسم خطة العمل، هي أن المصلحة الجماعية يجب أن يكون الأولوية على المصلحة الفردية.

تم أخذ خمسة أبعاد للأمن بعين الاعتبار كموضوعات في إصلاح القطاع الأمني في ليبيا وهي؛ الدفاع والأمن العام والحدود وأمن السواحل والجماعات المسلحة (المليشيات)، إضافة لمسائل الأمن الناعم (مثل الهجرة أو الأمراض الوبائية أو الأمن الاقتصادي أو الجريمة المنظمة). الأمن الناعم يقع في نطاق العناوين الأمنية الأخرى ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بإصلاحات أوسع لبناء الدولة، والتي لم يغطيها هذا التقرير. لكن في المقابل، تم دراسة العناوين الأخرى لفهم وضعها الحالي وعملية الإصلاح المقترحة مقارنةً باحتياجات الأمن المؤسسي المحددة، وبمستوى مناسب من القدرات والإمكانات للجمهور الليبي. تم استعراض وتحليل مسارات مختلف لمعالجة عملية الإصلاح الأمني؛ وتم اقتراح نموذج أمثل من حيث البنية الأمنية الاستراتيجية وتوزيع القوات، والقضايا المحتملة التي يمكن العمل على تلبيتها.

اعتمدت المنهجية على ثلاث تقنيات رئيسية، وهي مراجعة الأدبيات والمقابلات وورش العمل مع شخصيات ليبية مميزة، مع تتبع الأحداث الأمنية على أرض الواقع. وبهذا المعنى، فإن فريق إصلاح القطاع الأمني قد فضل منهجية تعتمد على عملية البحث المرحلي. أما المرحلة الأخيرة فهي تنفيذ

برنامج إصلاح القطاع الأمني بالتقدير الذي يتبناه الشعب الليبي والحكومة الليبية، وهو أمر خارج نطاق صلاحيات فريق بحث مشروع إصلاح القطاع الأمني. بعد الانتهاء من البحث، تمت صياغة هذا التقرير على أربعة فصول وخاتمة. ركز الفصل الأول على مفاهيم إصلاح القطاع الأمني ومدى انطباقها على الحالة الليبية. فيما يستعرض الفصل الثاني خلفية الظاهرة الأمنية الليبية وكذلك الصورة الأمنية الحالية. أما الفصل الثالث فقد عمل على تحليل النماذج المحتملة لبرنامج إصلاح القطاع الأمني في ليبيا، بينما تناول الفصل الرابع خطة العمل وكيفية تحقيق الإصلاح.

وقد خلاص التقرير إلى؛ أن القدرة التنظيمية لإصلاح قطاع الأمن تحتاج أولاً إلى الحفاظ عليها بقانون مفصل، وتعيين ممثل مفوض لعملية الإصلاح، إلى جانب مجالس للإصلاح ومجموعات عمل. تم تصميم المرحلة التحضيرية لجمع البيانات حول الحقائق والأرقام، وتحديد المواقف، ورسم خريطة البنية التحتية الأمنية الحالية من خلال صياغة قوائم الجرد، وتحديد البنية الأمنية المثالية بعد تحليل موجز للتهديد، والمهمة، وتحليل المهام. المرحلة الثالثة من إصلاح القطاع الأمني هي مرحلة التخطيط وتأمين الموارد التي تتضمن إصلاح الأفراد والأصول المطلوبة والنظام اللوجستي وروابط القيادة والتحكم وهيكلية القوات وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتوفير الموارد للعمليات كافة. تم تحديد التواصل الاستراتيجي كمرحلة منفصلة، وذلك لأن إقناع جميع شرائح الجمهور الليبي هو شرط أساسي للنجاح في هذا الإصلاح. صُممت المرحلة النهائية لترسيم خطة تنفيذ إصلاح القطاع الأمني.

مقدمة

حقيقة أنه "لا يمكنك رفع علم إذا لم يكن لديك دولة" تدفع بالمجتمعات نحو بناء دولة منظمة مؤسسية، وبعبارة أخرى دولة تضمن الحقوق الأساسية للمواطنين المتمثلة في "الأمن والسلام"، وتقوم بمسؤولياتها بطريقة علمية منسجمة مع واقعها خصوصيتها، ولا يخفى أن ليبيا تعاني منذ سنوات فوضى أمنية ساهمت في تمزيق الدولة، حيث استفادت الجماعات المسلحة المتحاربة من هذا الواقع على حساب الشعب، الأمر الذي يستدعي مشروعاً لإعادة بناء الدولة الليبية ومؤسساتها، وفي مقدمته القطاع الأمني.

إصلاح القطاع الأمني في ليبيا ليست فكرة جديدة، فقد طرحت سابقاً حيث حاول اللاعبون المحليون والدوليون تطبيق فكرتهم، ورغم كل المحاولات السابقة إلا أنها لم تنجح في بناء القطاع الأمني، لذا فإن ليبيا في حاجة ماسة لتلافي النتائج الكارثية باستمرار العنف والفوضى، وتأسيساً على ما سبق ذكره فإن هذه الدراسة تبحث عن النموذج الأمثل لبناء القطاع الأمني في ليبيا، آخذةً بعين الاعتبار غياب الدولة الموحدة.

يبرر هذا المشروع الإصلاحي العديد من الديناميكيات، التي من أهمها بناء مؤسسات الدولة وحوكمتها، ويأتي إصلاح القطاع الأمني على رأس أولوياتها، فكما أن الخوف من عودة الحكم الديكتاتوري - كنظام القذافي- دافع لإصلاح الهيكلية السياسية، فإن غياب الأمن ذريعة لتأجيل تأسيس نظام ديمقراطي، وهذا الأمر نفسه جارٍ على الإصلاحات الاقتصادية الملحة، والمصالحة المجتمعية، وتأسيس استقلال القضاء، واحترام حقوق الإنسان وتأمين الخدمات المجتمعية، وغيرها من نواحي الإصلاح.

ينبغي على الدولة إنجاز قائمة من الإصلاحات اللازمة لمأسسة عملية الإصلاح في القطاع العام، وبناء "نظام" من خلال مقاربة كلية تشمل الاعتبارات "الناعمة" و"الخشنة"، ولذلك يمكن أن نقسم هذه القضايا إلى خمس مجموعات هي: "الدفاع، والنظام العام، وأمن السواحل، والمجموعات المسلحة (الميلشيات)، والأمن العام (كالهجرة، الأمراض الوبائية، الأمن الاقتصادي، أو الجريمة المنظمة)

لن تبحث هذه الدراسة قضايا الأمن العام التي غالبا ما تكون مشمولة بعناوين الإصلاح الأخرى، ومرتبطة بعملية بناء الدولة بشكل عام، بيد أن القضايا الأربعة الأولى لا بد من تناولها من خلال توصيف الوضع الحالي واقتراح الحلول الناجعة بما يتوافق مع الحاجات الأمنية المحددة، وفي هذا التقرير سنتناول العناوين الأربعة الأولى عبر مؤسساتها الحالية مقارنة بالنموذج الأمثل المنسجم مع واقع الشعب الليبي.

أنجز فريق "إصلاح القطاع الأمني" دراسته مُركّزا على القضايا المذكورة تحت إشراف ودعم مركز سيسرك للدراسات، وهدفه الرئيس من هذا البحث الخروج بمقترح مشروع متكامل يحقق سلامة ليبيا وأمنها من خلال بناء إمكانات الدولة وتفعيلها، وينطلق البحث من أن إصلاح القطاع الأمني قضية عاجلة وملحة للحفاظ على سلامة الدولة الليبية؛ ولذلك فإن السؤال الرئيس "كيف يمكن إصلاح القطاع الأمني في ليبيا لتحقيق العدل بين أفراد الشعب ومنع حدوث أي مظلومية؟"، وزيادة في الإيضاح سنفرع على هذا السؤال تساؤلات عديدة:

- لماذا تحتاج ليبيا إلى إصلاح القطاع الأمني على الفور؟
- ما الإطار المفاهيمي الذي يمكن تطبيقه لتحقيق إصلاح القطاع الأمني في ليبيا؟

- ما المسارات الأمثل لتحقيق إصلاح يلبي الحاجات الأمنية لليبيين؟

- ما البرامج المثلى لتطبيق هذه المسارات؟
هذه الأسئلة الفرعية تمثل إطار هذا المشروع البحثي وخلاصته، وجاءت هذه الخلاصات في النقاط التالية:
- إصلاح القطاع الأمني يجب أن يكون كلياً، وأن يغطي كل مظاهر الحالة الأمنية الحالية في ليبيا.
- كل شرائح المجتمع الليبي يجب إرضائها بما يضمن الولاء والالتزام الشعبي لدولة مستقرة.
- تأسيس إصلاح القطاع الأمني للتضامن والسلام الداخلي في ليبيا.

- تحديد المفاهيم الأمنية المذكورة والصلاحيات والمسؤوليات الأمنية بصورة واضحة منعاً لأي صراع في المستقبل.
- مساهمة الأمن في ترسيخ الدولة الليبية وازدهار الشعب الليبي، وذلك من خلال عملية انتقال محددة بلوائح منظمة.
- عرض موجز ودقيق عن مشروع الإصلاح الأمني وخطة عمله على الرأي العام الليبي لطمأنته.

- إصلاح القطاع الأمني يجب أن يكون شفافاً وموضوعياً، ومحايداً ليشمل كل شرائح المجتمع الليبي.
- المصلحة العامة مقدمة على مصلحة الأفراد، ولذا فإن تحقيق التوازن المطلوب بين المصلحة العامة ومصلحة الأفراد حساسة ومهمة.

استحضر "فريق إصلاح القطاع الأمني" طيلة بحثه خصوصية الحالة الليبية مع حذره من استتساخ علاجات سابقة لدول أخرى.

اتضح من نتائج البحث أن النظام السياسي الليبي والهيكلية

الأمنية الإستراتيجية متداخلة من حيث الصلاحيات والمسؤوليات، لذا ينبغي التركيز على نقاط أولية وهي:

- سلسلة التحكم والقيادة يجب أن تكون شرعية ومقبولة لمنع أي فراغ في سلطة البلاد لاحقاً، كما أن المؤسسات الأمنية ذات الصلة يجب أن تجتمع تحت وزارة الداخلية ووزارة الدفاع وإدارة الاستخبارات.

- السيطرة المدنية والرقابة الديمقراطية مفاهيم أساسية لتنظيم الأجهزة الأمنية تحت السلطة المدنية، إضافة لذلك فإن البنية الأمنية المرجوة ينبغي أن تتوافق مع القوانين والتنظيمات لمنع تدخل سيطرة السلطة.

- ينبغي إعادة النظر في المجموعات المسلحة الفاعلة، وتنظيمها لتشكيل جهاز أمني فعال تحت سلطة الدولة.

- يحتل التقويم الإستراتيجي أهمية محورية لمزامنة إعادة بناء البنية الأمنية، وتتطلب الترتيبات الأمنية العملية هيكلية تتمثل في العقيدة والتحكم والقدرة واللوجستيات، وسياسات الأفراد، والتعليم والتدريب.

إن الوظائف سالفة الذكر تتطلب تقييماً مستمراً للاحتياجات الحالية والمرحلية لعملية الإصلاح، ولأجل ذلك تبنى "فريق إصلاح القطاع الأمني" منهجية متعددة المراحل كما هو موضح في الجدول-1

الجدول-1: مسار مشروع إصلاح القطاع الأمني

المرحلة	المحتوى
1	فهم المخاوف الأمنية من خلال المقابلات ومراجعة الأدبيات ذات الصلة
2	تحليل المخاوف الأمنية

3	فحص المسارات للتعامل مع المخاوف الأمنية
4	عصف ذهني لإيجاد الخيارات والسيناريوهات لإصلاح القطاع الأمني
5	استشارة مجموعة من الليبيين المختارين لتحديد مسار الإصلاح الأمني
6	إعادة تحليل البنية الأمنية بعد تلقي التغذية الراجعة
7	بناء برنامج وخطة عمل
8	كتابة تقرير شامل لمراحل إصلاح القطاع الأمني
9	استراتيجية التواصل لتعميم ونشر التقرير
10	تطبيق وتحديد برنامج إصلاح القطاع الأمني وخطة العمل

يستند البحث إلى ثلاث منهجيات:

- مراجعة الأدبيات ذات الصلة، المقابلات، وورش العمل مع لبيين مختارين، إضافة لمتابعة الأحداث الأمنية ذات الصلة على الأرض، واختيار الأدبيات من أعمال الباحثين والمؤلفين الذين ركزوا على البنية الأمنية وديناميكياتها في دراستهم لتاريخ ليبيا، تجنباً لتكرار بعض الدراسات السابقة.

- منهجية الترتيب الجزئي للمقابلات؛ بطرح أسئلة أساسية قبيل كل ورشة عمل، مع ترك المجال لتطوير النقاش وتعميقه خلال الورشة، واختيرت المقابلات لشخصيات ذوي صلة بالقطاع الأمني، ومن ثمّ اتبع فريق العمل تقنية "كرة الثلج" لتحديد الأشخاص الذين وقع اختيارهم، واختير ثمانية وعشرون ليبيا للمشاركة في ورشات العمل في تركيا وتونس للاستشارة، وعقدت ثمانية وعشرون ورشة عمل كجزء من مقابلات واجتماعات داخلية للفريق.

ولم يستطع فريق إصلاح القطاع الأمني عقد مقابلات أو

ورشات عمل في ليبيا بسبب مخاوف أمنية متعلقة بمن سستم
مقابلتهم .

- أخيراً، استخدم "فريق عمل الإصلاح الأمني" المصادر
المفتوحة لمتابعة التطورات على الأرض، واختيرت هذه المنهجية
لإصلاح المطلوب مع إدراك الإرث الموروث من الماضي، ومتابعة
التطورات الحالية، وتقييم الاحتياجات وتحليل مسارات إصلاح
القطاع الأمني بعد معالجة ومقارنة كافة البيانات.

هدف البحث وخطته

يهدف "فريق إصلاح القطاع الأمني" في هذا البحث إلى
بنية أمنية مؤسسية متماسكة وشفافة، شعارها "بنية أمنية
قادرة للليبيا موحدة تحت حكم مدني ديمقراطي"، وجاء هذا
البحث في خمسة فصول يتقدمها تمهيد، وخاتمة في نهاية
البحث تضم نتائج.

الفصل الأول: يحوي مراجعة مختصرة لمفهوم إصلاح
القطاع الأمني ومدى إمكانية تطبيقه على الحالة الليبية عن
طريق تصور الرؤية المثلى، والمبادئ العامة والشروط والقواعد
لتحقيق النجاح.

الفصل الثاني: يتناول موجزا تاريخيا عن عهد القذافي
إلى اليوم، بغية عرض الإرث الذي يعرقل مأسسة القطاع
الأمني، وتقييم الوضع الأمني الحالي مع التركيز على غياب
الجهد الدولي في (إصلاح القطاع الأمني)، والمؤسسات الليبية
والمجموعات المسلحة (الميليشيات) في مرحلة ما بعد الثورة.
ويتناول **الفصل الثالث:** نماذج لإصلاح القطاع الأمني في
ليبيا، فيما استعرض **الفصل الرابع:** برنامج وخطة عمل لنموذج
إصلاح القطاع الأمني المقترح.

الفصل الأول

مفهوم إصلاح القطاع الأمني وإطار مفاهيمي للحالة الليبية

1- مفهوم إصلاح القطاع الأمني و معالجته:

تقدم وثائق الأمم المتحدة شرحاً عن سياق إصلاح القطاع الأمني وأهدافه، المتمثل في تقوية البنية الأمنية أو أي جزء مهم منها، ويشمل مفهوم "التقوية" حماية الحقوق الأساسية مع مراعاة المساواة والعدالة، و الهدف هو بناء مؤسسات أمنية فعالة، موثوقة وتحت المحاسبة.

سيغطي هذا الفصل تعريف إصلاح القطاع الأمني الأمثل ومساره، مراعيًا خصائص الحالة الليبية مع الاستفادة من النظريات الدولية، هذه الثنائية تقارب إصلاح القطاع الأمني الليبي مع الحالة المثلى.

1, 1. تعريف "إصلاح القطاع الأمني" ومجالاته.

مصطلح "إصلاح القطاع الأمني" استخدم في سياق سياسي من قبل وزير الدولة البريطاني للتنمية الدولية كلير شورت عام 1998 (Short, 1998)، وارتبط بصورة مباشرة بالتغيرات الحاصلة في الأمن الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتأثيراته الارتدادية على مناطق مختلفة من العالم، خاصة في سياق النظرية "الليبرالية" وتطبيقاتها، ومن هنا، فإن أحد أهم إضافات إصلاح القطاع الأمني، مقارنةً بنماذج المساعدة الأمنية خلال الحرب الباردة، هو التركيز على مفاهيم الحوكمة الرشيدة، التنمية، ونشر الديمقراطية.

وفي هذا السياق، فإن احترافية القطاع الأمني لا تقاس فقط بقدرة القوات الأمنية، بل بكيفية إدارة هذه القوات ومتابعتها ومحاسبتها، إضافة لذلك، فإن نموذج إصلاح القطاع الأمني ليس

فقط من خلال أدواته الأمنية الخشنة، بل أيضاً يركز على ضرورة وجود إطار قانوني وقضائي، ومؤسسات للتقييم وأجهزة حكومية للرقابة حتى يتمكن هذا القطاع من تأدية مهامه (Sedra, 2010). وتجدر الإشارة هنا إلى أن الهدف من إصلاح القطاع الأمني يتمثل في العمل المشترك مع الحكومات الصديقة والمجتمع المدني لتطوير قطاع أمني مستدام اقتصادياً وفاعل عملياتياً، يعكس القيم المحلية والتاريخ والتقاليد، ويراعي المعايير الدولية الأساسية الديمقراطية لحكومة القطاع الأمني.

تبرز أربعة عوامل أساسية دفعت إلى تطوير إصلاح القطاع الأمني بعد الحرب الباردة:

العامل الأول: صعود دور الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام بمختلف اتفاقياتها التي أخذت الوصاية لتأسيس إدارة انتقالية في المناطق التي مزقتها النزاعات.

العامل الثاني: الفهم الواسع لإصلاح القطاع الأمني ينقل النقاش بشأن الأمن من مركزية الدولة لمركزية الإنسان في الدراسات الأمنية.

العامل الثالث: موجة انتشار الديمقراطية التي نادى بالحكومة الرشيدة.

العامل الرابع: ظهور علاقة جديدة بين الأمن والتنمية (Gindarshah, 2015).

على كثرة الممارسة الدولية واستعمالها لإصلاح القطاع الأمني لم يحدث توافق على تعريف للمصطلح، وبصورة عامة فإن القطاع الأمني يرتبط بمجموعة من المؤسسات والكوادر المسؤولة عن الإدارة والإشراف على أمن الدولة، ومن المتعارف عليه أن القطاع الأمني يشمل: "الدفاع، وفرض القانون، وأجهزة الاستخبارات، والمؤسسات المسؤولة عن إدارة الحدود والجمارك

والدفاع المدني (The UN, 2008)، و يتجلى القطاع الأمني الأمتل في "كادر مؤهل حسن الإدارة يتحرك من خلال إطار مؤسساتي معرف من قبل القانون (DFID, 2000)، وفي المقابل فإن المواطنين حال غياب إصلاح القطاع الأمني سيبحثون عن مصادر الأمن خارج الدولة، ما يؤدي إلى انتشار قوات أمنية خارج سيطرة الدولة كالميلشيات أو الفواعل المسلحة. هنا نعرف إصلاح القطاع الأمني " إجراء لتقييم، وتطبيق ومراجعة (متابعة وتقييم) من قبل السلطات الوطنية (أو الدولية) لتحسين الأمن الفعال والقابل للمحاسبة للدولة ومواطنيها، من دون تمييز مع احترام كامل لحقوق الإنسان وسلطة القانون (The UN, 2008).

هذا التعريف ثمرة عمليات وإجراءات تهدف إلى تطوير المعايير الدولية والإرشادات لأجهزة الأمم المتحدة والدول الأعضاء، ووفق برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP، فإن هدف إصلاح القطاع الأمني تقوية قدرة القطاع بأجزائه كلها بغية توفير خدمات فعالة وعادلة، قابلة للحساب وتحترم الحقوق. (UNDP, 2003).

هناك توافق على عدم وجود نموذج موحد لإصلاح القطاع الأمني، فلكل بلد نموذج خاص لإصلاح قطاعه الأمني، ونظرا لبعض الأهداف التحليلية يبرز الحديث عن سياق عريض لإصلاح القطاع الأمني يضم عدة حالات حسب اختلاف معايير التصنيف، (Hanngi, 2004). وفي هذا الإطار فإنه يمكن الحديث عن ثلاثة سياقات لإصلاح القطاع الأمني:

السياق الأول: عملية إصلاح القطاع الأمني متبناة من قبل الجهات الدولية المتبرعة كوسيلة لرفع كفاءة وتأثير مساعدات التنمية.

السياق الثاني: إصلاح القطاع الأمني وسيلة لتسهيل التنسيق

التطبيقي والدمج المفاهيمي للدفاع والإصلاح الداخلي للأمن في الدول المنتقلة حديثاً من الحكم الاستبدادي، وقد طُبّق هذا السياق بعد الحرب الباردة في الدول التي استقلت حديثاً في مناطق الاتحاد السوفييتي سابقاً أو يوغسلافيا، وكذلك في إفريقيا وفي البلقان، وهو المصدر الرئيس للعديد من مفاهيم إصلاح القطاع الأمني.

أما السياق الثالث: ارتباط إصلاح القطاع الأمني بإعادة البناء في مناطق "ما بعد الصراع" في ما يطلق عليها بالدول الفاشلة، والدول المنتقلة من نزاع داخلي أو صراع بين الدول، وهذا السياق يمكن رؤيته في العديد من الحالات كما في العراق، وأفغانستان والحالة الليبية.

2, 1. إصلاح القطاع الأمني في دول ومجتمعات ما بعد

النزاعات

إصلاح القطاع الأمني ليس بالمهمة السهلة في سياقات ما بعد النزاعات الموصوفة عادة بضعف مؤسسات الدولة، وهشاشة الوضع السياسي والعلاقات الإثنية البيئية ونفوذ القوات الأمنية والمجموعات المسلحة المرتبطة بالدولة أم غيرها، وكذا الشروط الاقتصادية المتزعزعة. (Karkoszka, 2003)، وفي هذه الحالات عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج DDR يجب اعتبارها جزءاً من عملية إصلاح القطاع الأمني.

يعد نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مصطلحاً عريضاً لمجموعة من الإجراءات لنزع السلاح وتسريح وإعادة دمج عناصر الفصائل المتحاربة حينما ينتهي النزاع، ويهدف برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى إزالة "الخطر المباشر الذي يستهدف السلام الهش الذي قد يدفع به المحاربين السابقين المسلحين غير الموظفين وغير المسيطر عليهم" (Sundh & Samuelson, 2006).

إصلاح القطاع الأمني و نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هما عمليتان مرتبطتان وتدعمان بعضهما البعض، ويهدفان إلى (ترسيخ احتكار الدولة للقوة وفرض حكم القانون)، وعليه فإن نجاحهما أو فشلهما مرتبط بمصير واحد، ولهذا فيجب التخطيط لهما وتنفيذهما وتقييمهما من خلال تنسيق متوازن. يحدد نموذج المعايير المتكاملة الذي تبنته الأمم المتحدة⁽¹⁾ ثلاث حلقات عملية للربط بين إصلاح القطاع الأمني و نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وهي:

- ربط نزع السلاح والتسريح بسياسات الأمن القومي.
- ربط الإدماج الأمني والعسكري بعملية إصلاح القطاع الأمني.

- مشاركة المعلومات بين فاعلي إصلاح القطاع الأمني و فاعلي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لأهداف تخطيطية (von Dycke, 2016).

ولضمان نجاح عملية إصلاح القطاع الأمني فإن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يجب تطبيقه بمستويات دنيا، وذلك لكون عملية الإصلاح تتطلب نزع سلاح المحاربين وإعادة إدماجهم بالمؤسسات الأمنية.

ومن التعريف يتضح أن الدول المتأثرة بالصراع فقدت هذا الاحتكار، ولهذا فإن الغاية المشتركة من إصلاح القطاع الأمني و نزع السلاح والتسريح والإدماج هي إعادة تأسيسه بحل الفواعل المسلحة وإعادة تأسيس القوات الحكومية، فيما قد تتطلب بعض الحالات حل القوات الحكومية أو إحالة كوادرها (أو جزء منهم) للتقاعد .

(1) يمكن الاطلاع على معايير برنامج "نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج" المتكاملة عبر الرابط التالي <http://www.unddr.org/iddrs.aspx>

بالإضافة للرؤية السياسية المشتركة فإن عمليتي إصلاح القطاع الأمني و نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مرتبطتان لدرجة أن فشل إحدهما قد يؤدي لفشل الأخرى (McFate, 2010). ومع هذا الارتباط فإنهما يواجهان تحديات لدمجهم في المستوى العمليتي، حيث ينعكس التحدي الأول في المخاوف السياسية المختلفة، وألويات وأجندات المحاربين السابقين فيما يتعلق بكلا العمليتين، وقد يمثل هذا الاختلاف تحديا حقيقيا لمخططي البرنامج في سعيهم لتبني مقاربة موحدة، خاصة فيما يتعلق بالقضايا السياسية، ويبرز التحدي الثاني في لعب السكان المحليين دورا في مقاومة (ورفض) المحاربين القدامى (McFate, 2010)

ولكون المفهوم يشير إلى عملية تطبيقية أكثر من كونها مفهوما نظريا، فإن السياق يختلف من دولة لأخرى. قد تباشر الدول عملية إصلاح القطاع الأمني لعدة أسباب: (Wulf, 2004, s. 10)

- صعود تهديد أمني جديد .
 - الاستقلال الحديث.
 - غياب المحاسبة والشفافية في الشؤون العامة.
 - عدم احترام واضح لحكم القانون.
 - عدم إدارة الموارد المحدودة.
 - إعادة البناء في مرحلة ما بعد النزاع.
 - الانتقال السياسي من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي.
- انهيار الدولة ومؤسساتها هو أكثر احتمالية في السيناريوين الأخيرين، حيث يرتبط برنامج إصلاح القطاع الأمني بشكل وثيق ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ويشير ازدياد التهديد الحاصل من قبل الإرهاب العابر للحدود

والثورات الشعبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أن إصلاح القطاع الأمني لا يرتبط فقط بالدول النامية أو المجتمعات التي تمر بمراحل انتقالية أو بقضايا الحوكمة الرشيدة وانتشار الديمقراطية، بل يرتبط أيضاً بعمليات السلام ونزع السلاح وإعادة الإدماج وبناء الدول على المستويين السياسي أو العمليتين.

ولكل ما ذكر آنفاً، فإن إصلاح القطاع الأمني عملية سياسية خالصة، يجب أن تتموضع في سياقها الوطني المحدد، ويتطلب إصلاح القطاع الأمني في الدولة المتأثرة بالنزاعات أكثر من بناء قوات أمنية ومؤسسات ذات كفاءة.

ويمكن تصنيف الملامح الرئيسية لإصلاح القطاع الأمني في "بلاد ما بعد النزاعات" تحت سبعة عناوين، كما هو موضح في الجدول الثاني. (Hanngi, 2004)

الجدول-2، الملامح الرئيسية لإصلاح القطاع الأمني

الملامح	التوضيح
الملامح المعياري	حالة أمنية محددة
المشكلة الرئيسية	العجز الأمني والديمقراطي
الهدف الرئيس للإصلاح	بناء السلام / بناء الدولة
عملية الإصلاح العامة	الانتقال من النزاع العنيف إلى السلام، والمرحلة الوسيطة لبناء قدرات طويلة الأمد لضمان الحكم الديمقراطي

<p>التدخل العسكري/احتلال: غالباً تحت قيادة عمليات دعم السلام التابعة للأمم المتحدة؛ جهوداً للتعاون مع المؤسسات الدولية (مثل: حلف الناتو والاتحاد الأوروبي)؛ حلفاء/دول صديقة؛ قوات استعمارية سابقة؛ متقاعدون خاصون.</p>	<p>طبيعة التدخل الخارجي</p>
<p>اللاعبون الأمنيون: قوات التدخل؛ قوات حفظ السلام تحت رعاية دولية؛ الفواعل من غير الدول؛ الدول المعادية؛ المؤسسات الدولية (الناتو، الاتحاد الأوروبي.. الخ)؛ حلفاء/دول صديقة؛ قوات استعمارية سابقة؛ متقاعدون خاصون؛ مؤسسات مجتمع مدني غير حكومية.</p>	<p>اللاعبون الدوليون الرئيسيون</p>
<p>انهيار مؤسسات الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني؛ سكان مهجرون؛ خصخصة الأمن؛ جيوب محتملة للمقاومة المسلحة؛ وفرة السلاح والألغام المضادة للأفراد؛ تدخل أجنبي معادي/عدم استقرار؛ توتر إثني/صراع؛ إدماج القوات "الحكومية" وقوات "المعارضة"؛ الفساد؛ الكادر التقليدي القديم، العقيدة، التجهيزات؛ تهديدات أمنية جديدة؛ المصادر القديمة؛ واجبات أمنية إقليمية جديدة؛ التمويل... الخ</p>	<p>مشاكل محددة في القطاع الأمني</p>

- ويُلخص سدرا Sedra أهداف إصلاح القطاع الأمني في الدول الهشة على النحو الآتي: (Sedra, 2010, s. 5)
- تحسين قدرات موفري الخدمات (الدولة وغير الدولة)
 - تقديم الخدمات الأساسية بكفاءة، وقابلية للمحاسبة، وبأسلوب يحترم الحقوق.
 - تعزيز الحوكمة وترشيد الهياكل التنظيمية وأنظمة الإدارة على المستوى الوطني وما دونه من مستويات، بما يتوافق مع المعايير الديمقراطية الأساسية.
 - تأسيس قطاع أمني يملك ديمومة تمويلية، وخصصت له موارد مناسبة تستجيب للمخاطر الحالية والمستقبلية ويرضي الاحتياجات الأمنية للسكان.

3, 1. الأبعاد الأربعة لعملية إصلاح القطاع الأمني

وضحت جانا شانا Chanaa الأبعاد الأربعة لعملية إصلاح القطاع الأمني: السياسي والمؤسساتي والاقتصادي والمجتمعي، (Chanaa, 2002). ووفق شانا فإن البعد السياسي يدور حول تطوير آليات إدارة القطاع الأمني بواسطة المدنيين عبر المنهجيات الديمقراطية، ويركز البعد المؤسساتي على إصلاح وبناء القدرات داخل المؤسسات الأمنية؛ لزيادة الكفاءة العملية، وترشيد الهيكلية البيروقراطية، والقضاء على الفساد، ومأسسة القطاع وفق المعايير الدولية، ويتعلق البعد الاقتصادي باستهلاك القطاع الأمني للموارد، مع التركيز على استدامة الإصلاحات على المدى البعيد، وتعزيز الإدارة المالية السليمة؛ بما يتوافق مع المعايير المطبقة في كافة نواحي القطاع العام، وهو أمر أساسي للاستجابة لطلبات الموارد اللازمة لقطاع أمني متوازن وحسن التجهيز.

أخيراً، فإن البعد المجتمعي، يعطي أهمية كبيرة للمجتمع المدني ضمن الوظائف الأمنية للدولة، حيث تتمتع مؤسسات المجتمع المدني، والإعلام، ومؤسسات الأبحاث المستقلة، ومجموعات الضغط والمناصرة بأهمية كبرى في التفاوض بشأن الإصلاح ممثلة عن الرأي العام، لضمان المحاسبة والشفافية (Sedra, 2010, s. 4)

4, 1. الشروط المسبقة لعملية إصلاح القطاع الأمني
نماذج إصلاح القطاع الأمني الناجحة - أكثر النماذج تداولاً
نموذج جنوب أفريقيا - تشير إلى أن عملية الإصلاح تتطلب
حزمة من الشروط المسبقة، كما في الجدول-3. (Cawthra & Luckham, 2003).

جدول-3 الشروط المسبقة لعملية إصلاح القطاع الأمني

العملية يجب أن تكون متبناة محلياً وأن تقاد من قبل الفواعل المحليين
توافق كاف ضمن اللاعبين السياسيين
تأييد النخبة الحالية والسابقة
استقرار الوضع الأمني
مؤسسات محلية عاملة
التدخل الخارجي يجب أن يكون محدوداً وبناءً
إزالة الخطر الناجم عن ضعف التنسيق واختلاف مصالح المتبرعين

1, 5. تطبيق نموذج إصلاح القطاع الأمني
تطبيق نموذج إصلاح القطاع الأمني يمر بثلاث مراحل

متداخلة: المرحلة التحضيرية و مرحلة التطبيق الرئيس ومرحلة ترسيخ الإصلاحات، تشمل هذه المراحل مهام رئيسة أو خطوات ذات دور حاسم في عملية إصلاح القطاع الأمني.

1.5.1. المرحلة التحضيرية

تضمن هذه المرحلة "أجندة السياسات والإستراتيجية المتبعة" تصميم نموذج لإصلاح القطاع الأمني ، وذلك بناءً على تقييم شامل يتوافق مع السياق المحلي والوطني، وبالإضافة إلى الشروط التاريخية الخاصة فإن مستوى التطور الاقتصادي وطبيعة النظام السياسي والجو الأمني ستؤثر بشكل كبير على نمط عملية الإصلاح.

تعد المرحلة التحضيرية حاسمة؛ لأنها تتضمن التخطيط وتحليل الشروط والتقييمات لمرحلة التطبيق والترسيخ، مع التأكيد أن حسن النموذج واستراتيجية التخطيط هما بداية جيدة لعملية إصلاح القطاع الأمني.

تشمل هذه المرحلة ثلاث درجات: تصميم الإستراتيجية، بناء التوافق، وإجراء التقييمات (Sedra, 2010, s.4).

- إجراء التقييمات هي مرحلة تحضيرية لتنفيذ المهام التالية:
- تطوير فهم السياق المحلي ولاعبيه الأساسيين.
- رسم خريطة المؤسسات والقيام بالتحليلات اللازمة.
- تحديد الفجوات والاحتياجات.
- فحص العقبات والتحديات لتنفيذ التطبيقات.
- تقييم الاحتياجات بما يتوافق مع الموارد المتاحة، وتأسيس جدول زمني قابل للتنفيذ .
- اقتراح خيارات إستراتيجية وتصميم البرنامج.
- تحديد معايير التقييم.

2.5.1. مرحلة التطبيق الأساسية

تتضمن هذه المرحلة الأساسية تطبيق أجندة السياسات بواسطة مقارنة استراتيجية، ويمكن تقسيم فعاليات هذه المرحلة إلى اثنتين:

الأولى: تشمل تبني الإصلاحات في القطاع الأمني، ويجب في مرحلة التطبيق الأساسية الانتباه لربط إصلاح القطاع الأمني بعمليات بناء الدولة والسلام المتوازيين، وكذا التركيز على استراتيجيات مكافحة الفقر، والإصلاحات الإدارية والتشريعية ومبادرات العدالة الانتقالية.

الثانية: تهدف هذه المرحلة إلى تنمية القدرات، وتشمل التعبئة وتأمين الموارد المطلوبة، سواء كانت قدرات بشرية - مدربين، خبراء، مراقبين، مديري مشاريع-، تجهيزات أو سيولة مالية.

3, 5, 1 مرحلة الترسخ

تركز هذه المرحلة تحديداً على ترسيخ إنجازات عملية الإصلاح في مرحلة التطبيق على المدى الطويل، وتتضمن تسهيل تطبيق إصلاح القطاع الأمني وتأمين خبراء عملية الإصلاح للتدريب والمتابعة، ورفع مستوى الوعي بشأن إصلاح القطاع الأمني.

6, 1 تحديات تطبيق الإصلاحات

هناك العديد من التحديات للإصلاح مثل التبين والتسلسل والتنسيق وبناء القدرات وانخراط المجتمع المدني والرقابة والاستدامة المالية (Sedra, 2017, 66-70; Hanggi, 2008, 15-16).

- التبنّي المحلي: تحتاج عملية إصلاح القطاع الأمني إلى تبني قانوني، لديه القدرات الكافية لإبقاء البلاد آمنة في الحد الأدنى ويضمن التنسيق بين مختلف الأطراف.
- التسلسل: تشمل عملية إصلاح القطاع الأمني تغييرات

- بدرجة عالية وفي مختلف المؤسسات.
- التنسيق: يلعب التنسيق على جميع المستويات (الحكومة- اللاعبين المحليون؛ الحكومة-المجتمع المدني؛ الحكومة- اللاعبين الدوليون) دوراً حاسماً في العملية، ويمثل المناخ السياسي والأمني المتشظي في مراحل "ما بعد الصراع" تحدياً حقيقياً للتنسيق.
 - عجز القدرات: تفتقد الدول المنهارة بعد الحرب الأهلية عادة إلى القدرة على تأمين البلاد، ويحتاج تطبيق إصلاح القطاع الأمني إلى الحد الأدنى من القدرات.
 - انخراط المجتمع المدني: طلب الأمن من المجتمع مهم بالنسبة إلى إصلاح القطاع الأمني، لذا يجب أن تكون العملية شفافة وتتسم بالتفاوض مع المجتمع المدني لتطویر دعمها وخلق شرعية مجتمعية لها.
 - الرقابة: يتطلب قياس النجاح وضمان التقدم في العملية رقابة فعالة، غير أنه يبقى السؤال بشأن الجهة التي ستقوم بهذه الرقابة وكيفيته.
 - الاستدامة المالية: الاستدامة المالية ليست ضرورية لتمويل الإصلاحات فقط، بل أيضاً لخلق قطاع أمني مكتفي ذاتياً وغير معتمد على الدعم الخارجي

رؤية لإصلاح القطاع الأمني الليبي

الرؤية هي العملية التي تجمع بين التخيل والإبداع، (D'Angelo, 2012). وتحدد التصورات المستقبلية القائمة على الاحتياجات الحالية لأي تحول أو إصلاح متصور، وعملية إصلاح القطاع الأمني في الحالة الليبية هي ليست استثناء من ذلك، لذا يجب أن تكون هناك صورة متخيلة للبنية الأمنية في ليبيا لضمان ديمومة النظام الأمني تستجيب للتوقعات الداخلية

وتواجه التهديدات.

وقد وضع "فريق إصلاح القطاع الأمني" الرؤية التالية لليبيا:
"إصلاح القطاع الأمني لتحقيق ليبيّا آمنة بنظام مستدام
محصن من التهديدات الخارجية يحترم سيادة القانون ويخدم
أبناء الشعب الليبي كافة"

الرؤية المرجوة تغطي الهدف النهائي لليبيّا (آمنة ومحمية)
ضد التحديات الداخلية المحتملة والأخطار والتهديدات الخارجية،
ويعد النظام الداخلي التحدي الرئيس منذ قيام الثورة الليبية،
وأية ترتيبات أمنية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات
الداخلية لمختلف الشرائح المجتمعية بخلفياتها الديموغرافية،
وفي هذا السياق، هناك خاصيتان يجب الانتباه لهما في إصلاح
القطاع الأمني في ليبيّا؛ هما احترام سيادة القانون واحتضان
كافة مكونات المجتمع بغض النظر عن الاختلاف، مع التأكيد
على القيم المدنية لتحقيق المناخ الآمن.

يشهد الوقت الحالي مشاركة عالية المستوى من قبل
القوى الإقليمية في الصراع الداخلي الليبي، فضلاً عن حضور
الإرهابيين الأجانب والجماعات المسلحة العاملة أحياناً مع
اللاعبين المحليين.

ليبيّا باعتبارها بلداً غنياً بثرواته وبمساحة جغرافية واسعة
وعدد سكان قليل نسبياً، في ظل إحاطتها بدول عدد سكانها
أكبر نسبياً؛ عليها أن تأخذ التهديدات الخارجية على محمل
الجد؛ مع احترام سيادة القانون وضمن حقوق كل المجتمعات
للعيش في ظل مناخ آمن.

مبادئ عامة لإصلاح القطاع الأمني في ليبيّا

فريق إصلاح القطاع الأمني ونتيجة لاستشاراته مع عديد
الخبراء الليبيين وأصحاب الرأي وضع المبادئ التالية لإصلاح

القطاع الأمني في ليبيا

جدول-4: المبادئ العامة لإصلاح القطاع الأمني في ليبيا

الحكم المدني والديمقراطي
الالتزام والحسم السياسي
سيادة القانون واللوائح المناسبة
الولاء للدولة الليبية
الشفافية والمحاسبة للمؤسسات الأمنية
الاحترافية
الانضباط في كافة الأوقات
الشمول
الاستفادة من البنية الحالية مع التركيز على عقلية الإصلاح
المأسسة
جهاز أمني غني بالأصول والتكنولوجيا
تنوع أساليب الرقابة والتقييم (التفتيش)

- الحكم المدني والديمقراطي هو تراكم ثقافي تطيح المؤسسات المسلحة (أو المجموعات) المؤسسات المخولة والأجهزة الحكومية، ولا تعطي اعتباراً للولاءات الفردية للأشخاص أو العائلات أو القبلية أو أي مكون مجتمعي.

الحكم المدني للجيش في حالة المجموعات المسلحة الليبية، (يجب) أن يسود من خلال عمليات اتخاذ قرار فعالة، وذلك في إطار استراتيجية التواصل الليبية. (Desch, 1999, s. 6). وقد ترك عهد القذافي درساً لدى الليبيين بأن غياب المشاركة

الديمقراطية من الممكن أن يعود لليبيا إلى حافة الديكتاتورية والحكم الفردي التعسفي.

- الالتزام السياسي، كما سنناقشه في الفصل القادم، يمثل الشرط المسبق لمحاولات الإصلاح ويلعب دورا حاسما لليبيا، بينما تجعل الحالة السياسية المتشظية في ليبيا أي محاولة لتعزيز الأمن بإصلاح الأجهزة الأمنية مسألة خاضعة لمساومة إبقاء النفوذ أو سحبه، لذا فمن المهم ضمان الوحدة السياسية فوق كل المصالح الفردية أو الحزبية لتحقيق إصلاح القطاع الأمني.

- الاحترافية: من المتوقع أن يكون المعيار للمهام المنوطة بالمؤسسات الأمنية وأفرادها هي: الجدارة، والمستوى الكافي من التدريب والتعليم، الإجراءات المطبقة المصدق عليها بوضوح، ولهذا السبب؛ فإن إصلاح الكوادر سيساهم في رفع مستوى الاحترافية. MM.

- الانضباط هو إنجاز المهمة وفق اللوائح والمعايير الدولية، وباعتماد الشفافية موازية له؛ فإن الانضباط يزيد من موثوقية القوات الأمنية.

- الشمول: أحد الشروط المتقدمة للوصول إلى الجهاز الأمني المأمول، حيث يتطلب من المؤسسات الأمنية الاستجابة لكل توقعات شرائح المجتمع، وذلك باستعراض الديناميكيات (المحلية) في الهيكلية الأمنية؛ ومنع معاملات التمييز ضد كل أبناء الشعب.

- كل شرائح المجتمع الليبي يجب أن تشارك في البنية الأمنية الليبية وتعتمدها مع حضور الجدارة والكفاءة في العملية التقييمية بما يتوافق مع التوصيف الوظيفي والتعيينات؛ كما أن هذه المشاركة لا تعني التسامح مع الظلم أو تجاوز القانون بحجة مراعاة الخلفية الديموغرافية.

التحدي الأكبر أمام ليبيا في الوقت الحالي هو المجموعات المسلحة التي تتمتع بقوة أكبر من مؤسسات الدولة، ومن النقاط التي ناقشها "فريق إصلاح القطاع الأمني" مع الليبيين هي إمكانية دمج المجموعات المسلحة في نظام الدولة الأمني. MM. ولمنع المزيد من النكسات، فإن الفريق توصل إلى نتيجة مفادها أن الطريق الأمثل يكون من خلال دمج المجموعات المسلحة في نسخة معدلة من الترتيبات الحالية، مع عدم التردد في بناء هيكلية جديدة إن لزم ذلك.

من الضروري لإدماج المجموعات المسلحة بشكل فعال في الهيكلية الأمنية إعطاء خيارات لهم ضمن إطار مؤسسي مع مراعاة التوازن المعرف سابقا بين المسؤولية والسلطة، ويتطلب هذا الأمر قاعدة بيانات تفصيلية يمكن استخدامها كألية إجرائية ٧٧. وستسمح الشفافية عبر الإنترنت لليبيين بمراقبة الأداء وتصحيح الفساد، أي أنه يمكن للرقابة والتفتيش المادي أن يُعزز عن طريق البنية التحتية المدعومة تكنولوجياً.

شروط للنجاح في ليبيا

يعتمد إصلاح القطاع الأمني في ليبيا على كثير من العوامل، أهمها الدعم الشعبي والإرادة السياسية، وتظل الرغبة المجتمعية الاعتبار الأول، مع أن الإرادة السياسية لها التأثير المباشر الأكبر. يمثل سماسة السلطة تحدياً للمناخ الأمني عن طريق المجموعات المسلحة، لكن الليبيين يرون أن الأمن هو شرط مسبق للازدهار، وأن كبار السياسيين يجب أن يكون لديهم موقف واضح بشأن ذلك، حتى يصير التوافق المجتمعي الشامل لكل الليبيين ممكناً، كما أن مستويات كافية من المصادر -المادية والبشرية واللوجستية- ستكون ذات أهمية حاسمة لإصلاح مستدام وهيكلية أمنية متماسكة، إضافة إلى أن الحصول على

موافقة المجموعات المسلحة على خريطة الطريق لجهود الإصلاح الأمني يمثل تحدياً مبدئياً، ومن ثم إصلاح الكوادر سيكون مطلوباً لجذب المجموعات المسلحة حتى تكون جزءاً من الأجهزة الأمنية المشكلة.

انظر الملخص (جدول-5)

جدول-5 شروط نجاح إصلاح القطاع الأمني في ليبيا

الدعم الشعبي
الإرادة السياسية
المصادر الكافية
إصلاح الكوادر من خلال نظام حوافز وتقاعد محفز
رفض التدخل الخارجي
موافقة المجموعات المسلحة

ختاماً لهذا النقطة الجزئية يجب التدقيق في الوضع الحالي ، فيما يتعلق بالفاعلين والعوامل كي نخلص إلى نتيجة بشأن الاحتياجات الأمنية، وخارطة الطريق التي يجب تصميمها للاستجابة لهذه الاحتياجات.

سوف يتناول الفصل التالي العوامل التي تدفع ليبيا نحو مستقبل آمن وزاهر أو نحو انهيار البلاد .

الفصل الثاني

الوضع الحالي في ليبيا

لماذا تحتاج ليبيا إلى إصلاح القطاع الأمني؟

من المعلوم أن ليبيا ليست دولة جديدة، بل لديها جذور ضاربة في التاريخ وتقاليد مترابطة بالمغرب العربي، وبالمقارنة مع دول عديدة فإن ليبيا تتمتع بثروات طبيعية وتمتلك شريحة متعلمة، الأمر الذي يُؤمّن دولة الاستقرار والرفاه، ومع إمكانات ليبيا الكبيرة إلا أن الهيكلية الضعيفة للثورة الليبية سببت عديد العقبات في وجه الدولة "الجديدة"، هذا إلى جانب هشاشة النظام الموروث من القذافي على نحو غياب الحوكمة الفاعلة والروح المدنية للدولة، ومن المعوقات كذلك شرعية عدد من المجموعات المسلحة التي يُعادُ تشيئُها من خلال قوائم المعاشات من المصرف المركزي، وعلى هذا فإن حالة الانقسام التي تعيشها الدولة الليبية تتيح المجال لتشكيل دولة بديلة مستخدمةً الأصول المالية للدولة الليبية نفسها لدفع رواتب كافة المجموعات المسلحة "الشرعية"، بما فيها العناصر المنشقة. وصف إبراهيم فرحات الصراع الليبي وتبعاته بأنه الصراع "الأقل مفهوماً" في المنطقة (Fraihat, 2018) والسبب في هذا التوصيف هو غياب المجتمع المدني وترسيخ سياسة الرجل الواحد على مدى اثنتين وأربعين سنة تحت حكم القذافي، بالنسبة لفرحات فإن أبرزَ مثالٍ على حكم القذافي المطلق هو أن الليبيين ما زالوا لا يعرفون سبب قتالهم ضد تشاد لمدة ثمانية سنوات، وفي الوقت نفسه غير متفقين على تلك الحرب، ويرى فرحات أن المشهد ما زال معقداً في مرحلة ما بعد الثورة. بلغ عدد المقاتلين ضد نظام القذافي ثلاثين ألفاً، لكن الأرقام الحالية على الورق تتجاوز المئتي ألف مقاتل، وذلك لأن الكثير

من المجموعات والأفراد يسعون لاستغلال الثورة، مستندين إلى أسلحتهم كضمان لذلك، ولذا فإن كل مجموعة مسلحة سيطرت على جزء من البلاد؛ استطاعت إسقاط جزء النظام المتحكم فيها؛ لكنها في الوقت نفسه دمرت ومزقت البنية الأمنية أيضا. بسبب هذه الحالة فإن ليبيا بحاجة إلى إصلاح التطورات الأخيرة، وبنية الحالة الأمنية الحالية هي من سيحدد مستقبل هذا الإصلاح.

يستعرض هذا الفصل الإرث السلبي لنظام القذافي على الثقافة والأعراف الأمنية الحالية، واستمرار حالة غياب الأمن كنتيجة لما بعد الثورة وتدخلات اللاعبين الدوليين، وتشكيل الأمن الوطني (رسمي وغير رسمي).

إضافة إلى استعراض المخاطر والتهديدات الموجودة لتحديد إن كان (انعدام) النظام الحالي يستجيب لهذه المخاطر والتهديدات، ويدعي هذا الفصل أن البنية الأمنية الحالية تفتقر للمؤسسية وغير منظمة، ولهذا فلا بد من إعادة إصلاحها.

إرث عهد القذافي

يعود منشأ الوضع غير الطبيعي الحالي للقطاع الأمني في ليبيا لممارسات نظام القذافي، الذي عمل على تهميش وإبطال فاعلية الأجهزة الأمنية للدولة بما يحفظ صموده في الحكم، (BB) ولفهم كيفية تصرف القذافي، وكيف شكلت منطقه وتصرفه في الحكم الحالة الأمنية في ليبيا؟ لا بد من استعراض مختصر لتاريخ القطاع الأمني في ليبيا.

1.1. تحولات القوات المسلحة الليبية:

تأسس الجيش الليبي في عام 1940 من قبل الجيش البريطاني في مصر، بهدف طرد الإيطاليين من ليبيا، حيث كان فيه العديد من قادة الشعب الليبي خارج ليبيا، تم بناء الجيش

الليبي الوطني من المواطنين الليبيين خاصة ممن كانوا أسرى حرب، وقد لعب هذا الجيش دوراً بارزاً في طرد قوات المحور، لكن في عام 1943 حُلَّ هذا الجيش بعد تحقيق الانتصار، ومن ثمَّ عاد ضباط هذا الجيش وشكلوا وحدات عسكرية عديدة في كل من ليبيا وبنغازي، وتعتبر هذه المرحلة هي المرحلة التأسيسية لبناء القوى الأمنية الليبية الحديثة (BB).

كانت ليبيا من أوائل الدول التي حصلت على استقلالها بتدخل مباشر من الأمم المتحدة في الرابع والعشرين من كانون الأول/ديسمبر من عام 1951 بعد صراع طويل لأجل نيل الاستقلال.

بدأت الحكومة الليبية مساعيها لإعادة تشكيل وهيكله القوات المسلحة الليبية في التاسع من آب/أغسطس 1952 وقامت بتأسيس الأكاديمية العسكرية في الزاوية لتدريب وتعليم الضباط، بديلاً عن الأكاديمية الملكية في بنغازي والتي افتتحت بشكل كامل في 1957، وبالتوازي مع البدء في بناء الجيش الليبي تأسست البحرية الليبية في 1962 والقوات الجوية الليبية في عام 1968.

شهدت السنوات الأولى لتأسيس القوات المسلحة الليبية التزاماً بتدريب عالي الانضباط كنواة للقوات الأمنية المستقبلية، غير أنه كان من الواضح غياب المصادر الكافية.

كان التعليم والتدريب على رأس الأولويات في تلك الفترة؛ نظراً لكون الأكاديميات التي تأسست حديثاً تمتلك قدرات محدودة لتخريج ضباط ذوي كفاءة، ولهذا السبب؛ أرسلت ليبيا ضباطاً ومدرّبين إلى خارج البلاد في عام 1963، وكانت تركيا إحدى الجهات المهمة لذلك، كما استُدعيَ الجنرال عمران سابا من القوات المسلحة التركية إلى ليبيا لإعادة هيكلة القوات المسلحة الليبية، وساهم في العصر الذهبي لبناء القوات المسلحة الليبية

بمساهمة الضباط الذين تم تدريبهم أو استدعاهم من تركيا، كما هو الحال بالنسبة للقوات البحرية وقوات الدفاع الجوي الليبية BB.

انقلاب الفاتح (والمعروف بالأول من أيلول/سبتمبر) كان من ترتيب مجموعة من صغار الضباط، أطلقوا على أنفسهم اسم "الضباط الأحرار"، ويبدو أن المكتب الملكي كان على دراية بنواياهم ولذلك وُضِعُوا تحت الرقابة من قبل وزارة الدفاع التي لم يكن لديها الدليل الكاف؛ فشكّلت لجنة استخبارية عسكرية للتأكد من ذلك، لكن يبدو أن بعض أعضاء هذه اللجنة كانوا جزءاً من الضباط الأحرار، حيث ضمن اختراق سلسلة القيادة والتحكم من قبل الضباط الأحرار نجاح انقلاب الفاتح، والذي بُرِّرَ بادعاء "مواجهة خطر الاحتلال من قبل قوات أجنبية" ما ساهم في تماسك القوات المسلحة. BB

لعب القذافي دوراً في التحريض على انقلاب الفاتح بين القوات الليبية المسلحة، التي كانت مع قدراتها العسكرية الجيدة صغيرة في العدد، ومن اللافت أن القذافي اعتبر الجيش خطراً على حكمه، ومن هنا، تبنى القذافي استراتيجية لخلق قوات مسلحة ليبية كبيرة العدد لكنها مترهلة، فازداد عدد الضباط من 650 إلى أكثر من 17 ألفاً، وارتفع عدد المنتمين للقوات المسلحة من 1000 إلى أكثر من 120 ألفاً في اثنتين وأربعين سنة، وضرب القذافي وحدة وتماسك قيادة القوات المسلحة وسلسلة القيادة والتحكم، الأمر الذي قضى بانتشار التسبب وتخلف الجنود عن أداء مهامهم، واستبدال الضباط الأكفاء بمن هو أدنى منهم كفاءة. BB.

امتددا لسياسة القذافي تم تجنيد كثير من الضباط لأهداف متعلقة بموازنة المجموعات والكتل داخل الجيش، ومُنحُوا رُتبا

زائفة دون النظر إلى كفاءتهم، واحتكرت الأسماء نفسها المناصب العليا في القوات المسلحة مدة اثنتين وأربعين سنة، بما يتناسب مع التوازنات القبلية التي لعب عليها القذافي، وخارج إطار القوات المسلحة المهملة والمترهلة قام القذافي بتشكيل قوات الحماية الخاصة بهدف تأمين أمنه الشخصي فقط BB يمكن اعتبار سنتي "1987، 1988" مهمتين في تحول استراتيجية القذافي لإضعاف الجيش بما يضمن تحييد خطره، حيث قام القذافي بتشكيل "الحرس الشعبي" بناء على فكرة "جديدة" لحل الجيش الليبي، كما أسس مجالس الشعب المحلية وتولى قيادة القوات المسلحة باسم الشعب الليبي بصفته الأخ القائد إلى جانب مجلس قيادة الثورة.

يتطلب "النظام الجديد" من المواطنين الاستعداد لحمل السلاح في حال تطلب الأمر، وشهدت هذه الفترة تحولات مجتمعية وبيروقراطية BB. وقد شهدت الفترة نفسها تجلُّ أكبر لطموحات القذافي الاستبدادية بالتوازي مع تكديس عائدات النفط، حيث بدأ القذافي بتكثيف برامج شراء الأسلحة وتبنى فكرة "إنقاذ تشاد" EE.

حرب تشاد كانت الخطوة الأولى لحملة طويلة الأمد ضد القوات المسلحة، ولعل فكرة توحيد إفريقيا المسيطرة على ذهن القذافي دفعته لشراء المزيد من الأسلحة بنية بناء جيش ضخم، وتجنيد كل المواطنين القادرين على حمل السلاح بين عام 1977 و1987، مع أن معظمهم لم يكن لديه الرغبة بالجندية EE

مثلت حملة تشاد تحديا كبيرا للقوات المسلحة الليبية التي اضطرت للانسحاب بعد هزيمتها في عام 1986، وأرسل القذافي خليفة حفتر لوائي دوم للرد على الهزيمة واسترجاع الأراضي التي سيطر عليها الجيش التشادي، وكانت النتيجة

هزيمة الجيش بقيادة حفتر وانهيار الإستراتيجية. لجأ القذافي لتعزيز نفوذه في القارة الإفريقية إلى استراتيجية جديدة قائمة على الرشاوي، فأعطى مبالغ نقدية لقادة الدول الإفريقية الفقيرة كل ثلاثة أشهر، لتعزيز نفوذه في إفريقيا دون اللجوء للقوات المسلحة، وبنى قوات حماية خاصة بينما ترك أفراد القوات المسلحة في بيوتهم مع استمرار رواتبهم لضمان عدم تهديدهم للنظام.

خصص القذافي الأكاديمية العسكرية لأقاربه وللمقربين من قيادات المؤسسة العسكرية فقط، وعلى الجانب الآخر تمنح قوات الحماية التي أسسها القذافي لأمنه الخاص رواتب أعلى لضمان ولائهم له، ولهذا فإن الصورة لدى الشعب الليبي كانت بأن القوات المسلحة هي جيش أبو بكر يونس جابر وزير دفاع القذافي، فيما كانت قوات الحماية هي جيش القذافي.⁽²⁾ EE

المصدر DD والذي يعد شخصية مهمة في البنية الأمنية الليبية، أكد ما ذهب إليه EE من أن استراتيجية القذافي كانت قائمة على بناء قوات الحماية لأمنه الشخصي مع تحييد وتهميش القوات المسلحة، في الوقت الذي حظيت فيه قوات الحماية بتمويل وتسليح أفضل من القوات النظامية، فيما تولى بناء على الثقة أبناء القذافي وأقاربه المناصب الحساسة، ومثالا لذلك تولى خميس القذافي قيادة الكتيبة 32، بينما تولى ابن أخت القذافي قيادة كتيبة المقريف، حيث جهزت بشكل جيد ولديها القدرة على الانتشار السريع في أي من المدن الليبية. DD.

استراتيجية القذافي كانت أيضاً قائمة على استمرارية صورته

(2) الشخص الذي تمت مقابلته ادعى أنه سمع من القذافي مباشرة عن نواياه التوسعية في إفريقيا

بصفته الشخصية الضامنة لاستقرار ليبيا، فكان حريصاً على إشعال الفوضى في أماكن معينة لتذكير الرأي العام بمحورية دوره لاستمرار الأمن والنظام، كما قام بتغيير الهيكلية الأمنية بشكل مستمر تحت ادعاء إصلاح القطاع الأمني، ما أضعف البنية الأمنية بشكلٍ عام وأثر على البنية المجتمعية كذلك، لذا يمكن القول بأن ثورة السابع عشر من فبراير كانت رداً على سياسات القذافي الأمنية غير المتوازنة. BB

استفاد القذافي من الحرب الباردة لتوقيع صفقات السلاح، حيث حصلت ليبيا على أسلحة وذخائر تفوق احتياجاتها بكثير، كما قام القذافي ببناء عدد كبير من مخازن الأسلحة والذخائر في مواقع مختلفة من ليبيا التي سيطر الثوار على عدد كبير منها بعيد انطلاق الثورة.

استخدمت جزء من هذه الأسلحة لتسليح بعض المجموعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية في أفريقيا وغيرها.⁽³⁾ ومن الواضح أن أسباب انتشار السلاح في ليبيا بصورة كبيرة بعد الثورة يعود لسياسة القذافي في شراء وتكديس الأسلحة في المستودعات، وهذه المسألة ما زالت عقبة حقيقية أمام عملية إصلاح القطاع الأمني في ليبيا. BB

أحد أهم المظاهر والتحديات التي واجهت القوات المسلحة الليبية في فترة القذافي هو توزيع الضباط والمجندين بشكل هرم مقلوب، حيث أن الشكل المثالي للبنية العسكرية قلب رأساً على عقب في الحالة الليبية، بتوزيع المناصب والرتب على أسس الروابط والعلاقات الشخصية ودون اعتبارات مهنية، وعلى

(3) الشخص المقابل نبه إلى قيام القذافي بتسليح المجموعات المسلحة سواء في إفريقيا كبوكو حرام، أو خارج إفريقيا مثل الجيش الجمهوري الإيرلندي

سبيل المثال شكّل عدد الضباط وأمراء الضباط ما يقارب 60٪ من القوات المسلحة، في حين مثلت الطبقة الوسطى من بنية الجيش 5٪ فقط.

حافظ ضباط الجيش في عهد القذافي على وظائفهم لأكثر من 40 سنة، حتى بعد إقرار عمر التقاعد الإجمالي، وفي المقابل فإن الضباط الجدد إلى جانب عددهم غير الكافي افتقدوا للتدريب والتأهيل اللازمين، ومع بقاءهم في الكليات العسكرية لمدة أربع سنوات، فإن الضباط المتخرجين لم يتلقوا التدريب الكافي على إطلاق السلاح، كما نُزعت بعض قطع السلاح لمنع استخدامها إلا من أبناء السلك العسكري.

تحت هذه البيئة وشروطها تراجعت هيبة القوات المسلحة الليبية في عيون الشعب الليبي، وفقدت القدرة على أن تكون هيكلية أمنية فاعلة.

في 2011، كانت القوات الليبية مترهلة مع المناصب والرتب الممنوحة وغير قادرة على الفعل العسكري وفاقدة للوجسيتيات اللازمة، مع ارتفاع عدد أفرادها إلى مئة وعشرين ألفاً، هذا بالمقارنة مع قوات الحماية الخاصة بالقذافي.

استغرق الأمر ثمانية أشهر لتدمير البنية الأمنية لنظام القذافي، فيما ترددت القوات المسلحة الليبية بين دعم الثوار أو مساندة نظام القذافي، أو البقاء على الحياد، متبعة سياسة الانتظار لمراقبة المنتصر. DD .

العنف الذي استخدمه القذافي ضد المتظاهرين سرعان ما أعطاهم دفعة باتجاه تشكيل مجالس عسكرية لمقاومة النظام، شكلت هذه المجالس من قبل ضباط من القوات المسلحة الليبية ممن انضموا للثورة أو من قبل مدنيين حملوا السلاح، ولذلك فإن الجيش الليبي وجد مكاناً له عبر هذه الشخصيات في المجالس

العسكرية في الثورة، وذلك في مراحلها الأولى BB

2, 1 الشرطة الليبية: الجذور والعيوب

تعود جذور الشرطة الليبية إلى قوات الشرطة التي بنتها الدولة العثمانية في ليبيا كجزء من نظام الأمن والقضاء. في وقت الاحتلال الإيطالي حلت إيطاليا الشرطة الليبية في عام 1911، واختارت نظامها الخاص بتعيين ضابط عسكري مسئول عن حفظ الأمن العام، وعندما انسحب الإيطاليون من ليبيا في 1943، تولت القوات البريطانية مهمة تنظيم وإدارة الشرطة الليبية حتى عام 1951.

مع أن النظام البريطاني قد طُبِّقَ في كل من برقة وطرابلس بين عامي 1943 و 1951، فإن فزان بقيت تتبع النظام العثماني BB. وبقي هذا الاختلاف بين نظامي الشرطة مستمراً في ليبيا بعد الاستقلال، وعندما أصبحت ليبيا دولة فيدرالية بثلاث ولايات (طرابلس، برقة، وفزان)، تصرفت القوات الأمنية في برقة على هيئة شرطة وجيش في ذات الوقت، بينما فصلت الشرطة في طرابلس وعملت بما يتوافق مع النموذج البريطاني. ساهم اكتشاف النفط بليبيا في انتقال الدولة من النظام الفيدرالي إلى نظام الدولة الموحدة، وعلى هذا الأساس تأطرت قوات الشرطة تحت نموذج فيدرالي رُبطت فيه مختلف القوات بسلطة مركزية بين عامي 1951 و 1963، وصار التنسيق بين الأقاليم الثلاثة على عاتق الحكومة المركزية، وكانت أهم مهام الشرطة في تلك المرحلة مراقبة الأجانب والمهاجرين.

شهد عام 1963 تحول النظام الفيدرالي إلى نظام مركزي، خاصة مع زيادة الدخل نتيجة النفط، وقامت وزارة الداخلية ببناء ثلاثة أقسام شرطية في كل إقليم بهدف ربط الشرطة وهيكلتها مركزياً. BB

انقلاب القذافي الذي أطلق عليه "ثورة الفاتح"، قام بتسليم مسؤوليات الشرطة للجيش، و اتبع الإستراتيجية ذاتها في تهميش المؤسسة العسكرية على الشرطة، فكما أنه أطلق مصطلح "الجيش الشعبي" لتهميش دور الجيش، شهدت الشرطة مصطلحاً مشابهاً تحت مسمى "الأمن الذاتي للشعب".

تعيين قيادة سلك الشرطة بناءً على ولائهم للنظام، وبصورة مشابهة لما حصل للجيش، وتحت مسميات إصلاح وتنشيط جهاز الشرطة، قام نظام القذافي بإعادة هيكلة نظام الشرطة كل ثلاث أو أربع سنوات، ما انعكس سلباً على بنية وتماسك جهاز الشرطة، كما نقل مسؤولية الشرطة من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل، بل أسس وزارة خاصة بقوات الشرطة في وقت معين BB. أدى التغيير في مسؤولية الشرطة إلى وضع مكتب المدعي العام والشرطة تحت المؤسسة نفسها، وفي ذات السياق تأسست العديد من الفروع المتخصصة تحت الإدارة العامة للشرطة، كإنشاء فرع متخصص بحماية المنشآت الحيوية.

كان من الملاحظ تعيين بعض المدنيين قادة للشرطة في بعض المحافظات، ناهيك عن مرحلة الثمانينات التي شهدت تعيين بعض النساء كنواب لرؤساء الشرطة، بينما أصبحت الاعتبارات العملية في التسعينيات أهم من السياسة، على خلاف ما كان سائداً في مرحلة الثمانينات.

"اللجنة الشعبية العامة للأمن العام" كانت هي العنوان للهيئة المسؤولة عن الشرطة، ويذكر أن العنوان كان يحمل دلالة عن "العدل"، غير أن هذه الإشارة ألغيت عمداً، كما تأسست بعض جهات الأمن الخاصة لحماية بعض المؤسسات كالمؤسسات المالية، وذلك على حسابهم الخاص.

الأمن الخارجي كان أيضاً فرعاً من فروع اللجنة المؤسسة

حديثاً، زيادة على أنها ضمت لاحقاً لوزارة الشؤون الخارجية قبيل الثورة.

رقمت أقسام الشرطة في المحافظات على شكل 10، 13، و35 بما يعكس اتساع حالة التنظيم في عموم البلاد، وبلغ عدد أفراد جهاز الشرطة مئة وثلاثين ألفاً، وتبعت الثورة من قبل الشرطة، لكن مع انطلاق الثورة لم يكن ثمة وجود لأي شرطي في وزارة الشؤون الداخلية. PP2

BB ادعى بأن الموقف من ثورة فبراير كان أكثر تعقيداً للشرطة من الجيش، وأدى نهجهم غير الملتزم إلى نشوء حالة فراغ أمني بُعيد الثورة، وهنا تدخلت المجموعات المسلحة لتتلاءم هذا الفراغ من خلال بناء جهات مؤسسية من قبيل اللجنة الأمنية العليا، وقوات التدخل السريع، والمجالس الأمنية التي وفّرت الأمن بواسطة ضباط الشرطة السابقين والمجموعات المسلحة التي انضمت للثورة، وهذا بالتوازي مع المجالس العسكرية.

كما يجب الإشارة إلى نشوء تشكيلات مجتمعية في المحافظات المختلفة، والتي ساهمت في تزايد عدد القوات الأمنية BB

الثورة: فشل عدم المؤسسة

1.2 تشريح الثورة

تختلف الآراء بشأن دوافع الليبيين للثورة، ولعل الرأي الغالب أن السبب الرئيس هو الثورة على الاستبداد، مع عدم إغفال الربيع العربي ودوره في بث روح المطالبة بالحريات والرفاه، وأشار أحد الباحثين GG إلى أن دور غياب الحريات في الممارسات الدينية كان أحد العوامل المهمة، وعلى كل يمكن القول بأن الثورة كانت نتيجة لاجتماع العديد من العوامل. وبشكل عام كانت هناك كراهية متراكمة في المجتمع ضد نظام القذافي بسبب الظلم،

والضغط المستمر، وانتهاك الحريات الدينية وحرية التعبير. بالنسبة للباحث GG فقد لعب المسجد دوراً مهماً في تأطير المتظاهرين في المراحل الأولى، ويرى أن سهولة الحصول على السلاح والذخيرة ساهمت بتحويل المظاهرات السلمية إلى مقاومة مسلحة، خاصةً عندما اختار النظام استخدام العنف لقمع المتظاهرين بعد صلاة الجمعة GG بدأ التجنيد للثورة من الأيام الأولى للمظاهرات من مجموعة من القادة المحليين وممثلين عن الثوار والجنود والشرطة، واختارت دعوة مجموعة مختارة من الأشخاص والمجموعات على أساس وطني وحساسية إسلامية، مع الإشارة إلى أن بعض المجموعات رفضت المشاركة GG. استمر الثوار في صقل مهاراتهم من خلال التدريب، مع استمرار القتال، ولحسن حظهم، فقد كان الليبيون معتادين على الأسلحة الخفيفة بسبب استراتيجية القذافي في "الجيش الشعبي"، وبدأ تدريب الأفراد في منازل آمنة، وازدادوا خبرة عسكرية خلال الصدمات حول طرابلس. حافظت بعض المجموعات على تشكيلها لكونها خدمت سابقاً في الجيش الليبي، بينما تعلم المجلس العسكري فنون القتال أثناء مطاردة قوات النظام في سرت GG انطلقت الثورة ابتداءً في الشرق الليبي وتوسعت غربه، وأسس الثوار المجالس العسكرية على نحو مناطقي، فيما تأسست المجموعات المسلحة على أساس الولاء للقبيلة أو الإثنية أو أي مجموعة أخرى، ومثالا لذلك قسمت طرابلس إلى 13 منطقة، بناءً على معلومات تاريخية وبنية المدينة ومستوى التهديد، واعتمدت المناطق من خلال استخدام خرائط غوغل بُغية عدم حدوث أي تداخل وسوء فهم في مسؤوليات المناطق GG.

نشأ في كل منطقة مجلس قيادة مؤلف من ضباط جيش ثوريين (ضباط سابقين في الجيش الليبي) وثلاثة مدنيين، لكل مجلس قيادة وثيقة مهام تتألف من ثلاث صفحات لتحديد آلية للعمل، استخلصها سبعة وستون ضابطاً ثورياً (ضباطاً سابقين في الجيش الليبي) وانتشرت هذه الوثائق عبر حسابات تواصل اجتماعي بمعارف غير شخصية، كما استخدمت النساء في التواصل ونقل الأموال، لكونهن لا يخضعن للتفتيش من قبل جنود القذافي GG.

مفتي ليبيا الشيخ الصادق الغرياني أصدر فتوى في 19 من فبراير 2011، يحض الليبيين على التحرك والثورة، وقد استمرت الثورة مع المظاهرات السلمية حتى العشرين من أغسطس/آب 2011، وتشكلت المجموعات الثورية ودربت وسلحت في هذه الفترة. بدأت عملية السيطرة على طرابلس في 20 من آب/أغسطس، واستمرت لثلاثة أيام، بدأت المدينة بعدها في السقوط بيد الثوار من الداخل والخارج، واستطاعت قوات كبيرة من مصراتة الوصول لضواحي المدينة في ذات اليوم. وكان العدد الأقصى للمقاتلين الثوريين في 13 أمراً 3000 مقاتل، وقدمت أسلحة الثوار من المناطق التي تشكلت فيها المجالس العسكرية، التي كانت مسؤولة عن الاستيلاء على الأسلحة من مخازن النظام بمساعدة الضباط المناصرين للثورة. ونقلت الأسلحة والذخيرة بعدها تحت غطاء مواد بقالة في شاحنات تجارية GG

في عام 2011، أسست آلية للتنسيق بين القوات الثورية وحلف الناتو لتنسيق الضربات الجوية (إبريل-يونيو 2011). من غرفة عمليات لحلف الناتو موجودة في جربا، قدمت معلومات عن تطور العمليات على الأرض واستهداف قوات النظام إلى مركز العمليات لحلف الناتو الموجود في إيطاليا، وذلك من خلال نظام

اتصال خاص، وقد كان نظام "غوغل إرث" للخرائط مفيداً في تحديد الأهداف، فعلى سبيل المثال قامت قوات الناتو بتدمير بطارية لصواريخ سكود في سرت، بعد أن قامت غرفة العمليات المذكورة بالتزويد بالاستخبارات والموقع المحدد للهدف GG. استطاع الثوار تحقيق انتصار خلال ثمانية أشهر، غير أن إحدى المشاكل التي واجهت مرحلة "ما بعد الثورة" هو أن القوات الموالية للنظام استطاعت البقاء على الرغم من كون النظام قد سقط، وعلى الجانب الآخر ازداد الخلاف بين الثوار بعد الانتصار، وبدأت تظهر إشارات مثيرة للقلق حول الاعتبارات القبلية والمنفعية التي بدأت باستغلال سقوط وغياب نظام القذافي.

2,2 "نجاح في فشل بعد" الثورة:

هناك العديد من العوامل التي يمكن إلقاء اللوم عليها في فشل ليبيا في بناء هيكلية أمنية في مرحلة ما بعد الثورة، لكن يبدو أن هناك ثلاث عوامل رئيسية يمكن الإشارة إليها:

- حالة القوات الأمنية في تلك الفترة

- طبيعة الثورة نفسها.

- القضايا السياسية والإدارية

يمكن اعتبار العامل الأول المتعلق بحالة القوات الأمنية العامل الأهم، وهذا يعود لأسباب منها ضعف سلسلة القيادة والسيطرة، وحالة الترهل في الأجهزة الأمنية والعسكرية بسبب وجود عدد كبير من الضباط، إضافة لحالة الهرم المقلوب في البنية العسكرية، والمتمثلة بوجود عدد كبير من الضباط عالي الرتب مقارنة بعدد صغار الضباط، كما أن المعنويات والدوافع كانت أيضاً منخفضة نتيجة تراجع الثقة بالجيش، ويظل إرث نظام القذافي أحد أهم العوامل المشككة لضعف الثقة هذه.

أظهرت ورشائنا مع العسكريين الليبيين أن المشاكل كانت

تتمثل في ضعف الخبرة، والعجز في القدرات التدريبية والتعليمية، وتباين الكفاءات، والمواقع والرتب بين الضباط. الجيش الذي همش كي لا يشكل خطراً على نظام القذافي بالطبع لم يكن فاعلاً في مرحلة ما بعد الثورة، وإن كان الإصلاح تحقق من خلال قيادة سياسية شرعية.

عندما بدأت الثورة في عام 2011، وجدت قوات الأمن نفسها في مفترق بين تقديم الدعم للثوار أو للقوات الموالية لنظام لقذافي، وتشير التقديرات إلى أن 70% من قوات الأمن بقيت محايدة بسبب الشعور بانعدام الأمن وعدم الثقة بأي من الطرفين. علاوة على ذلك، كانت قوات الأمن تفتقر إلى القدرة على التعامل مع أي من الجانبين بسبب عدم الثقة بالنفس التي غرسها نظام القذافي بها، أما نسبة الـ 30% المتبقية فقد كانت في معظمها داعمة للمجموعات المسلحة، مع وجود عدد قليل جداً من القوات تحالف قوات الحماية التابعة لحفتر FF.

تركزت القوات الأمنية المترددة المشهد، متيحة المجال للمجموعات المسلحة بقيادة القادة المحليين والمناطقيين منخفضي المستوى لتصدر المشهد والسيطرة على المجال الأمني، مفتقرة في ذلك إلى التدريب العسكري الإستراتيجي والخبرة وإلى القيادة الموحدة MM.

أما العامل الثاني فهو متعلق بطبيعة الثورة نفسها، ويمكن تناوله من خلال تحليل سلسلة من المدخلات المعقدة، حيث كانت إحدى القضايا استيلاء الثوار على المعسكرات العسكرية، وتطبيقهم قواعد عسكرية خاصة بهم بشكل مستقل عن بعضهم البعض، في الوقت نفسه، استولى الثوار على المعدات والذخيرة من الترسانات مع أن بعض المخزونات - خاصة الطيران والدفاع الجوي والأسلحة الثقيلة والوحدات اللوجستية - قد دمرت أثناء النزاع.

لم يكن لدى الثوار الذين يفتقرون إلى الخبرة الأمنية النظامية، أي رؤية لإعادة هيكلة قوات الأمن الموجودة وقتها، ومع ذلك كان لدى هؤلاء المقاتلين نظرة فوقية تجاه الجيش النظامي بسبب الصورة السلبية الموروثة لقوات الأمن خلال عهد القذافي. DD وبمجرد أن سيطر الثوار على القواعد العسكرية ومراكز الشرطة، استولوا على ما وصلت إليه أيديهم من أسلحة بما في ذلك الدبابات، نتيجة لذلك، كانت هناك كمية كبيرة من المعدات العسكرية في أيدي الجماعات المسلحة ولكن ليس تحت أي سيطرة حقيقية من المؤسسات "الشرعية" الحاكمة في ليبيا. لقد زاد إرث القذافي المذكور سالفاً من المشاكل؛ التي من بينها إلغاء وزارة الدفاع، فلم يعد هناك تصور لهذا المفهوم في العقول الليبية، ولهذا السبب شكل وزير الدفاع وحدات عسكرية إضافية خارج سيطرة الأركان العامة، فنشأ صراع بين صناعات القرار فيما يتعلق بسلطاتهم ومسؤولياتهم، وتسببت الاضطرابات الناجمة عن الثورة في تداخل السياسة والعناصر المسلحة، وراكمت الجماعات المسلحة المزيد من القوة بعد تلقي عدد من التعيينات الجديدة المؤثرة DD.

لم تبين الدولة الليبية أي مؤسسات لاستيعاب الجماعات المسلحة أو إعادة هيكلتها أو تسريحها باستثناء بعض المحاولات المتواضعة، ومما زاد الطين بلة، أن البطالة عمقت الأزمة، حيث اضطر الليبيون العاطلون عن العمل إلى الانضمام إلى قوات الأمن أو الجماعات المسلحة لكسب الرزق.

من العوامل التي أدت إلى عدم إضفاء الطابع المؤسسي فقدان القيادة على المستوى الوطني خلال الثورة، كما لم يكن هناك جهد منسق من قبل الثوار، فصارت أنشطتهم تعتمد اعتماداً كبيراً على الديناميكيات الإقليمية، ومن ثم لم تكن هناك رؤية أو

برنامج أو عمل جماعي مشترك لإتمام الثورة وأهدافها من خلال المؤسسات المتوافق عليها بشكل عام، وفي ذات السياق فإن الأفراد الذين لم يشاركوا في الثورة قبلاً، انضموا للجماعات المسلحة بعد ذلك للاستفادة من ثمار الثورة، ما أدى إلى ظهور مجموعات المصالح التي ازدهرت لتحقيق طموحاتها الخاصة، وبهذا وجدت استراتيجية القذافي للفوضى المستدامة الحياة في مرحلة ما بعد الثورة مع غياب المؤسسة FF

جاءت المحاولة الأولى لإضفاء الطابع المؤسسي بعد الثورة من خلال إنشاء المؤتمر الوطني العام عن طريق الانتخابات بغض النظر عن اللجنة الأمنية العليا وكذلك إنشاء دروع ليبيا . انتخب الشعب الليبي مثني ممثل مختلفين في دوافعهم الأيديولوجية، ومع ذلك، فإن الثوار الذين اعتبروا أنفسهم يستحقون قطف ثمار نجاح الثورة تمايزوا عن القوات المسلحة بسبب خوفهم من حدوث انقلاب محتمل، هذا الخوف دفع الثوريين إلى عدم إعادة هيكلة المؤسسات الدفاعية السابقة، وهو الوضع الذي ترسخ مع انسداد عملية صنع القرار EE. وبما يتناسب مع الاضطرابات السياسية أُقرَّ قانون عام 2012 وكذلك "قانون العزل السياسي" لعام 2013 المطالب بتطهير جميع المكاتب الحكومية من المسؤولين الذين عملوا في عهد القذافي،⁽⁴⁾ القرار الذي كان بمثابة نقطة تحول لتقسيم الثوار أنفسهم؛ خاصة بعد أن تحولت المحاولة الأولى لتحديد المسؤولين رفيعي المستوى إلى تصريحات بالمطالبة بتطهير

(4) للاطلاع على النص الكامل، انظر:

Legislation No.13 of 2013 [on] Political and Administrative Isolation, available at <http://muftah.org/full-text-libyas-political-isolation-law/#.VolMb11Yq4Q>

المؤسسات من كل المسؤولين الذين خدموا بعد عام 1969 خلال عهد القذافي، وصار هذا القرار سببا من أسباب الاستقطاب، وفرصة أخرى للجماعات المسلحة لتبرير وجودها من خلال توفير الأمن للشخصيات العامة أو السياسية المحلية، إضافة إلى ذلك، كانت الجماعات الموالية للقذافي لا تزال موجودة في المشهد الليبي، مما أدى إلى تعقيد الصورة السياسية، في هذه الأثناء، أصبح التسابق على تجارة الأسلحة وامتلاكها أولوية لكثير من المجموعات EE.

ومن ثم يمكن ربط عدم القدرة على إضفاء الطابع المؤسسي بعد الثورة بأمرين مترابطين:

أولهما عدم القدرة على إدارة المرحلة الانتقالية.

بدأت الثورة بالمهارات التنظيمية المحدودة للمجالس العسكرية، ولم تدمج المجالس بكفاءة تحت قيادة مركزية، على الأرجح بسبب الخوف من وجود "قذافي" آخر، هذا بالإضافة لتسارع أحداث الثورة، والافتقار إلى ثقافة العمل المشترك، كان المزاج السائد للثوريين هو إسقاط النظام وإنشاء نظام خاضع للمساءلة، لكن أعاق الطابع الإقليمي للثورة التي تشكلت على أساس تضامن المدينة والقبيلة الفترة الانتقالية ومنع الانتقال من حالة الثورة إلى الدولة الموحدة.

أما الأمر الثاني فهو الفشل في ترسيخ نظام الدولة، وقد ضاعفت العوامل الإضافية التأثير السلبي للثورة بدلاً من خلق النتائج المرجوة وذلك بسبب وجود جماعات متنافسة تسعى للحصول على مزيد من النفوذ، فضلاً عن التوغل الأجنبي عبر هذه الجماعات المسلحة، والفساد المتمثل باستغلال الأجندة السياسية للمنفعة الشخصية MM ومع ذلك، يظل بناء نظام "مؤسسي" الإستراتيجية طويلة المدى الأفضل للخروج من حالة

الدولة الفاشلة في ليبيا .

والعامل الثالث الذي يجب النظر إليه هو غياب "الإرادة السياسية والإدارية" لحكم فترة ما بعد الثورة، فقد حاولت الحكومة الجديدة التعامل مع الجماعات المسلحة لإخضاعها تحت سيطرتها، ولكن الواقع هو أن الجماعات المسلحة سيطرت على المؤسسات، ولم تُظهر الهيئات السياسية والإدارية أي نية لبناء قطاع أمني مؤسسي، فاستفاد كل من الجيش والثوار من الوضع غير المنظم في قطاع الأمن، من خلال لعب دور في الاستقطاب الحاصل وبيع ولائهم لجماعة سياسية أو مسلحة.
(BB ، 2018)

لا مبالاة اللاعبين الدوليين

يمكن الحديث عن حالة غياب المؤسساتية بعد الثورة، وكذلك التآكل في مؤسسات الدولة والتأثير المتزايد للجماعات المسلحة، لكن لا بد أيضاً من الإشارة إلى حالة لا مبالاة المجتمع الدولي والتدقيق فيها لمعرفة ما إذا كان قد أدى مسؤولياته في فترة "ما بعد الثورة".

على سبيل المثال، يعد دعم الناتو الواضح والمباشر للثورة ومن ثم الانسحاب اللاحق من جهود بناء الدولة نقطة جدال، كما أن مساعي الأمم المتحدة لتشجيع إنشاء نظام دولة وهيكل أمني مرتبط بها لم تكن مثمرة، حتى وقت إجراء هذا البحث. ساهمت المشاركة الأجنبية الفردية من قبل بعض الدول عموماً في زعزعة الاستقرار، لا سيما عندما كانت تدعم بشكل أساسي فصيلاً عسكرياً واحداً بدلاً من جهد دولي لبناء الدولة ككل، فمنذ البداية - وحتى وقت لاحق - كان هناك عدد من العروض من قبل الدول الغربية للمساعدة، كانت هناك مشكلة كبيرة - على الرغم من أنها مشكلة يمكن تفهمها - هي أن

الليبيين واجهوا وقتاً عصيباً في توحيد جهودهم حتى يحددوا مطالبهم بشكل متماسك ومتابعة هذه المطالب على مستوى المجتمع الدولي، وبسبب إرث القذافي، وفوضى الثورة وما بعد الثورة، وعدم رغبة المجلس الوطني الانتقالي في اتخاذ قرار، والمؤتمر الوطني العام بتشكيل الحكومة، وعجز الليبيين عن التحدث مع بعضهم البعض، كان من الصعب إحراز أي تقدم. المساعدات الخارجية من أي نوع عادة ما تكون بطيئة للغاية وبيروقراطية، بينما تحجم الدول الغربية بشكل متزايد عن المضي قدماً في الدول الهشة أو الفاشلة، وهي حالة متناقضة؛ فكلما زادت الحاجة إلى المساعدة، كلما كان توفيرها أطول وأكثر صعوبة.

ما إن بدأ الليبيون في القتال ضد بعضهم البعض في عام 2014، حتى التزمت بعض القوى الدولية الصمت ولم تفعل شيئاً، بينما سعت قوى أخرى لتحقيق مصالحها الضيقة، وفي كثير من الأحيان حدث ذلك بناء على دعوة من بعض الليبيين الذين يدعون أن هذا التدخل هو من أجل إعادة إنشاء الدولة، ومكافحة الإرهاب، إلخ.

وحفاظاً على الحيادية، لن يذكر هذا التقرير اسم أي دولة، ومع ذلك، فإن عدم اهتمام المجتمع الدولي مع وجود دعم بعض الدول لتشكيلات مسلحة معينة قد دمر ثقة الليبيين، وكثيراً ما تطرق هذا البحث من خلال مقابلاته لمسألة التدخل الأجنبي في ليبيا باتهام بعض المجموعات بخدمة مصالح الجهات الأجنبية، ومن هنا، أدى التوغل الأجنبي إلى نتيجتين:

الأولى: التحيز ضد أو مع الجهات الأجنبية جعل من الصعوبة تشكيل موقف حيادي تجاه ليبيا.

الثانية: تراجعت احتمالات الوحدة بين الجماعات المسلحة لأنها تتهم بعضها البعض بتعزيز مصالح الجهات الأجنبية على

اختلافها، على سبيل المثال، يذكر KK، وهو زعيم محلي مؤثر، بأن المشكلات الأمنية في ليبيا لا تتعلق بالديناميكيات الداخلية الليبية، بل تتعلق جميعها بالجهات الأجنبية المختلفة، ويدعي أن جميع القرارات المتعلقة بليبيا تتخذها جهات أجنبية . ولهذا السبب يرى KK أن جميع الجماعات المسلحة تتصرف بشكل فردي ومنفصل عن بعضها البعض؛ لأنها تخدم بشكل أساسي الجهات الأجنبية، التي قد تكون دولاً إقليمية أو عالمية أو حتى شركات متعددة الجنسيات. (KK، 2018)، ويردد هذا التصور زعيم محلي آخر، قائلاً إن دور الجهات الأجنبية في ليبيا هو لصالح طرف واحد فقط، ويعقد الوضع في البلاد. (AA، 2018).

يتهم لل محورا معيناً من الدول بالتورط في الشؤون الداخلية لليبيا، ويذكر لل أن الجهات الأجنبية قادت الصراع من أجل الموارد الطبيعية، وأن الدول الغربية هي الجهات الفاعلة الأجنبية الرئيسية؛ كما كان الحال في تشاد وموريتانيا ودول إفريقية أخرى، وفي الوقت نفسه تتنافس القوى الغربية على تحقيق التوازن بينها من أجل كسب المزيد من النقاط في ليبيا، إضافة إلى أنها منقسمة في سياستها بناءً على أجنداتها الخاصة التي تظهر في توفير الدعم لجماعات السياسية ومجموعات مسلحة مقربة منها لل

في ذات السياق فإن الشاب (MM) يتوافق مع (لل) بأن النظام السياسي في ليبيا مرتبط بديناميكيات الدول الإفريقية والأوروبية، ويدعي أن ما يحدث في الدول المجاورة ينعكس على النظام السياسي الليبي، ويظهر في تصرفات اللاعبين المتنافسين من الدول. ومع ذلك كله، فقد كان متفائلاً بشأن مؤتمر باليرمو من أجل ليبيا، على الرغم من أن المؤتمر لم يدفع كافة الأطراف

للتوافق على تفاهم مشترك إلا أنه نجح في جمعهم. ويزعم (MM) أن الجهات الفاعلة الداخلية في ليبيا ليست مستقلة تماماً عن التدخلات الأجنبية، لذلك ينبغي على الأطراف الخارجية جميعها أن تحترم سيادة ليبيا وتعمل على المساعدة في الجهود الانتقالية الحالية لبناء بلد آمن ومستقر.

تحليل المخاطر والتهديدات

تقييم التهديدات والمخاطر بالنسبة لليبيا ليس معقداً؛ لأن معظم الجهات الفاعلة والديناميكيات واضحة للعيان بشكل كبير، فالخطر الرئيس هو البنية الأمنية المنقسمة؛ نتيجة المصالح المتنافسة لمختلف الجماعات الثورية والبنية الأمنية الليبية غير الفاعلة (بما في ذلك الشرطة)، إضافة إلى مخاطر الصراع الداخلي كما هو الحال في هجوم حفتر على طرابلس في عام 2019، إلى جانب ذلك، فإن السعي للحصول على التمويل والنفوذ السياسي والسيطرة على المزيد من الأراضي لفرض الإرادة" قد يتسبب في نوع من النزاعات في ليبيا كما حصل في أغسطس 2018.

زيادة على ذلك، فإن فصل شرق ليبيا عن المنطقة الغربية من حيث الحكم والبنية الأمنية قد يؤدي إلى مزيد من الانقسام في ليبيا، وتواجه ليبيا حالياً آليتين متنافستين للحكم تتمتعان بولاءات من مجموعات مسلحة مختلفة، أما الجنوب ليبيا فهو مفصول جغرافياً عن هاتين المنطقتين، ومن ثم يمكن الحديث هنا عن تقسيم إضافي أيضاً.

ومن المثير للاهتمام أنه بخلاف الدعم الخارجي لبعض الجماعات المسلحة، فإن البنك المركزي يدفع رواتب جهتي الدولة المتنافستين، وتحاول هذه القوى المتنافسة السيطرة على بعضها البعض من خلال الآليات العسكرية والسياسية،

وذلك على حساب المصالح المشتركة للشعب الليبي. يصعد التدخل الأجنبي عن طريق التمويل والدعم اللوجستي والتشجيع السياسي الأزمّة الأمنية التي تعيشها ليبيا ويزيد من احتمالية استمرار الصراع، وتظهر علّة دعم الجهات الدولية الفاعلة لإحدى الميليشيات المحلية في ضمان مصالحها في ليبيا، للاستفادة من ثروة النفط، أو مواءمة مستقبل ليبيا مع سياستها تجاه إفريقيا أو التنافس غير المباشر مع الجهات الدولية الأخرى.

يجب أن تكون أي حكومة مستقبلية فاعلة وموحدة ومتيقظة لحماية الشعب الليبي من خطر الانقسامات والتدخل الأجنبي، ومن ناحية أخرى فإن احتمالية التدخل الأجنبي المباشر بالوسائل العسكرية المباشرة قد يكون منخفضاً، غير أن التدخل الأجنبي غير المباشر عن طريق الجماعات المسلحة المحلية سيكون تحدياً دائماً لليبيا، إذا تعذر تحقيق بناء الدولة وتعزيز الأمن.

أما بالنسبة لخطر الإرهاب فلا يزال في المرحلة الأولى من ترسيخ جذوره في ليبيا، ففي الوقت الذي استطاع تنظيم داعش اختراق ليبيا وتنفيذ هجمات عنيفة في جميع أنحاء البلاد؛ يرى بعض اللاعبين في المجتمع الدولي بأن حجة قتال داعش تجعل من حفتر لاعباً شرعياً، بينما ترى الجماعات المسلحة في المنطقة الغربية أن ادعاء حفتر ذريعة للسيطرة على البلاد، وفي هذا الادعاء تجاهل لجهود مصراتة ودرنة في قتال تنظيم داعش، وبهذا يمكن القول بأن وجود داعش أصبح مبرراً لارتكاب الفظائع وتوسيع نطاق نفوذ حفتر في ليبيا، ومن هنا يجب على المجتمع الدولي إذا أراد مكافحة الإرهاب بفعالية أن يعامل اللاعبين المحليين بنزاهة، وأن يشجعهم على بناء نظام الدولة وكذا توسيع البنية الأمني.

إن خطر التطرف عادة ما يكون أكبر في الدول المعرضة للأزمات، خاصة إذا لم يستجيب لمطالب الجمهور، وقد واجهت ليبيا تيارين متطرفين بعد الثورة يشكلان خطراً على بناء مستقبل مستقر وآمن: أولهما تنظيم الدولة داعش، وثانيهما وفق العديد من المقابلات التطرف المدخلي، إضافة إلى جماعات أخرى كانت مرتبطة بتنظيم القاعدة.

على سبيل المثال، يقول (MM) إن داعش هي ظاهرة مهمة في ليبيا بعد الثورة، لكن الوجه الآخر للعملة هي المدخلية⁽⁵⁾ والمستوحاة من أيديولوجية سعودية معينة. وفي ذات السياق فإن (AA) يدعم وجهة نظر (MM)، من خلال الإشارة إلى تسلل المداخلة إلى المجموعات المسلحة في مصراته، مدعياً بأن هذا الأمر يعقد الجهود المشتركة للميليشيات في المدينة، هذه التيارات لها عناصر مسلحة قد تسمح باستمرار خطر التطرف في ليبيا، وفي الوقت نفسه، فقد أنشأت هذه العناصر قنوات إذاعية وهيمنت على وسائل الإعلام للتأثير على عقول البعض عن طريق تقديم تفسيرهم الخاص للدين.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن دراسة معمقة موازية لهذه الدراسة تُعد بشأن حالة التطرف في ليبيا من قبل فريق دراسة مكافحة

(5) لمزيد من التفاصيل حول المدخلية يمكن الاطلاع على الورقة Addressing the Rise of Libya's Madkhali-Salafis International Crisis Group April 25 | 200°(ICG) - Middle East and North Africa Report N 2019

https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/north-africa/libya/addressing-rise-libyas-madkhali-2%salafis?utm_source=Sign+Up+to+Crisis+Group-8256c60228=7s+Email+Updates&utm_campaign=utm_&59_01_24_04_2019_EMAIL_CAMPAIGN-1dab8c11ea_0=medium=email&utm_term=359781921-8256c60228

التطرف العنيف في مركز ستا للدراسات.

خطر آخر يواجه وحدة البلاد وديمقراطيتها هو عسكرة السياسة وتسييس قوات الأمن (MM)، وتتداخل السياسة والجماعات المسلحة لدرجة أنهما قد يكونا "سجناء" لبعضهما البعض، الأمر الذي يعطل تطور الدولة ويعيقها عن أداء وظائفها الأساسية، ولهذا ينبغي تصميم البنية الأمنية في عملية الإصلاح لتسهيل الفصل بين السياسة والجيش، والذي يجب أن يكون تحت السيطرة المدنية والديمقراطية المحكومة بالمؤسسات. ويعد الأمن على الحدود والساحل مسألة بالغة الأهمية للأمن الدولي؛ لمنع الهجرة غير الشرعية واختراق الخلايا الإرهابية في طريقها إلى العالم الغربي، سيظل أمن الحدود أمرا صعبا بالنسبة لليبيا بسبب التحديات الجغرافية وخطوط الحدود الطويلة والديموغرافيا على طول الحدود ونشاط التهريب في التجمعات المتواجدة على الحدود، وتواجه المنطقة الجنوبية من ليبيا تحديا حقيقيا مع الجماعات المسلحة التي تحاول السيطرة على التجارة الحدودية والتهريب، في حين يُستغل الخط الحدودي الغربي من قبل المهربين الذين لهم صلات بالجماعات الإرهابية⁽⁶⁾، وعليه من المأمول أن تلبى البنية الأمنية المقترحة احتياجات المواطنين الذي يعيشون على طول الحدود، دون إغفال سيادة الدولة الليبية.

أضحى التماسك المجتمعي للشعب الليبي "ما بعد الثورة"

(6) المقطع رقم 13 في قرار مجلس الأمن 2214 (2015) والمتعلق بتهديد الإرهاب في ليبيا أشار إلى تنظيم داعش، وأنصار الشريعة، والجماعات الأخرى المرتبطة بالقاعدة انظر أيضا "Final report of the Panel of Experts on Libya" 1973 established pursuant to resolution 209/2016/S:"(2011) 197, 198, 199 and para 3 .p, 2016, 09 March .7 ANNEX, 214-208

ضعيفا، خاصة مع تفول الجماعات المسلحة وتمركزها في مناطق القبائل والمدن على السواء، وبدت حيازة الأسلحة من جميع الأنواع من قبل المواطنين النظاميين والميليشيات المسلحة تشجع الجماعات المحلية على توسيع مجال نفوذها شمال غرب ليبيا وفي طرابلس خاصة، لذا فإن الاستقرار السياسي والانتقال إلى نظام ديمقراطي شفاف سيساعد على منع التوترات الاجتماعية والسياسية.

ختاما لهذه النقطة، يمثل ارتفاع مستوى حيازة الأسلحة تهديداً حقيقياً في بعده الجنائي، علاوة على ذلك، فمن المرجح تشكيل مجموعات مسلحة جديدة صغيرة تحت التنظيمات التي تمثل مظلة، ومن أجل منع وقوع حالات التظلم في المرحلة القادمة أو استثمارها بشكل سلبي؛ من المأمول أن تنظم الدولة حيازة الأسلحة بواسطة عملية "التسريح ونزع السلاح وإعادة الدمج" بالتوازي مع إصلاح المؤسسات الأمنية.

يرى فريق إصلاح القطاع الأمني بأن أي إصلاح يجب أن يستجيب للتهديدات والمخاطر عن طريق برنامج بناء الدولة الفعال واحتياطات أمنية منسقة تقوم بها المؤسسات التي سيتم إصلاحها، ومن أجل القيام بذلك تحتاج البنية الأمنية الحالية على الأرض إلى الفحص الدقيق لتحديد العيوب ووضع التصور للمضي قدماً.

البنية الأمنية والمخاوف

1, 5 البنية الإستراتيجية

تعتبر البنية الإستراتيجية لقوات الأمن النظامية الليبية مسألة أساسية تعترضها عوائق مختلفة، أولها- عدم وضوح محددات السلطة وازدواجية مؤسساتها، ما يسبب في حدوث احتكاكات بين وزارة الدفاع والأركان العامة للقوات المسلحة فيما يتعلق بصلاحياتهما؛ رغم افتقارهما للوجود الراسخ على الأرض.

يوضح القانون رقم 11 لعام 2012⁽⁷⁾ وتعديلاته لعام 2015 الحدود الإستراتيجية للسلطة، سواء الرئيس باعتبارها القائد الأعلى أو المسؤوليات الخاصة بكل من وزير الدفاع ورئيس الأركان العامة، وأنشأ التعديل الإضافي منصب القائد العام⁽⁸⁾، منفصلاً عن هذه المكاتب، فالقانون رقم 11 وتعديلاته لا يشير إلى منصب القائد العام، وقد أصدر مجلس النواب قراراً آخر بإنشاء سلسلة قيادة أخرى؛ القائد العام ووزير الدفاع ورئيس الأركان العامة على التوالي، ليناسب حفتر تخفيفاً لتصاعد التوتر.

من ناحية أخرى، صدق المؤتمر الوطني العام على قرار بشأن سلسلة القيادة هذه بعد أن انتهت ولايته القانونية، فيما أعلنت المحكمة الدستورية فيما بعد أن مجلس النواب هيئة غير شرعية، وصار الخط الفاصل بين السياسة والجيش مبهماً بهذا التغيير، ويمثل القانون رقم 11 القانون الأساس. (BB1، 2018). خلاصة القول أن هيكل القيادة الإستراتيجي وتراتبية السلطة يجب أن ترسم وفقاً لمتطلبات البنية الأمنية في ليبيا بغض النظر عن متطلبات أفراد معينين.

ظهرت قضية أخرى بعد ثورة 17 فبراير وهي عدم وجود قوات مسلحة ليبية فعلية، وكما ذكرنا في بداية هذا الفصل، ترك القذافي ليبيا بقوات مسلحة غير فعالة وبنية تحتية

(7) المجلس الوطني الانتقالي - ليبيا. القانون رقم 11 لعام 2012. الصادر في طرابلس بتاريخ الاثنين الثالث عشر من يناير 2012، حول أحكام بشأن صلاحيات المستويات القيادية بالجيش الليبي

(8) القائد الأعلى للجيش الليبي رقم (20) لسنة 2015م، بشأن ترقية ضابط وتعيين قائد عام للجيش الليبي

Acc. 14 Apr 2019 at https://security-legislation.ly/sites/default/files/lois/317-Decison%20No.%20%2820%29%20of%202015_AR.pdf

مدمرة. بينما دمرت قوات حماية النظام الخاصة بالقذافي، ونأت القوات البحرية والقوات الجوية بنفسها نسبياً عن الدمار، وحافظتا على صلاحيتهما بنسبة 60 في المئة، وينطبق الأمر نفسه على الشرطة⁽⁹⁾.

يذهب RR إلى أن الشرطة الليبية قد انسحبت بالفعل من المشهد العام، ربما لأنهم كانوا غير متأكدين من موقف الجماعات المسلحة تجاههم، (RR) لذلك كان من العبث إلى حد ما القتال من أجل السيطرة على قوات الأمن لكونها موجودة في أغلبها على الورق فقط، فقد ظلت الجماعات المسلحة الجهة الحقيقية التي تقوم بتقديم الخدمات الأمنية، بينما فقدت سلسلة القيادة قبضتها وسلطتها على الجماعات المسلحة.

2, 5 وزارة الشؤون الداخلية

1, 2, 5 تقييم عام

كان الشعب الليبي يأمل، وفقاً لـ (SS) بأن تكون الشرطة قادرة على حفظ النظام بعد الثورة، حيث كان هناك تصور شائع بأن الشرطة في حالة أفضل من القوات المسلحة، ومن المحتمل أن الشرطة لم تتخذ أي إجراء لكبح جماح الثوار لأن قدرات الشرطة كانت أقل من قدرات الثوار بعيد الثورة، حيث كان القذافي قد كرر سياسة التهميش والإضعاف التي اتبعها ضد الجيش مع الشرطة بهدف تحييد أي خطر محتمل والتركيز على أمنه الشخصي، فظل هذا الإرث القديم عائقاً لمسايرة المتطلبات الأمنية، لذلك كان من الضروري العمل على إصلاح الشرطة وتحديثها بعد الثورة (SS).

تعد علاقة القيادة والسيطرة من القضايا المحورية لجهاز

(9)

الشرطة، والشرطة بمختلف أجهزتها مطالبة بخدمة الشعب، وينبغي أن تكون وزارة الداخلية هي السلطة الأولى، وفي ليبيا تتمتع البلديات بسلطة توجيه أنشطة الشرطة، وليس في الدولة أي منصب أعلى مثل القائد العام للشرطة، وقد أعاق هذا العجز وزراء الداخلية عن توجيه الشرطة على مستوى المحافظات، ما ترك المجال للجماعات المسلحة بأسلحتها الخفيفة والثقيلة أن تكون المسؤولة عن توفير الأمن بديلاً عن الشرطة، ومن ثم فإن لجان الأمن التابعة للجماعات المسلحة أصبحت مخولة بالقيام بمهام الشرطة، وفي هذا السياق قامت اللجنة الأمنية العليا في بنغازي وطرابلس بتأمين الأمن بديلاً عن جهاز الشرطة، ووسعت اللجنة نفوذها وأثرت على السياسة المحلية، في حين ترك بعض ضباط الشرطة ووظائفهم، لأن المدن الليبية أصبحت تحكم من قبل ميليشيات هجينة ينقصها الإشراف العام مع عسكرة واضحة لأنشطتها. (SS)

كما يجب الإشارة إلى أن وزارة الدفاع مسؤولة أيضاً عن توجيه بعض قوات الشرطة عن طريق مجلس الأمن الأعلى منذ التحاقهم بوزارة الدفاع، حيث وضعت الجماعات المسلحة في قائمة معاشات وزارة الدفاع، ونشرت هذه المجموعات داخل المدن، وفشلت محاولات تحويل الجماعات المسلحة إلى قوات الشرطة بسبب الارتباك في وزارة الشؤون الداخلية. (SS).

شهد عام 2011 إعادة هيكلة كبيرة لجهاز لشرطة بهدف جعلها أكثر فاعلية لحفظ الأمن بعد الثورة، حيث خطط لعملية إقالة واسعة بهدف خفض عدد رجال الشرطة إلى حوالي سبعين ألفاً، وتمت الاستعانة بنماذج مثال الدرك في تركيا وإيطاليا وفرنسا لمعرفة مدى انطباقها على ليبيا، بعد عملية إعادة الهيكلة، وتشكيل جهاز الأمن المركزي، غير أن الجماعات المسلحة كانت

قوية بما فيه الكفاية، فضلاً عن العجز الإستراتيجي، الأمر الذي أعاق إعادة الهيكلة، في حين شهدت بعض المدن قدراً معيناً من التقدم، فعلى سبيل المثال جرت محاولة تجريبية في طرابلس باستخدام ألفين وستمئة متطوع، ومع ذلك فإن الحكومة المركزية لم تقدم لهم ميزانية أو مستوى كافٍ من الموارد لضمان فاعلية التشكيل الجديد، كما أثبتت المناطقية بأنها قوية للغاية بحيث عرقلت إعادة التنظيم والإصلاح على المستوى الوطني. SS

٥.٢.٢. هيكلية الشرطة

التنظيم

في خطوة مهمة تم تنظيم الشرطة وربطها من قبل إدارات الشرطة في المحافظات مباشرة بوزارة الشؤون الداخلية، في حين ينبغي الإشارة إلى أنه لا توجد مديرية مركزية تابعة للشرطة، وهذا الأمر يؤدي إلى عجز في الإشراف على الشرطة، علاوة على ذلك، لا توجد سلسلة قيادة شرطة موحدة في ليبيا، بل توجد إدارات متخصصة تابعة لوزارة الشؤون الداخلية يمكن تجميعها تحت ثلاث إدارات؛ قوة الردع الخاصة وإدارة مكافحة الجريمة والإدارات الأمنية العامة مع مراكز الأمن تحتها، ومع أن بعض مراكز الشرطة مرتبطة مباشرة بوزارة الشؤون الداخلية، إلا أن هناك مراكز أخرى تنظم على مستوى المحافظة أو المدينة أو الحي أو البلدية. أما بالنسبة لإجراء التحقيق الجنائي، فمن الممكن أن يجرى هذا التحقيق من قبل المديرية العامة المتخصصة في الوزارة، وكما تجدر الإشارة إلى أن الشرطة في المحافظات في معظم الأحيان لا يوجد عندها إدارات متخصصة سوى ما يتعلق بمهام البحث والإنقاذ ومكافحة الاتجار بالبشر.

أما اليوم فوزارة الشؤون الداخلية لديها العديد من الأجهزة

الأمنية مثل قوات الردع الخاصة (SDF)، والتي أعيد تسميتها حالياً باسم "جهاز الردع لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب" (المجلس الرئاسي، 2018⁽¹⁰⁾)، وجهاز الأمن المركزي، والأمن العام، ومكاتب الأمن، ووحدات مكافحة الجريمة، إلا أن نطاق المسؤوليات بيد الجماعات المسلحة المختلفة يؤدي إلى فقدان القيادة والسيطرة على أنشطتها، وفي ظل الوضع السيئ للشرطة يقضي وجود العديد من الجماعات المسلحة التي تعمل كقوات أمنية في المناطق الحضرية إلى "فشل المهمة"، وزيادة على ذلك، فإن الجماعات المسلحة بأسلحتها الثقيلة ورواتبها العالية تلقي بظلالها على قوات الشرطة سيئة التجهيز والأجور المتدنية.

العقيدة:

لا يتمتع جهاز الشرطة الليبي بأي عقيدة، فالإرث التنظيمي والإداري الموروث من عهد القذافي ما زال فاعلاً، لذا وجب التأكيد على ضرورة الإصلاح.

التجهيز:

يعتبر التجهيز أمراً أساسياً للشرطة فالمباني ليست كافية، كما أنه من الملاحظ نقص الأجهزة الإلكترونية والكاميرات ووسائل الاتصال والمركبات ومعدات مكافحة الشغب، وافتقار اللوجستيات إلى التمويل الكافي، وهذا ما تؤكد من المقابلات مع ذوي المعرفة. للاطلاع (BB) (BB1) (SS). وفي الوقت الذي تكون فيه الجماعات المسلحة مجهزة تجهيزاً جيداً، فإن أسلحة الشرطة ما زالت هي الأسلحة الخفيفة التي لا يمكن استخدامها ضد العصيان الجماعي.

(10) المرسوم رقم 2018/55 بشأن تأسيس قوات الردع لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب

التدريب والتعليم

قطعت مسافة لا بأس بها في مشروع تدريب وتعليم الشرطة في الخارج، وأنجزت عمليات التدريب في كل من تركيا وإيطاليا وبريطانيا ، لكن لسوء الحظ لم تستطع الشرطة المدربة مقاومة هيمنة الجماعات المسلحة عند عودتهم من الدورات (SS). أما على المستوى الوطني فليس لدى الشرطة الليبية أي خطة شاملة للتدريب والتعليم على المدى الطويل، مع وجود مؤسسة تعليمية يمكنها تخريج ضباط شرطة مؤهلين لديهم مستوى معين من الخبرة.

الاحترافية

يمكن استثمار الضباط ذوي الخبرة ممن تقدمت أعمارهم في تدريب الجيل القادم من الشرطة، والملاحظ أنه لم يكن برنامج التعليم وترسيخ المعرفة كافيين لتحقيق أي تقدم.

القدرة

استحدثت لجان بعد الثورة ونقلت إلى وزارة الشؤون الداخلية مرة أخرى وإعادتها بتسميات مختلفة، بالإضافة إلى ذلك بنى الثوار مقرات جديدة للشرطة في المدن، تجاوز عددها سبعين مقرا، متجاهلين أي تخطيط من قبل المديريات الإقليمية الرسمية من حيث الديموغرافيا، والتقسيم الإداري...

احتوت وزارة الداخلية بعد ذلك للجان الأمنية المشكلة من الجماعات المسلحة المسيطرة على جميع تنظيمات الشرطة على مستوى المدن، وشهد عام 2015 محاولة إصلاح أخرى في وزارة الداخلية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الثوار، بمن فيهم أولئك الذين لم يشاركوا في الثورة دمجوا في البنية الأمنية، من أجل ضمان حصولهم على شيكات الدفع أو الرواتب، فملأت الجماعات المسلحة وظائف الشرطة دون التدريب أو الاحتراف

اللازمين، وبلغ العدد الإجمالي للأفراد 250 ألف موظف، في حين أن العدد المطلوب 150 ألفاً، فيخصص لكل 100 ألف مواطن 200 ضابط شرطة.

يوجد بالوزارة سبع عشرة مديرية مختلفة تحت مقرها الرئيس، ولكل منها ميزانية منفصلة تجعلها مستقلة عن الوزارة، ومثالا لذلك افتتح مكتب مرافق للتدريب فقط من أجل مهامهم الخاصة دون أي تنسيق. (SS ، 2018). وفي الوقت نفسه، يتطلب قرار مجلس الوزراء رقم (145) لسنة 2012 المادة (6) أن تكون البنية مكونة من 20 "مديرية" و 3 "مكاتب" و "إدارتين".

كيفية تحسين وحدات وزارة الداخلية المتخصصة.

تقع المديرية المتخصصة في طرابلس وتعتمد على حرية التنقل في جميع أنحاء البلاد لمحاربة الجريمة وإجراء التحقيقات، ونجد أن مهمة إصدار جوازات السفر هي الوظيفة الفعالة الرئيسة لمهمة الشرطة في طرابلس حيث إنها الجهة الوحيدة المخولة، وللأسف تقف البيئة الأمنية الحالية عائقاً أمام هذه الإدارات من العمل خارج طرابلس، إضافة إلى أن سيطرة الجماعات المسلحة في طرابلس تعرقل هذه المديرية في أداء واجباتها وفقاً للقانون، ورغم الجهود المبذولة من وزارة الشؤون الداخلية لدمج قواعد بياناتها وإنشاء قدرة منسقة لمكافحة الجريمة؛ لا يزال الطريق طويلاً لتحقيق أهدافها فيما يتعلق بتقديم خدمة للشعب بدل اقتصار الشرطة بأعمال التسجيل للجرائم وتدوينها (SS)

إن ما تحقق حتى الآن محدود لأن كل مواطن مسلح، الأمر الذي أضعف تطبيق القانون، وهذا يبرز الحاجة إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي هي محور حديث الليبيين ونقاشهم، وبالفعل كان هناك مشروع لنزع السلاح والتسريح

وإعادة الإدماج خلال فترة المجلس الوطني الانتقالي، بميزانية قدرها 10 مليارات دينار، إلا أنه لم ينجح بسبب المعارضة لهذا المشروع من داخل المجلس، وكان برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مشروعاً مرغوباً ولكنه غير قابل للتطبيق لأنه كان له تأثير مباشر على أمن وكفاءة الشرطة. (SS). بالنسبة إلى (MM)، وهو قائد سابق لمجموعة مسلحة، لن يكون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ممكناً إلا إذا كانت حكومة طرابلس قوية بما يكفي لردع حيازة الأسلحة وإقناع قادة الجماعات المسلحة بالامتثال الأمر الذي يتطلب أيضاً وجود الثقة (MM). ومع ذلك، فإن منهجية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هي نقطة خلاف بين الليبيين. بالنسبة إلى (NN)، ينبغي جمع الأسلحة الثقيلة لإضعاف قدرة الميليشيات على الصمود، وفي هذا السياق كان من الممكن أيضاً أن يكون شراء الأسلحة الثقيلة حلاً معقولاً، لكن وزارة المالية عارضت هذا الاقتراح. وهناك مشكلة أخرى تتمثل في تهريب الأسلحة حيث قد يستفيد المجرمون من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. (NN).

وقد أثرت المناطقية سلباً أيضاً على قدرة الشرطة، التي لا يمكنها الوصول إلى جميع أحياء المدن الكبرى، بينما تخضع بعض المناطق في ليبيا لسيطرة الجماعات المسلحة وفصائل الشرطة الموالية لقبيلة أو مجموعة إقليمية معينة، ففي طرابلس على سبيل المثال بحي سوق الجمعة الذي يمثل الموطن لكل من الثوار والمدخلين، حيث كانت كلا المجموعتين تتنافسان ضد بعضهما، لكن عندما وصل المقاتلون من مصراته إلى طرابلس بدأوا بالتعاون، وهذا يثبت أن هذه المجموعات يمكنها ترك مصالحها أو دوافعها الإيديولوجية جانبا إذا كان أمنهم المناطقية في خطر، ولا

تستطيع الشرطة في ظل هذا الظروف تمثيل سلطة الدولة لأنها لا تملك القدرة على السيطرة على هاتين المجموعتين في هذا الحي على سبيل المثال (SS).

5.3 وزارة الدفاع

تقوم حكومة الوفاق الوطني المعترف بها من الأمم المتحدة باعتبارها الهيئة الحاكمة الشرعية الوحيدة في ليبيا بتوجيه وزارة الدفاع، ويشغل رئيس الوزراء الحالي فايز السراج منصب رئيس مكتب رئيس الوزراء ووزيراً للدفاع في وقت كتابة هذا التقرير، وتتكون قوات حكومة الوفاق الوطني في معظمها من الجماعات المسلحة الخاضعة لسلطة وزارة الدفاع أو وزارة الداخلية أو مكتب رئيس الوزراء.

تتبع وزارة الدفاع للمجلس الرئاسي الذي يرأسه رئيس الوزراء السراج، ويجب تعيين الوزراء في ليبيا بموافقة رئيس الوزراء ونوابه بالإجماع، وفي هذا السياق عين رئيس الوزراء السراج نفسه وزيراً للدفاع في سبتمبر 2018، وفي المقابل شغل خليفة حفر العديد من المناصب في بنغازي وقدم نفسه على شكل هيئة حكم بديلة، وأنشأ تشكيلةً عسكرياً منفصلاً له سلسلة قيادة مستقلة عن حكومة الوفاق الوطني، لذلك ليبيا هي دولة منقسمة من حيث المؤسسات الدفاعية.

تعد وزارة الدفاع التابعة لحكومة الوفاق الوطني في طرابلس الجهة العليا، مع حضور هيئة الأركان العامة والقضاء العسكري ومؤسسات صناعة الدفاع في المشهد الليبي، وترتبط غرف العمليات التي يمكن ربطها بالقيادات المناطقية ارتباطاً مباشراً برئيس الوزراء السراج بصفته القائد الأعلى بديلاً عن دوره وزيراً للدفاع، ونظراً لعدم وضوح العلاقات وتوزيع المهام

في الوثائق وفي الممارسة العملية، يبدو هيكل قطاع الدفاع معقداً، لا سيما أن الجماعات المسلحة لديها سلسلة القيادة والسيطرة الخاصة بها .

وقد نتج عن ذلك اختلال في سلسلة المسؤوليات على المستوى الإستراتيجي، والتي انتقلت بدورها إلى مستوى التكوينات العسكرية متوسطة المستوى بما في ذلك الجماعات المسلحة المرتبطة بالجيش، وصار وزن صانعي القرار رفيعي المستوى لهم وزن أكبر من السلطة المنصوص عليها لصانعي القرار الإستراتيجيين المذكورين أعلاه، وذلك فيما يتعلق بتخصيص الأموال أو وقف الموارد للتعبئة القتالية أو تعطيل الوحدات العسكرية إذا كانت الأجندات السياسية مختلفة أو متضاربة، ويبرز هذا الخطر الحاجة الملحة لتوضيح التسلسل الهرمي والسلطات سواء في القانون أو في الممارسة .

هيئة الأركان العامة في طرابلس لها سلطة القيادة على جميع القوات (البرية والبحرية والجوية وقوات الدفاع الجوي وحرس الحدود)⁽¹¹⁾. وفي الوقت نفسه، ترتبط العديد من المؤسسات ذات الصلة الداعمة مثل المساعدة واللوجستيات، والتعليم، والشرطة

(11) ذكرت هذه الوظائف أيضاً كمديريات بموجب وزارة الداخلية في المادة (6) من قرار مجلس الوزراء رقم (145) لسنة 2012. المادتان السادسة والثامنة أشارت للحدود على الرغم من التعامل مع نقاط العبور الرسمية بموجب المادة العاشرة، هناك المديرية العامة للأمن الساحلي.

صدرت بموجب المادة 11 إنشاء مديرية عامة لمكافحة الهجرة غير الشرعية، ولكنها استبدلت بـ "وكالة الهجرة غير القانونية" بموجب وزارة الداخلية التي أنشأتها "المرسوم الوزاري رقم (386) لعام 2014 بشأن إنشاء وكالة للهجرة غير القانونية"، وبموجب المادة السابعة عشرة من المرسوم الوزاري رقم (145) لسنة 2012 نشأت مديرية عامة لحماية الأهداف الحيوية التي تهدف لحماية الأهداف الأثرية والاقتصادية والدبلوماسية (يبدو أن وظيفتها مكررة لوظيفة الشرطة الدبلوماسية في وزارة الشؤون الخارجية).

العسكرية، والاستخبارات العسكرية، والشؤون العسكرية مباشرة بالهيئة العامة. ومع ذلك، ليس لدى هيئة الأركان العامة وحدات على مستوى الجيش أو الفيلق، أما المناطق العسكرية فتقدم تقاريرها مباشرة إلى رئيس الوزراء.

يمتلك جيش حفتر بنية قيادة خاصة به ووحدات تابعة له مستقلة عن حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً، وُضِعَ نظامها الهرمي والتراتبى من قبل حفتر نفسه والذي عيّن كـ"قائد أعلى"، بما في ذلك: هيئة الأركان العامة، القوات البحرية، سلاح الجو، وقوات الدفاع الجوي، قيادة القوات البرية غير موجودة لأن القوات البرية مشكلة من الميليشيات والجماعات المسلحة والمرترقة وجنود النظام السابق، تمثل وحدات الجيش ذات الأهمية التكوينات المسلحة المنطقية أو القبليّة، وفي الوقت نفسه، وجدت الميليشيات المسلحة المتطرفة مع ما يطلق عليه الجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر حلاً وسطاً للحصول على نوع من الشرعية، حيث قام حفتر بتعيين ضباط سابقين قادة لتنظيم المناطق وغرف العمليات: الكرامة (بنغازي)، عمر المختار (درنة)، الوسطى (الهلل النفطي).

المناطق العسكري

قسمت ليبيا بداية إلى سبع مناطق عسكرية تقدم تقاريرها مباشرة إلى رئيس الوزراء، وهي "مناطق طبرق والكفرة وبنغازي والوسطى وطرابلس والغربية، وسبها". ومع ذلك، فإن المناطق العسكرية الفاعلة فقط مناطق الغربية والوسطى وطرابلس فقط. وقد عين قادة هذه المناطق بموجب مرسوم رئاسي، ومما يجعل الوضع معقداً هو أن ولاية القائد الأعلى قد قسمت أيضاً إلى 10 مناطق، تقدم الوحدات العسكرية في المناطق العسكرية الثلاث العاملة تقاريرها مباشرة إلى المجلس الرئاسي

إلى جانب الوحدات الموجودة في منطقة سبها العسكرية. أما بالنسبة للجيش التابع لخليفة حفتر، فقد قام بتجميع الوحدات العسكرية في طبرق وبنغازي، إلى جانب بعض أجزاء في سبها، هناك وحدات عسكرية مختلفة، هي في الواقع جماعات مسلحة متصلة بطرابلس أو بنغازي. وفي بعض الأحيان تكون مرتبطة بكليهما من أجل مضاعفة رواتبهم، وهذا يعود لكون البنك المركزي يدفع قوائم الجنود المعلنة لكلا الجانبين، دون أن يدقق بشكل فعلي بالتسجيلات المكررة. أخيراً، هناك ما يسمى بالوحدات العسكرية في الهلال النفطي والغربية، والتي يدعى أنها موالية لحفتر، ولكنها ليست نشطة.

يوجه انتقاد لترتيب المنطقة العسكرية من حيث ارتباطها برئيس الوزراء -الذي يشغل أيضاً منصب وزير الدفاع- وليس من خلال وزارة الدفاع والأركان العامة، الذين يقومون بدور داعم فقط، تبدو هذه المناطق تحت تأثير الجماعات المسلحة كأنها تشكيلات مستقلة، مما يعيق سلسلة القيادة والسيطرة التي يجب أن تكون فاعلة في الأوقات الطبيعية، كما أن ضعف آليات القيادة والسيطرة في هذا الهيكل غير النظامي تجعل من الصعب إكمال المهام، من قبيل التعامل مع الاضطرابات في المدن الكبرى. (BB1، 2018) أخيراً، لا تزال المجالس العسكرية التي أقيمت بعد الثورة ويفترض حلها بعد إنشاء المناطق العسكرية موجودة، وما زالت تحظى بقبول وحضور حالياً في المدن مع أن مشاركتهم في القضايا الأمنية محدودة جداً ويشاركون بصورة رئيسة في الأنشطة الاجتماعية والاحتفالات. (BB1، 2018)

حرس الحدود

جسم موجود في المخطط التنظيمي للأركان العامة، و موكل إليهم حراسة الحدود بطول 4500 كيلومتر عن طريق مراكز

المراقبة والدوريات المشتركة، أمن الحدود ليس فقط مسألة هيكلية عسكرية، بل يجب أن يؤخذ في الاعتبار التركيبة السكانية للمناطق الحدودية والبلدان المجاورة والمجموعات المستفيدة من عدم كفاية الاجراءات، يُعطى أمن الحدود في جنوب ليبيا أهمية بارزة بسبب المخاوف الأمنية الوطنية والدولية "للينة"، وخاصة فيما يتعلق بالتهريب والاتجار غير المشروع بالبشر؛ ولهذا يجب العمل على معالجة العديد من أوجه النقص لضمان سلامة الشعب الليبي.

يعتمد تنظيم حرس الحدود على وحدات المشاة الخفيفة، وفي الحقيقة هذا الخط الحدودي الليبي ذو الخصائص الصحراوية لا يمكن تغطيته بواسطة الدوريات أو المراقبة التقليدية، وهذه الوحدات لا تمتلك معدات متخصصة لمراقبة الحدود لتعزيز أنظمة الأمن الملموس، ووفقا للبنية المعقدة للقوات المسلحة يتشكل حرس الحدود من قبل الجماعات المسلحة المحلية والتي غالباً ما تقتصر للخبرة المناسبة أو التدريب الكافي. وإن كان يجب الإشارة إلى أن هذه المجموعات المحلية معتادة على ظروف الجغرافيا الحدودية ما يساعد في أدائها .

القوات الجوية الليبية

شهدت القوات الجوية في بعض مراحلها التاريخية تميزا ملحوظا في إفريقيا من حيث الطائرات والمعدات ومهارات التدريب وتأهيل الأفراد، ويعد سلاح الجو الليبي صغيراً إلى حد ما عندما حدث انقلاب عام 1969، كان إجمالي عدد الطائرات 20 طائرة، تتكون من طائرات من طراز F5، وطائرة تدريب وثلاث إلى أربع طائرات نقل.

قام القذافي بتوسيع سلاح الجو واشترى عدداً كبيراً من الطائرات بحيث وصل العدد إلى 960 طائرة، إلا أنه تجاهل البنية

التحتية ومؤهلات الأفراد والمتطلبات الفنية، وبالتالي أصبحت كفاءة سلاح الجو كله حوالي 10 في المئة فقط، حيث لا يمكن إجراء التدريب وفقاً للأصول المطلوبة نظراً لعدم وجود قطع غيار، وبقيت ساعات الطيران عند 240 بدلاً من 140 ساعة وفقاً لـ PP1⁽¹²⁾. ومن الغريب أيضاً أن سلاح الجو الليبي ربط بوزارة النقل وأصبح تحت إشراف مدني في التسعينيات.

عانت القوات الجوية مرحلة التسعينات انخفاضاً كبيراً في القدرات بسبب الحصار، الأمر الذي أوقف شراء قطع الغيار والمعدات المطلوبة، كما دمرت بعض الطائرات والبنية التحتية خلال الثورة، وسيطر الثوار على القواعد العسكرية وصادروا جميع الأسلحة بما في ذلك المركبات العسكرية، وأنقذوا بعض القواعد الجوية فقط مثل: قاعدة بنينا الجوية في شرق ليبيا. (RR ، 2018). واجتمع طيارو سلاح الجو الليبي لإصلاح الأضرار والدمار، لكن هجوم حفتر أدى عام 2014 إلى تقسيم سلاح الجو إلى مجموعتين ما تسبب في مشاكل على مستوى القيادة واللوجستيات، في حين انقسمت القوات الجوية بين قوات حكومة الوفاق الوطني وحفتر، حيث تتمتع قوات الأخير بدعم جوي خارجي للسيطرة على شرق ليبيا والهلال النفطي، ما يدل على أهمية سلاح الجو في السيطرة على الأراضي الشاسعة في ليبيا وتأمينها (PP1 ، 2018)

يعتمد المخزون الحالي للطائرات في سلاح الجو الليبي الذي هو بقايا عهد القذافي على تكنولوجيا قديمة، لم يحافظ عليها بشكل جيد؛ فهي بحاجة إلى جهد كبير لتحديثها من

(12) أحد المختصين الأتراك عند استشارته أشار إلى أن الرقم المثالي للساعات يجب أن يكون حوالي 200. لكن كيفية تحديد الساعات قد تختلف، وذلك لأن ساعة التدريب قد تكون ساعة كاملة أو 35 دقيقة.

حيث التبنى السياسي والتمويل وتجديد البنية التحتية. يشير PP1 كعضو سابق بارز في سلاح الجو إلى ثلاثة شروط لتحقيق الإصلاح: العزم السياسي (كما هو الحال مع جميع مجالات الإصلاح الأخرى)، وتأهيل الأفراد باستخدام القدرات الليبية الخاصة، وتجديد الطائرات والمعدات ذات الصلة.

عندما تستوفى هذه الشروط الثلاثة، يجب العمل على إحياء أكاديمية القوات الجوية، التي لا تعمل حالياً، وذلك لأنها فقدت القدرة على تدريب الطيارين والفنيين وتفتقد إلى الأصول التدريبية اللازمة، ويمكن تلخيص المشهد بالقول أن هناك أربعة مجالات مهمة لإصلاح القوات الجوية: التنظيم والتدريب والمشتريات واللوجستيات، كما أن الصيانة والاستدامة تتطلب تخصيص مستوى كاف من الأموال، وفي النهاية فإن الطيران قطاع مكلف، ما يتطلب التزاماً سياسياً ثابتاً PP1

من خلال المقابلات اتفق المتقاعدون وقدامى المحاربين في القوات الجوية الليبية على أن القواعد الجوية ستظل موضوعاً حساساً حتى يحل النزاع الحالي، ومن يسيطر على القوات الجوية ستكون له ميزة استراتيجية على الفصائل المتنافسة، وقد اقترح الأشخاص الذين تمت مقابلتهم مدينة هون بمنطقة الجفرة مكاناً مثالياً لتكون مقراً للقوات الجوية الليبية إلى جانب المقرات الإستراتيجية والحساسة، وهذا لعدة أسباب:

أولاً- هناك بالفعل قاعدة جوية راسخة شيدت وفقاً للعقيدة السوفيتية، تحتوي القاعدة على أماكن إقامة ومستودعات ومخازن ذخيرة ومهاجع للطائرات -20 في المجمع- ومرافق أخرى.

ثانياً- موقعها الجغرافي يحميها من التسلل، وذلك بسبب الجبال المحيطة والطرق البرية المحدودة، كما يسهل الوصول إلى كل زاوية من زوايا ليبيا بسبب موقعه في وسط ليبيا (RR).

، (2018) ، (PP1).

البحرية الليبية

تمتلك البحرية قبل الثورة 10 سفن من فئات مختلفة بما في ذلك غواصة واحدة، بعضها مجهز بصواريخ موجهة، وذلك في قاعدتين بحريتين: طرابلس وطبرق، أوقفت الغواصة الوحيدة من الخدمة بعد عامين بسبب العجز الفني عن الحفاظ عليها، كما تبرعت إيطاليا بقطعتين لخفر السواحل في عام 2008 للمساعدة في الحد من الاتجار بالبشر، ومنحت كرواتيا طائرتي هبوط، لم تنج السفن العشر بسبب هجمات الناطق خلال الثورة، وقضت على القوات البحرية بأكملها، تمتلك ليبيا حالياً فرقاطة واحدة وسفينة لإزالة الألغام وسفينتين إلى جانب قوارب صغيرة لتوفير الأمن الساحلي. (PP4)

دعم الاتحاد الأوروبي الجهود الليبية لمنع الاتجار بالبشر منذ 7 أكتوبر 2015 كجزء من "عملية صوفيا" التي تهدف إلى تدريب خفر السواحل الليبي ومنسوبي البحرية الليبية بما يسهم في تنفيذ حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة في أعالي البحار قبالة ساحل ليبيا، وقد نظم الاتحاد الأوروبي دورات تدريبية لأفراد البحرية الليبية في كريت ومالطا وكرواتيا. (EUNAVFOR، 2019) كما عرضت على البحرية الليبية سلسلة من التعهدات بعد الثورة لتعزيز الأمن الساحلي، إضافة لما سبق تبرعت إيطاليا بـ 12 زورق دورية إلى ليبيا مع تدريب وحدات خفر السواحل. (Xinhua ، 2018)

القوات البحرية هي الجهة المسؤولة رسمياً عن خفر السواحل وتأمين الأراضي البحرية، وبالتالي مع تحسن قدرة البحرية الليبية؛ تطورت القدرات على الحفاظ على الأمن الساحلي والسيطرة البحرية.

إن دور البحرية في منع هروب العناصر المتطرفة من سرت أثناء عمليات مكافحة داعش وتوفير الأمن للهلال النفطي يوضح مدى أهمية هذه القوات، وفي حالة حدوث اضطرابات في ليبيا، سوف تسهل القوات البحرية السيطرة على عملية نقل النفط، ما يسهم في فشل أي تمرد .

5.4 الروح المعنوية والدافع

المعنويات والدافع هما اللذان يسهما في تحشيد الجيش بأقل الموارد، وهما عاملان مهمان لأجل النجاح والانتصار إلى جانب الثقة والقدرة على العمل التعاوني وتجاهل الاختلافات الداخلية، عللت المقابلات بوضوح الضعف الموجود بسبب الافتقار إلى الروح المعنوية والدافع، قد تُحسب ممارسات القذاضي وإرثه مصدراً للعجز المعنوي ما يؤدي إلى سمعة عسكرية مشكوك فيما يتعلق بتحقيق المهام المخصصة، فضل القذاضي أن يبتعد الجيش عن الثكنات وأن يتقاضى راتبه ولا يشكل تهديداً للنظام، وقد كان الثوار متحيزين ضد الجيش لأنهم يعتقدون أن الجيش لم يؤد واجبه خلال عهد القذاضي ويسبب أفعال بعض أفراده في الثورة، رغم أن جزءاً من الجنود كان مع الثورة، إلا أن الأغلبية كانت ضدها أو محايدة، لذلك تظل معنويات الجيش ودوافعه موضع شك في نظر الجماعات المسلحة ونسبة كبيرة من الشعب الليبي. هناك عنصران مهمان لتحسين الروح المعنوية، الأول تحسين صورة القوات المسلحة في نظر الشعب الليبي عموماً من خلال بناء مؤسسة فعالة، وفي هذا السياق فإن إصلاح القطاع الأمني وتنفيذه ضروريان لمصداقية المؤسسة الأمنية، والعنصر الثاني هو الإدراك الذاتي للأفراد العسكريين وصورة وضعهم مقارنة بأفراد الجماعات المسلحة، ما دامت الجماعات المسلحة موجودة وتلقى المزيد من الامتيازات الشخصية والمؤسسية،

فإن الجيش وأفراده لن يكونوا متحفزين لتنفيذ مهامهم بفعالية⁽¹³⁾، فيما ستستمر المنافسة بين الشخصيات السياسية في تقسيم الجيش وجعل أفراده يقارنون وضعهم مع شرائح المجموعات المسلحة الأخرى، بل مع أفراد الجيش المنافس، كما يتضح من المقارنة بين قوات حفتر والجيش الليبي الشرعي.

قد تتغلب القيادة السياسية في ليبيا على هذه الصعوبات عن طريق استخدام تدابير أساسية وجوهرية، وقد يكون توحيد الجيش الخطوة الأولى، والذي يتم تقسيمه وتقاسمه حالياً بسبب الاستقطاب السياسي، ومن القضايا المطروحة لتوحيد الجيش تحويل الجماعات المسلحة إلى قوة نظامية خياراً آخر.

أخيراً قد يكون هناك خيار آخر عبر إصلاح الموظفين بما يضمن مزايا شخصية عادلة، ويضمن الحقوق ويوضح الواجبات، هذه الخطوات الثلاث قد تعمل على تعزيز مصداقية الجيش في نظر الشعب الليبي، وبهذا لا تعمل على تشجيع الشباب العاطلين عن العمل فقط، بل المؤهلين على الانضمام إلى القوات المسلحة بدلاً من الجماعات المسلحة، في حال كانت الفوائد أكثر جاذبية في القوات المسلحة.

تماشياً مع العناصر المذكورة آنفاً، دعمت مديرية الإدارة المعنوية-الإرشاد والتوجيه النفسي- في الجيش الليبي جهود القوات المسلحة الليبية للحفاظ على الكفاءة المهنية بواسطة العمل على تحسين الذات، والتطوير الوظيفي وتعبئة ضباط الجيش والجنود، وقد نفذت المديرية دورات تعليمية للجنود لزيادة الوعي، حيث يؤكد PP3 أنه تم تنظيم 100 دورة تدريبية بمشاركة 60٪

(13) متوسط راتب منتسبي الجيش 3500 دينار ليبي شهرياً بعد زيادة تموز/يوليو 2018 وهو ما يعادل حوالي 700 دولار.

من القوات المسلحة، لكن الانقسام المستمر للجيش بين طرابلس وبنغازي يعيق مثل هذه المشاريع، بالإضافة إلى ذلك يقوض نظام الحوافز غير العادل هذه المحاولات لأن جنود حفتر والجماعات المسلحة يحصلون على رواتب أعلى من الجيش النظامي. PP3.

5,5 جهاز الاستخبارات

يوجد في ليبيا ثلاث أجهزة استخبارات: جهاز الاستخبارات العامة⁽¹⁴⁾، تحت مكتب رئيس الوزراء، والمخابرات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع وجهاز المخابرات الليبي⁽¹⁵⁾، ينظم جهاز المخابرات العامة على مستوى البلديات عن طريق المكاتب الميدانية للأمن الداخلي، ونلاحظ أن الاستخبارات العسكرية ليست فعالة بسبب عيوب البنية العسكرية الليبية، أما جهاز المخابرات الليبي فهو المسؤول عن الاستخبارات الخارجية ويرتبط بالمجلس الرئاسي. يعتبر مجال الاستخبارات عملاً تقنياً ومعقداً، ومن الصعب العمل على إعداد ضباط المخابرات الجدد في البيئة الأمنية الحالية، لاحظ أحد الذين أجريت معهم مقابلات [CC] أن قطاع الاستخبارات قد ضعف لأن ضباط المخابرات المؤهلين اضطروا إلى الاستقالة بعد الثورة، حيث كان ينظر إليهم على أنهم موالون لنظام القذافي وبذلك فقدوا مصداقيتهم، وفي الوقت نفسه عين العديد من ضباط المخابرات، لا سيما الضباط العسكريين، في

(14) أنشئت بموجب مرسوم مجلس الوزراء رقم (325) لسنة 2013 بإنشاء دائرة التحقيقات العامة

<https://security-legislation.ly/node/32661>

(15) أنشئت بموجب القانون رقم (7) لسنة 2012 المتعلق بإنشاء جهاز المخابرات الليبي <https://legislation-security.ly/node/31763> . وأضيفت بعض التعديلات

الطفيفة بموجب القانون رقم (27) لسنة 2012 بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم

(7) لسنة 2012 بشأن إنشاء جهاز المخابرات الليبي

[https:// security -legislation.ly/node/31691](https://security-legislation.ly/node/31691)

مهام استخباراتية دون تدريب وتأهيل مناسبين.
أخيراً، لا ينال ضباط المخابرات ضماناً مهنياً ومزايًا شخصية / اجتماعية، لذا فإن التجنيد للجهاز يمثل مشكلة، وعليه فإن ليبيا تمتلك بنية استخباراتية من الناحية النظرية؛ لكن ينبغي الإشارة إلى أن أفراد هذه الأجهزة قد يكونوا موالين لمختلف الجماعات المسلحة. (CC)

5,6 المجموعات المسلحة

تقييم عام

الصورة الحالية للجماعات المسلحة معقدة، فضلاً عن كونها متغيرة بشكل مستمر، ويتجلى تعقيدها في أن الجماعات المسلحة لها الحرية في اختيار أي جهة سياسية من صناعات القرار، أو أن تعطي ولائها لحكومة الوفاق الوطني في طرابلس أو حكومة بنغازي، مما يجعل من الصعب التنبؤ بولائها وتحالفاتها.

تؤمن الأحياء الصغيرة من قبل بعض الجماعات المسلحة، ولا يمكن تبديل السيطرة دون اشتباك مسلح، ويظهر الطابع المناطقي على المجموعات بصورة عامة في تحالفها مع المجموعات الممثلة للمدن التي جاءت منها.

حشدت الجماعات المسلحة في معظم المدن نفسها لتوسيع نطاق نفوذها، مما خلق منافسة مع غيرها من الجهات أو المؤسسات أو الأحياء، كما تمتعت بعض المجموعات المسلحة بدعم القوى الخارجية لمساعدتها في زيادة قدراتها مع منافسيها من أجل السيطرة (SS)

عندما تم القضاء على نظام القذافي مع الكتائب الأمنية الخاصة به، كان أمام الجماعات المسلحة خياران لمستقبلهم، رجع بعض أفراد الجماعات المسلحة إلى حياتهم العادية كمدنيين، بينما واصل الأشخاص العاطلون عن العمل أو

المحتاجون إلى جانب أولئك الذين لديهم دافع أيديولوجي أو مناطقي كبير أنشطتهم الأمنية، وقد سهل انعدام الثقة تجاه قوات الأمن الرسمية غير الفاعلة على الجماعات المسلحة بناء أنظمة أمنية مستقلة في أحيائها ليس فقط لحماية أسرهم، ولكن أيضاً للتدخل في المناطق المجاورة لمنع الجماعات الأخرى من السيطرة، من الناحية الأيديولوجية والنفسية يبدو أن طرابلس هي الهدف الرئيس من أجل الحفاظ على النفوذ وردع الآخرين.

أجبرت الثورة والاضطرابات المتزامنة الجماعات المسلحة أولاً على زيادة أعدادها والحصول على الموارد المالية للحفاظ على تنظيمها بفرض سيطرتها على المؤسسات والمناطق الهامة، وكلما زادت سيطرة الجماعات المسلحة على الأحياء والمناطق زادت الأموال التي تجنيها لتمويل أنفسها، ونتيجة لذلك بدأت الجماعات المسلحة في التنافس مع بعضها البعض بغية الاستيلاء على المواقع الرئيسية والاحتفاظ بها من أجل إثبات قوتها وتأثيرها.

بعد الوصول إلى أرضية مشتركة من خلال الاتفاق السياسي الليبي لعام 2015، ونتيجة لبدء عملية حفتر "المسماة عملية الكرامة" بغية الاستيلاء على غرب ليبيا، شكلت الجماعات المسلحة في المدن الغربية على الرغم من خلفياتها المختلفة من حيث الولاء والدوافع الأيديولوجية تحالفات جديدة، فقد ارتبطت المجموعات المسلحة في المنطقة الغربية بسلطات عليا بواسطة اندماجهم في وزارة الدفاع أو وزارة الداخلية أو المجلس الرئاسي أو قوات حفتر، وبذلك زادت المجموعات أعدادها بشكل كبير، ما سمح لهم باستعراض أكبر للقوة وضمان الحصول على المستحقات المالية بشكل منتظم.

دفع البنك المركزي المسؤول عن كشف المرتبات، مرتبات الأفراد مباشرة لهذه المجموعات دون أن يسأل عما إذا كانت المجموعة شرعية أم لا؟ وهل تعمل أم لا؟ ولمن يكون ولاءها؟ (SS) وهكذا أعطت الدولة الليبية الثوار مزيداً من الشرعية مع رواتب شهرية، وذلك بواسطة القرارات الصادرة عن السياسيين المدعومين من قبل هذه المجموعات. (TT1) .

على الرغم من أن هذه المجموعات هي مسؤولة أمام إدارات حكومية لها الحق في متابعة والسيطرة على هذه المجموعات، إلا أن هذه الجماعات المسلحة قادرة على إملأ شروطها بسبب استحواذها على الأمن، (BB1) تدعي هذه الجماعات المسلحة التي حصلت على الشرعية أنها قادرة على شراء المعدات بأموال الحكومة بمجرد إرسال "خطاب نوايا"، فضلاً عن ذلك فإن سهولة تخصيص المدفوعات المنتظمة شجعت الليبيين على التسجيل في أي مجموعة مسلحة أو قوة حكومية لتلقي رواتب متعددة، الأمر الذي أحدث تضخماً في عدد الثوار على أن عدداً كبيراً منهم لم يشارك في الثورة، كما أن الدعم الخارجي لمجموعات معينة بأجور مرتفعة سمح لولاء الضباط وبعض الثوار بالانتقال إلى تلك المجموعات التي تتمتع بموارد إضافية من دول الخليج الغنية. (BB1)

استخدمت بعض الجماعات أساليب فاسدة وملتوية لتحقيق مكاسب مالية أكبر، فاحتكار إمكانية بيع العملات الأجنبية من قبل البنوك أعطى الفرصة للجماعات المسلحة لكسب المزيد المال، وأصبحت المجموعات المسلحة قادرة على بيع النقد الأجنبي في السوق السوداء لجني المزيد من الأرباح. (SS) بعد إدراك ضرورة إصلاح الجماعات المسلحة، حاولت الشخصيات السياسية القيادية تقييم وضع الجماعات وإعادة

تنظيمها من خلال دمجها في مؤسسات الدولة أو إنهاءها، وبدأت محاولات الإصلاح بفكرة دمج قوات الدروع في بنية أمنية أكثر انتظاماً من خلال ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى- عبر توظيف الجماعات المسلحة كقوة عسكرية تحت قيادة الأركان العامة، وقد قبلت قوات الدروع هذا الاقتراح شريطة أن يكونوا تحت إشراف ضابط شارك في الثورة. **المرحلة الثانية-** تأتي هذه المرحلة من الاندماج بمطالبة أعضاء المجموعات بالإعلان عن أسلحتهم وتخزينها بعد جردها وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة في عملية الاندماج أو ترك الجيش بالعودة إلى حياتهم المدنية.

المرحلة الأخيرة- تنظيم الجماعات المسلحة كوحدات عسكرية نظامية مع تقديم مدفوعات بشكل منتظم. (BB1) كانت محاولة الإصلاح هذه واعدة ومثلت أملاً في تحقيق ذلك في المستقبل.

حشدت الجماعات المسلحة مختلف القوى بعد الثورة لتعزيز تواجدتها في المدن الرئيسية، وقد كانت هناك بعض الجهود المبذولة سابقاً لإدماج الجماعات المسلحة، واستلمت الجماعات المسلحة المختلفة مسؤوليات عدة أثناء الثورة وبعدها مباشرة، وقد شهد عام 2014 إلغاء هذه التكوينات تحت قوات الدروع الليبية، وجهاز الأمن المركزي، وكتيبة ثوار طرابلس، وقوات الردع الخاصة. وبقيت هذه التشكيلات موجودة في حين أنها مؤقتة بانتهاء المرحلة الانتقالية التي لم تنته حتى الآن (BB1، 2018).

الوحدات الأمنية والعسكرية

جهاز الأمن الوقائي

تركزت الجهود بعد الثورة في أمرين هما: تأمين المناطق السكنية، ومواصلة قتال "الطابور الخامس" من القوات الموالية

للقذافي، حيث تحشّدت قوات الثوار في جبهة البريقة للاشتباك مع الميليشيا الموالية للقذافي غرب بنغازي، وأنشئ في المناطق السكنية جهاز الأمن الوقائي الذي واصل توفير الأمن في جميع أنحاء ليبيا بعد إعلان الانتصار ودُمج تحت وزارة الشؤون الداخلية في عام 2013، وفي وقت لاحق من عام 2013 أُدرج هذا التشكيل تحت قيادة الأركان العامة للقوات المسلحة الليبية، وانضم بعض منتسبيه بعد حله إلى قوات الدروع الليبي بينما عاد آخرون إلى حياتهم المدنية.

اللجنة الأمنية العليا

تشكلت اللجنة الأمنية العليا بعد الثورة في طرابلس بهدف توفير الأمن ، وذلك في أكتوبر 2011. بإعلان أولي "إعلان 20". ثم صدر قرار رقم (142) لسنة 2011 الذي ينص على تشكيل اللجنة الأمنية العليا، ومن ثم كان من المفترض حل اللجنة الأمنية العليا بموجب قرار المجلس الوطني الانتقالي رقم (191) في 18 ديسمبر 2011، ثم أعيدت تحت مسمى "لجنة الأمن العليا المؤقتة" بقرار وزير الداخلية رقم (388) في 28 ديسمبر 2011، وكان دورها الرئيس هو التصرف بناءً على أوامر وزارة الداخلية للتعامل مع التهديدات القادمة من نظام القذافي السابق وأعوانه، ولا يبدو أن اللجنة الأمنية العليا كان لها وجود فعال في بنغازي.

تكونت اللجنة الأمنية العليا من "حرس الأحياء" البالغ عددها 17 في عام 2011، وبحلول عام 2012 ارتفع هذا العدد إلى ما يقرب من 100، ما يمثل توسعاً من حيث البنية التنظيمية، في البداية رحب بالنمو في عدد القوى العاملة تحت اللجنة الأمنية العليا لاستهداف 25000 عنصراً، لكن عملياً تجاوز مستوى التوظيف الهدف حيث وصل عدد المجالس العسكرية في المدن

إلى 160 مجلسا، ويمكن القول بأن تضخيم الأرقام بتكرار تسجيلها في المجالس والمكاتب الحكومية طمعا في الحصول على راتب.

وسعت اللجنة الأمنية العليا عددها بسرعة من حوالي 25000 إلى 160000؛ مع التأكيد على أن هذه الأرقام مبالغ فيها، قام القادة المحليون بتسجيل تلاميذ المدارس أو حتى أسماء وهمية للحصول على مزيد من التمويل من الحكومة التي أنشئت حديثاً، بينما سجل بعض الأفراد عدة مرات، وبمجرد طلب أرقام الهوية لاستلام الرواتب، انخفضت الأرقام بشكل ملحوظ وسريع جدا، وقدر العدد الفعلي بحوالي 60 ألف وفقا ل BB

نظمت اللجنة الأمنية العليا شؤونها من خلال فروعها في المدن، على سبيل المثال طرابلس- لجان مكافحة الجريمة، وقوات الدعم -مجموعة مختلفة على الرغم من أنها تشبه الاسم السابق- ، قوة النخبة، وحدة التدخل السريع، والوحدة المتقلة. كان من المقرر حل اللجنة الأمنية العليا في أغسطس 2012 وفق المهام المتوقعة، ولكن وزارة الداخلية فضلت أن تستمر اللجنة الأمنية العليا، وفي الوقت نفسه أنشئت منظمات إضافية في طرابلس حتى عام 2014 تحت أسماء متعددة ولمهام مختلفة، مثل جهاز الأمن المركزي وقوات الردع، انضم بعض أعضاء الجماعات المسلحة تحت سلطة اللجنة الأمنية العليا إلى قوات دروع ليبيا أو الشرطة بينما عاد آخرون إلى الحياة المدنية.

قوات دروع ليبيا:

أنشئت قوات درع ليبيا في عام 2012 وفقاً لمرسوم رئيس المجلس الوطني الانتقالي، حيث كان المجلس الوطني الانتقالي هو "القائد الأعلى" للقوات المسلحة في ذلك الوقت، والهدف من هذه الآلية السيطرة على المجموعات المسلحة بكافة

أنواعها، فيما ستظل قيادة الأركان العامة تحت السيطرة، وكشرط للمرحلة التحضيرية تم التدقيق بالمجموعات المسلحة لتحديد عدد المقاتلين وجرّد الأسلحة والمركبات العسكرية التي تمتلكها، واستلمت هيئة الأركان العامة مسؤولية التخطيط لإعادة هيكلة هذه القوات، وأصدرت مراسيم لإنشاء وحدات عسكرية بلغ عددها 13 وحدة، وعُيِّنَ ضباط من القوات المسلحة قادة لهذه الوحدات.

يمكن تصنيف قوات الدروع المهمة وفقاً لمواقع انتشارها، فدرع الوسطى مثلاً: مجموعة من القوى في مصراتة، وزليتن، ومسلاتة، وترهونة، بينما تشكل الدرع الغربي من قبل القوات في الزنتان والجبل الغربي إلى جانب قوة الدرع في ازوارة وصرمان وصبّراتة والعجيلات والزواوية، فيما كانت قوة الدرع الأولى بينغازي في الشرق، وانتشرت قوات الدروع الأخرى في مدن مختلفة وتفاوتت قوتها ومستوى مصادرها البشرية، وقد حددت بنية هذه الدروع كل من هويتها المنطقية والثورية.

كانت المهمة الملقة على عاتق قوات الدروع هي تأمين ليبيا والإشراف على فض النزاعات بين الجماعات المسلحة والقبائل والمناطق، تعاونت قوات الدروع مع الشرطة أو الوحدات العسكرية من أجل تحقيق هذه المهام، وتولت مهام في الكفرة والجبل الغربي والساحل الغربي، وقد ساهمت قوات الدروع بتأمين بنغازي إلى الأشهر التسعة الأخيرة من عام 2012 والأشهر الثلاثة الأولى من عام 2013، والتي كانت مهمة صعبة للغاية، بالإضافة إلى ذلك نفذت قوات الدروع المهام المكلفة بها بالمرسوم 7 من المؤتمر الوطني العام فيما يتعلق بمنطقة بني وليد.

تأثرت قوات دروع ليبيا بالانقسامات بين الكتل في المؤتمر الوطني العام والفصائل السياسية المختلفة ذات المصالح

المتضاربة، وتعمقت حالة الاستقطاب في المؤتمر الوطني العام بشكل كبير بسبب المنافسة السياسية التي شهدتها أعضاء المؤتمر الوطني العام، ونتيجة لذلك أعاققت الانقسامات الداخلية عملية فجر ليبيا التي سبقت حل قوات دروع ليبيا، حيث بدأت المواجهة عندما غادرت بعض قوات الدروع مواقعها إما للمشاركة في أنشطة قوات الأمن أو مع جماعات مسلحة من مناطقهم الأصلية.

المجالس العسكرية

كان معظم الثوار جزءاً من المجالس العسكرية التي تم إنشاؤها في المدن بعد الثورة، وقد سهلت هذه المجالس التعاون بين الجيش والمدنيين، كما وفرت آلية تنسيق بين الجماعات المسلحة، ومع ذلك واجهت هيئة الأركان العامة صعوبات في التعامل مع المجالس بعد إعادة تأسيسها في عام 2012، وتوقفت حالة الاشتباك بعد ربط المجالس العسكرية بوزارة الدفاع، على الرغم من أن سلسلة القيادة هذه تتعارض مع البروتوكول العسكري الاعتيادي.

أنشئت المجالس العسكرية في بداية الثورة بمعظم المدن الخاضعة للبلديات المحلية التي كانت تحت سيطرة الثوار باستثناء بنغازي، وقد تباينت أهمية المجالس العسكرية وثقلها من مدينة إلى أخرى فيما يتعلق بالقدرة على توفير الأمن، وكانت المجالس الأكثر تنظيمياً هي المجالس في مدينتي مصراتة وزنتان، أما طرابلس فقد تشكلت فيها مجالس متعددة مثل طرابلس وتاجوراء وجنزور، ومع توسيع قدرة هيئة الأركان العامة وبناء وحداتها العسكرية فقدت هذه المجالس نفوذها. تطلب قرار إنشاء عشر مناطق عسكرية انتقال المجالس إلى هذه المناطق العسكرية، باستثناء تلك الموجودة في مصراتة

وزنتان، وما تزال المجالس العسكرية رغم تهميش وظائفها موجودة، وفي الوقت نفسه لا تشكل تحدياً للجماعات المسلحة أو للهياكل العسكرية الحالية.

المجموعات المسلحة

لعله من الصعب تقدير العدد الدقيق للمليشيات وتحديد الطبيعة الديناميكية للجماعات المسلحة، بينما يمكن تصنيف الأسباب التي أدت إلى توحيد الجماعات المسلحة في ثلاثة رئيسية: المكاسب الشخصية، والهوية، والأيدولوجية، وشكلت القيادة المحلية أيضاً عاملاً مهماً في ضمان الولاء لوحدة معينة، ويمكن أن تؤدي الأرباح والأيدولوجية المنتظرة إلى الدفع باتجاه انتقال مجموعة من جبهة إلى أخرى وبسهولة. (NN، 2018)

يقدر العدد الإجمالي للمليشيات بنحو 300 ألف، أي أكثر بخمس مرات من الجيش النظامي، سواء الموالى لحفتر أو الحكومة الشرعية، ويعتمد انضباط كل مجموعة مسلحة على ديناميكياتها؛ على سبيل المثال هناك ما بين 15 إلى 20 ألفاً من المليشيات هم سجناء سابقون وفق التقديرات، في حين أن هناك مجموعات منضبطة مثل وحدات عملية البنيان المرصوص، التي كان من الممكن أن تمثل نموذج يبنى عليه لإصلاح تنظيمي للجماعات المسلحة. (FF) المجموعات الرئيسية المعروفة هي كالتالي:

المجموعات المسلحة في طرابلس

تضم طرابلس العديد من الجماعات المسلحة التي أنشئت بدوافع مناطقية أو أيدولوجية مختلفة، وقد أكد بعض الأفراد الذين تمت مقابلتهم تسلل واختراق الشبكات الإجرامية إلى هذه الجماعات، ويمكن تفصيل هذه المجموعات على النحو التالي:

- قوات الردع الخاصة تحت قيادة "عبد الرؤوف كارا"، أعيد

تسميتها على نطاق أوسع تحت مسمى جهاز الردع لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب، وتتخذ من قاعدة معيثة العسكرية مقرأً لها، وتقوم بمحاربة الإجرام وتهريب المخدرات والإرهاب، وهي مرتبطة بوزارة الشؤون الداخلية مع عدد كبير من ضباط الشرطة والجيش.

- قوات هيثم التاجوري في طرابلس (تعرف أيضًا باسم كتيبة ثوار طرابلس أو لواء ثوار طرابلس): هي في الواقع ائتلاف من مجموعات مختلفة، وتعمل على توفير الأمن في شرق وجنوب شرق طرابلس كجزء من جهاز الأمن المركزي، وذلك تحت سلطة وزارة الشؤون الداخلية، وتتموضع وحداتها في حي عين زارة ومشروع النعام.

- قوات الأمن المركزي في أبو سليم (المعروفة أيضًا باسم الأمن المركزي / أبو سليم، تحت قيادة عبد الغني ككلي الذي يعرف أيضًا باسم "غنيوة" الككلي) وهي مكونة من تحالف من مجموعات مسلحة مختلفة، وهي جزء من جهاز الأمن المركزي تحت سلطة وزارة الشؤون الداخلية، وتنتشر هذه المجموعة في حي بوسليم وعلى طول طريق المطار.

- الكتيبة 301 تحت قيادة عبد السلام الزويبي: جاءت مجموعة الزويبي إلى طرابلس من مدينتهم الأصلية مصراتة، وتمركزت في جنوب وجنوب غرب طرابلس لتوفير الأمن تحت وزارة الدفاع، وتعد هذه الكتيبة وحدة من وحدات الجيش النظامي.

- كتيبة فرسان جنزور (تُعرف أيضًا باسم جنزور): منطقة نفوذهم هي منطقة جنزور في طرابلس وكذلك غرب طرابلس، وتعمل على توفير الأمن تحت سلطة وزارة الدفاع.

- مجموعة تاجوراء المسلحة (البقرة) بقيادة بشير عبد الغني: وهي عبارة عن تحالف الجماعات المسلحة في تاجوراء

ومسؤولة عن أمن هذا الحي.

- كتيبة النواصي (وتعرف أيضاً باسم القوة الثامنة): هي مزيج من التنظيمات العسكرية في سوق الجمعة، ويمكن اعتبارها المجموعة المسلحة الأكثر تنظيماً في طرابلس وتدرج تحت سلطة وزارة الدفاع.

مقاتلو الزنتان:

شاركت الزنتان في الثورة منذ بدايتها، ويعد أسامة الجويلي الشخصية الأبرز في الزنتان وقائد المجلس العسكري الغربي، وقد شغل سابقاً منصب وزير الدفاع في الحكومة المؤقتة لعيد الرحيم الكيب، وتعتبر الجماعات المسلحة في الزنتان التابعة للجويلي مسؤولة عن توفير الأمن في الزنتان وكذلك عن تأمين الحدود مع تونس. (NN، 2018)

المقاتلون الأجانب من أصول غير ليبية

استدعي المقاتلون الأجانب من أصول إفريقية إلى ليبيا بدايةً من قبل القذافي الذي استخدمهم كمرتزقة، ويبدو أن الأشخاص القادمين من السودان هم وحدات عسكرية نظامية موالية للحركات المعارضة في السودان، ويقدر عدد المقاتلين شبه العسكريين السودانيين بحوالي 4000 مقاتل، ومن المتفق عليه أن خليفة حفتر قد دفع لهم الرواتب أثناء عملية الكرامة وبعدها، كان متوسط المعاشات التي تلقاها المقاتلون 1000 دينار ليبي شهرياً، على الرغم من أن مقابلة مع شخص رفيع المستوى من شرق ليبيا تشير إلى أن هؤلاء المقاتلين لم يعودوا فاعلين، وأنهم في وضع الخمول في الوقت الحالي. (RR)

جنوب ليبيا

القبلية عامل مهم في الجنوب، ويعرّف الكثيرون أنفسهم في الجنوب بهوياتهم العربية أو الإفريقية التي لها امتدادات غالباً

إلى الدول المجاورة. على سبيل المثال، فإن قبيلة التبو - تُعرف أيضًا باسم تيبو أو توبو أو توبو- لها امتدادات في تشاد بينما يمكن ربط الطوارق بمالي -أيضًا النيجر والجزائر وبوركينا فاسو-⁽¹⁶⁾، يتركز وجود التبو في القطرون ومرزق وبعض أحياء مدينة سبها، ويعد التهريب المهنة الرئيسية في الجنوب. (VV) وقد أدت الظروف المعيشية المتدهورة في الدول الإفريقية المجاورة إلى الهجرة نحو جنوب ليبيا، مع ملاحظة تدفق ذات الهجرة نحو طرابلس ومصراتة.

ترتبط الحالة الأمنية في الجنوب بالمنافسة بين القبائل المحلية، والدافع الرئيس هو السيطرة على الحدود للاستفادة من أنشطة التهريب، وبغية تحقيق هذا الهدف حاولت الجماعات المسلحة في الجنوب بناء تحالف مع الشخصيات البارزة من الجماعات المسلحة في الشمال لزيادة قوتهم وثقلهم النسبي أمام القبائل الأخرى. (VV، 2018) ومن هنا كان الوضع الأمني دائماً شديد التوتر في الجنوب، لاسيما في سبها التي يتمتع فيها المجرمون والمجموعات المسلحة بحضور أكبر من الشرطة المحلية، يمكن تلخيص القبائل والمجموعات المسلحة على النحو التالي:

التبو

قبيلة عابرة للحدود، تنتشر بين تشاد وليبيا، وتتمركز في داخل مرزق وحولها والقطرون وأم العرينب وأوباري -إلى جانب قبيلة الطوارق- والكفرة -إلى جانب قبيلة أزفيا-، ويعتبر الجناح المسلح لقبيلة التبو القوة الرئيسية في الجنوب القادرة على السيطرة على طرق التهريب، وتتنافس قبائل التبو مع الطوارق ما يؤدي لنزاعات عرضية في الجنوب، خاصة في أوباري وما حولها، كما واجه التبو

(16) هناك ادعاءات بأن الطوارق والتبو كانوا محرومين من الجنسية الليبية قبل الثورة RR

أيضاً صراعاً مع قبيلة أولاد سليمان في سبها، هذه الصراعات جعلت الوضع الأمني في جنوب ليبيا متوتراً، كما تجدر الإشارة إلى وجود ممثل إضافي في جنوب ليبيا هو مجموعة مسلحة من قبيلة التبو وهي فعلية من أصل تشادي.

الطوارق

ينتشر الطوارق على طول الحدود مع الجزائر في جنوب غرب ليبيا وعلى امتداد طول الحدود مع النيجر، وخاصة في مدينة غات ومدينتي أوباري ووادي عتبة، كان الطوارق في السابق أعضاء في كتائب الكوماندوز التابعة لجيش القذافي ويشتهرون بانضباطهم. كان الطوارق في صراع مع قبائل التبو في عام 2017 بالقرب من أوباري، ما تسبب في سقوط ضحايا من المدنيين، وقد توصل الطرفان إلى هدنة ووقعوا اتفاق "سلام الكرامة" بعد تدخل قطري.

أولاد سليمان: تعيش قبيلة أولاد سليمان إلى الشرق من سرت-شمال سبها- وفي مدينة هراوة، ويتمركز في مدينة سبها غالبية الجناح المسلح لهذه القبيلة، كان أولاد سليمان في صراع مع التبو في عام 2013 ومع قبيلة القذاذفة في سبها، كما شهد عام 2018 نزاعاً مسلحاً آخر بين أولاد سليمان والتبو، وانتهى بترحيل الجناح المسلح لأولاد سليمان من القلعة ومطار سبها، وقاموا باحتلال مقر الفيلق العاشر، الذي أعلن تمسكه بقوات عملية الكرامة، نتيجة لذلك اضطر أولاد سليمان إلى الانسحاب من قاعدتهم في مواجهة القوات الغربية وأصبحوا مهيمنين فقط في مدينة سبها.

خليفة حفتر

خليفة حفتر هو جندي وضابط سابق في جيش نظام القذافي، وقد سقط أسيراً أثناء حرب تشاد، ومن ثم انتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي تحصل على جنسيتها، هذه الميزات

تجعله شخصاً سيئ السمعة في نظر الكثير من الليبيين، كما أنه لم ينضم إلى الثورة مع المجموعات المسلحة، ووصل إلى ليبيا بعد ذلك، وتمكن حفتر من تجنيد الجنود الليبيين السابقين والحاليين وتجميعهم حوله، بدافع الحصول على رواتب أعلى من المجموعات والجهات المسلحة الأخرى، حيث يتمتع حفتر بدعم ملحوظ، ليس من البنك المركزي فحسب، بل من جهات خارجية، وخاصة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر وروسيا وفرنسا. (RR)

وقد بنى حفتر نظاماً للمليشيات يقوم على دمج المجموعات المسلحة من مختلف المدن الطامعة في المزيد من المكاسب بتحالفها معه، وهذا الأمر يجعل تحالف حفتر هشاً ومعرضاً للخطر نظراً لكون الحافز نفسه أو أكبر منه قد يتم تقديمه بواسطة مركز قوة آخر، ولهذا السبب فإن حفتر يبقي الجماعات المسلحة تحت سيطرة صارمة من خلال أبنائه وأقاربه في تكرار لسياسات القذافي، يقدر عدد المليشيات التي تخضع مباشرة لسيطرة حفتر بحوالي 4000 عنصر، وإذا ما أضفنا العناصر والمجموعات المتحالفة معه في غرب ليبيا فإن هذا العدد سيزداد بطبيعة الحال. ويقول RR: إن حفتر لديه عدة كتائب تحت سيطرته، لعل أبرزها هي الكتيبة 106 التي تخضع لسلطة خالد حفتر، ولهذه الكتيبة دور في قمع الجماعات المسلحة التي تعارض سلطة حفتر. (RR، 2018)

تتمثل القدرة الرئيسية لقوات حفتر بالقوة الجوية مع عدد محدود من الطائرات دون طيار التي يملكها في شرق ليبيا، تتمركز في قاعدة خروبة الجوية في المرج، وقد نقل الليبيون الذين تمت مقابلتهم في إطار هذا البحث أن هناك خمس طائرات من طراز F1 و MIG من الستينيات إلى جانب خمس

طائرات هليكوبتر مسلحة . (RR)

هذا بخلاف الدعم الذي تقدمه كل من مصر وفرنسا تحت شعار عمليات ضد "الإرهابيين المتطرفين"، وتمثل القوة الجوية لحفتر تحدياً حقيقياً للمجموعات المسلحة في المنطقة الغربية وللحكومة الليبية الشرعية، رغم الاعتماد على المساعدات الأجنبية للحفاظ على قدراته المحدودة والمحافظة عليها .

تقوم استراتيجية حفتر للسيطرة على المجال الأمني على ربط وتجنيد الجنود من خلال سياساته الشخصية، وأقنع بعض الضباط والجنود السابقين من عهد القذافي بأنه سيخلق دولة تستند إلى تقاليد عسكرية راسخة تكون قادرة على تحقيق النظام في ليبيا المستقبل، وعرض حفتر زيادة الحوافز المقدمة للجيش والشرطة والمجموعات المسلحة، على سبيل المثال أقنع الطيارين والجنود على خط المواجهة بالانضمام إلى قواته من خلال رواتب بقيمة 3000 دينار ليبي شهرياً ليتمكن من السيطرة على بنغازي، هذا بالمقارنة مع ضباط المنطقة الغربية الذين كانوا يحصلون على رواتب قدرها 1150 دينار ليبي. وقد اضطر حفتر تخفيض المدفوعات بسبب انخفاض الأموال الواردة، الأمر الذي أثر على شرعيته في أعين المجموعات المسلحة التابعة له .

من المهم تقييم قوة حفتر في شرق ليبيا من خلال النظر إلى الديموغرافيا والسلوك المحلي، ويمكن فحص الوضع في شرق ليبيا من خلال تسليط الضوء على خمس مدن ذات أهمية خاصة: أولاً: أجدايبا من المدن التي شدد القذافي قبضته عليها منذ الثمانينيات وحرمها من البنية التحتية وتعرض بعض سكانها للسجن التعسفي، ويقطن المدينة 30٪ من السكان المحليين، وشارك عدد كبير من أبناء المدينة في الثورة، ومن الملاحظ أن السلفية تركزت في المدينة وزادت بشكل ملحوظ

بعد عملية الكرامة . (RR)

ثانياً: بنغازي حيث يسيطر حفتر حالياً، مدينة متنوعة نسبياً من حيث السكان تتكون غالبيتها من أصول مصراتة وترهونة وورفلة و قبائل الجنوب وغيرهم فضلا عن قبائل الشرق ، ويمكن اعتبارها المدينة التي أشعلت الثورة⁽¹⁷⁾ .

ثالثا: مدينة مرج هي أول منطقة تدعم حفتر .

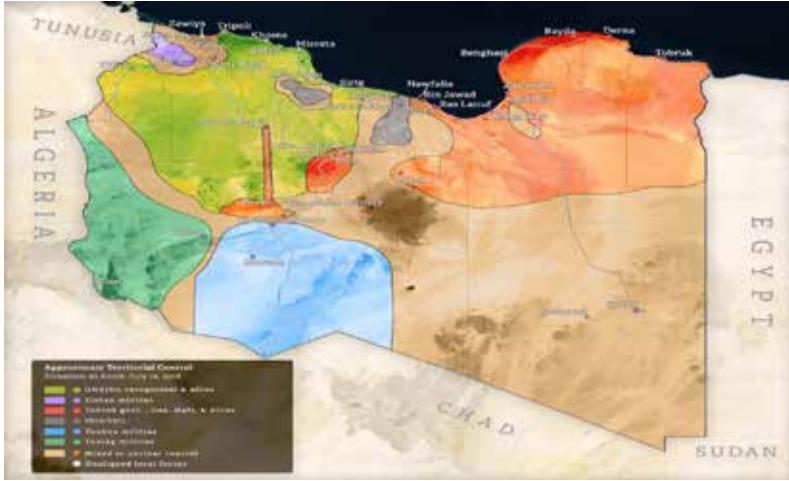
رابعا: درنة المعروفة بمعارضتها لنظام القذافي، واحتضنت الثورة فور بدئها .

خامسا: مدينة طبرق التي يعرف عنها الحياض بشكل رئيس .

على الرغم من انتقاد حفتر من الكثير من القوى المحلية الليبية إلا أنه يتمتع بدعم الجهات الخارجية، تتركز الانتقادات على موقفه المتمثل في "حكم الفرد الواحد" ، والذي يُدَّكر الكثير من الليبيين بحكم بالقذافي، إضافة إلى عوامل أخرى من قبيل موقفه السلبي في الثورة والانتماء لنظام القذافي، وجنسيته الأمريكية التي شوهدت صورته في أعين المجموعات المسلحة المعارضة، من ناحية أخرى، فقد عرض على حفتر منصب "القائد العام للقوات المسلحة الليبية" لتخفيف حدة التوتر وجعله يتماشى مع الحكومة الشرعية في ليبيا، ولم يرحب القادة الثوريون أيضا بمنح هذا اللقب لحفتر، على سبيل المثال يجادل ثوري بارز مع مجموعة مسلحة ذات سمعة جيدة بأن الثورة بدأت بالتقدم ولا مكان لوجود قائد عسكري آخر على نفس نمط القذافي، بالنسبة له يعد لقب "القائد العام" بمثابة تذكير بعصر الحرب الباردة وممارسات جمال عبد ناصر التي لا يحبها معظم الليبيين،

(17) نادى أهالي بنغازي بالتحرك من نظام القذافي، وتبعتهم مدينة مصراتة التي هي العامل الحاسم لنجاح الثورة، والقربانة بين أهالي مصراتة وبنغازي جعل التفاعل قويا على أسس مشتركة.

ولذلك فهو ينظر بعين الشك وعدم الارتياح لأن يقاد من قبل زعيم استبدادي وليس مجلسا. (EE، 2018)



خريطة-1 : المجموعات المسلحة في ليبيا ومناطق نفوذها الهيكلية الأمنية الحالية

الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن هي غياب الإرادة السياسية والتنافس بين الجماعات المسلحة بهدف تحصيل المزيد من النفوذ، ويسعى جميع اللاعبين للسيطرة على حصة من آليات الدولة من خلال تأسيس مساحة نفوذ في مناطقهم، وقد أعاق هذا الأمر محاولات الإصلاح وإعادة التنظيم في السنوات السابقة، وبمجرد اتخاذ أي قرار لإجراء بناء نظام أمني تتشكل مؤسسة أمنية أخرى لتحل محلها، وأي محاولة لإنشاء مؤسسة توصف بأنها "مؤقتة" أو "انتقالية" يعكس انعدام الثقة في عقول الجهات اللاعبين.

ساهم هيكل الدولة نفسه في انعدام الإرادة السياسية من خلال إضعاف الهيكل الأمني في ليبيا (BBA) وزادت الاضطرابات من تقويض سلطات ومسؤوليات صناع القرار على المستوى

الإستراتيجي لمستويات القيادة العسكرية العليا والوزارية، كما أدى إرث القذافي في التخلص من وزارة الدفاع وتحييد الجيش إلى تقاليد شكلية تفتقر إلى التنظيم اللازم لتأسيس علاقات وهيكلية القيادة والسيطرة، إضافة لذلك شكل رفض الجماعات المسلحة للاستجابة للسلطات المعينة غير المتوافقة معها خلافاً في التسلسل الهرمي ما ترك آثار سلبية على بنية الدولة. يمكن ملاحظة نتائج الثورة على التقاليد الحاكمة من زاويتين اثنتين:

الأولى: تآكل الثقة بجهاز الدولة المشكوك فيه.

المخاوف المرتبطة بتقاسم السلطة بعد الثورة التي اعتمدت على الدوافع الإقليمية والأيدولوجية أدت إلى تآكل الثقة في الدولة، أما الجماعات المسلحة التي كانت متحالفة في أثناء الثورة فقد تفاقمت خلافاتها تحت تأثير نفوذ الأطراف الخارجية، ولذلك فإن الشفافية والمسائلة في عملية بناء الدولة تحمل أهمية كبيرة في عملية بناء الثقة وإطلاق أي عملية إصلاح.

الثانية: الانقسام بين الثوار من جهة وضباط القوات المسلحة الليبية من جهة أخرى.

ممارسات نظام القذافي المتمثلة في تحييد القوات المسلحة لضمان سلامة نظامه، والموقف السلبي لبعض الضباط تجاه الثورة، لم يترك إحساساً بالثقة في أعين القوات الثورية، لذلك لم تقبل الجماعات المسلحة سلطة الضباط السابقين، في المقابل تعهد العديد من الضباط بالولاء لحفتر من أجل استعادة الإحساس بقيمتهم.

يعاني الهيكل الأمني الحالي فشلاً في بناء الدولة بعد الثورة، حيث لم يعتمد بعد دستور جديد دائم، وفي الوقت نفسه لا يزال الكثير من النظم والآليات من عصر القذافي معمولاً بها،

ما يجعل الدولة الليبية عرضة للجمود والمماطلة في أية لحظة. إن قطاع الأمن المعتمد على البنية الكلية للدولة، يقف عاجزاً عن توفير الاحتياجات الأمنية للجمهور، في حين تبدو الجماعات المسلحة أقوى من الحكومة الوطنية المعزولة باعتبار أن جهاز الدولة غير موجود بشكل فعلي على المستوى المحلي.

انعدام الكفاءة في إنفاذ القانون والقدرة التنفيذية إلى جانب الدعم المستمر للمليشيات المحلية على حساب سلطة الدولة، يجعل الدولة حالة رمزية أكثر من كونها حالة فعالة.

ترك القذافي إرثاً ثقيلاً مشوهاً غير متناسق بمؤسسات غير قادرة على الانسجام مع نظامه أو أي نظام فاعل آخر، وخلف العديد من الأنظمة الفرعية الأمر الذي ساهم في انقسام الدولة، وقد كان هذا واضحاً في الجماعات المسلحة المتشكلة على أساس دوافع إقليمية أو أيديولوجية، وتعمل في سعي مستمر إلى تعزيز حضورها على الجماعات الأخرى، ولتحقيق هذه الغاية حاولت هذه الجماعات التأثير على السلطات السياسية والإدارية أو تهديدها أو إكراهها، وفي مثل هذا المأزق تميل الجماعات المسلحة بطبيعة الحال إلى الدخول في صراع مع بعضها البعض. وقد نتج عن هذه الحالة غير الفعالة مشكلة استراتيجية متعلقة بالتسلسل الهرمي المختل، حيث من غير الواضح من يرتبط بمن؟ ومن مخول أو مسؤول عن ماذا؟ وفي الواقع توجد وحدات عسكرية تابعة لرئيس الوزراء والجماعات المسلحة بدورها معتمدة من وزير الدفاع، بينما هناك وحدات عسكرية خاضعة لسلطة الأركان العامة، ولا يختلف الأمر بالنسبة للشرطة لأن الشرطة مرتبطة بالبلديات مما يضعف السيطرة المركزية. تتولى الجماعات المسلحة المحلية دور توفير الأمن والعمل على مكافحة الجريمة على المستوى المحلي، وعلى الرغم من

الجهود المتزايدة التي تبذلها وزارة الشؤون الداخلية من أجل توحيد الجهود؛ فإن نظام الشرطة المنتشر غير مرتبط بشكل كاف لردع الجماعات الإجرامية المسلحة في جميع أنحاء البلاد، ويعزز الاستقطاب في مجال الأمن وعجز قوات الأمن الرسمية الصورة بأن الجماعات المسلحة هي الجهة الوحيدة القادرة على توفير الأمن، وبمجرد إدماج المجموعات المسلحة في آلية الدولة بموجب مرسوم من صانعي قرار على المستوى الإستراتيجي، فإنها تحصل على شرعية معينة ولكن هذا الأمر لا يتم ضمن إطار المؤسسة اللازمة.

انعدام الثقة المتبادل بين الجماعات المسلحة يعني أن جيوب الأمن التي أنشئت في جميع أنحاء ليبيا تعوق حرية الحركة الضرورية في أي دولة من أجل الحفاظ على الحرية والازدهار والشعور بالانتماء المشترك، وقد عبر الأفراد الذين تمت مقابلتهم عن قلقهم بشأن مخاطر السفر من مدينة إلى أخرى، وجادلوا بأنهم معرضون لخطر الاحتجاز أو القتل لمجرد أنهم جاءوا من مكان آخر، هذا الأمر يهدد بطبيعة الحال التجارة اللازمة لاقتصاد نابض بالحياة قادر على تلبية الاحتياجات الأساسية لليبيين.

بالإضافة إلى المشاكل على المستوى العام والإستراتيجي، هناك تحديات خطيرة على المستوى العملي والتكتيكي فيما يخص القيادة والسيطرة والتنظيم والمعدات ومؤهلات الأفراد والبنية التحتية والدعم اللوجستي والتمويل، ويجب معالجة هذه القضايا كجزء من الالتزام الإستراتيجي بالإصلاح الشامل، هذا التزام مهم من أجل ليبيا آمنة.

تتطلب القيادة والسيطرة ترسيما واضحا للسلطة والالتزامات لبناء تسلسل هرمي منظم وقابل للمحاسبة، كما أن إصلاح

الموظفين ضروري لبناء قطاع أمني مؤهل ونظام موحد يقوم على الولاء للدولة والدستور، ستؤدي البنية التحتية والدعم اللوجستي بمستوى كافٍ من التمويل إلى تحسين مصداقية وقدرة وكفاءة قوات الأمن، وتساعد آليات التنظيم المناسبة في تحويل قطاع الأمن إلى آلية شفافة تستجيب بشكل تلقائي في حال حدوث أي خطر، وليكون البرنامج شاملاً لتحقيق كل ما سبق يتطلب تخطيطاً وتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

الفصل الثالث

ماذا تحتاج ليبيا لبناء هيكلية أمنية فعالة؟

1- توقعات اللاعبين وتعقيدات أخرى:

من الضروري تحليل جذور الصراع الليبي المؤثر على الدولة من أجل سن الإصلاحات التي تلبى التوقعات، وذلك من خلال الإجابة عن هذه الأسئلة:

ماذا يتوقع اللاعبون؟ وما تأثيرهم؟

ما العوامل التي ستؤثر على جهود بناء الدولة وتحديداً الإصلاح الأمني؟

لتصنيف التوقعات ضمن عدة فئات وفقاً للجهة المرتبطة لها، عمل فريق إصلاح القطاع الأمني على البحث على تحديد توقعات الشعب الليبي والجماعات المسلحة والمؤسسات الأمنية الرسمية والمجتمع الدولي، ومدى تأثيرهم على العملية.

1.1 ماذا يتوقع الشعب الليبي؟

يمكن دراسة موقف الجمهور من إصلاح قطاع الأمن فيما يتعلق بالمفاهيم المتعلقة بالهوية والأمن عن طريق الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بأفاق المستقبل، وما الذي يتجاوز الاهتمامات الفردية والضيقة إلى الصالح العام بما يخدم الجميع؟

يتطلع المجتمع الليبي لبنية أمن قومي تضمن الرفاه على المدى الطويل في بيئة مطمئنة ومستقرة، فإذا فشل النظام في تلبية توقعات الجمهور، فإن هذا الأمر سيشحج المواطنين على التفكير بطرق فردية ومناطقية ضيقة، بينما سيضحي الليبيون بمنافعهم الضيقة ومواقفهم الدفاعية إذا وضعت معايير الدولة المعاصرة بالتوازي مع تأسيس البنية الأمنية.

ومن الضروري أن نثبت للمواطنين أن هناك قوانين وأنظمة أعلى من سيطرة السلطة، لأن القلق المشترك لليبيين في هذا

البحث هو الخوف من وجود ديكتاتور آخر، ولتجنب ذلك لابد من إنشاء حكم دولة القانون، ولا يزال الليبيون بعد ما يقرب من عقد من الثورة يبحثون عن حياة ديمقراطية مزدهرة تستند إلى الصالح العام بدلاً من المكاسب الفردية، الأمر الذي يتطلب هيئة حكم شفافة فعالة في جميع أنحاء البلاد.

من الطبيعي أن تعتمد جهود بناء الدولة لمعالجة الوضع الفريد في ليبيا على الإرادة الشعبية، ويرتكز النموذج المثالي لإصلاح القطاع الأمني على إصلاح العجز الحالي المذكور في الفصل الثاني، مراعيًا احتياجات ليبيا من حيث التهديدات "المخاطر"، والديناميكيات الداخلية والدروس المستفادة من عهد القذافي، ورسم خطة وسيناريوهات الحلول الممكنة يسهم في توضيح كيفية تلبية توقعات الجمهور.

يتطلب الهيكل الأمني المتشظي حالياً في ليبيا المعايير الآتية:

- نظام أمن دولة راسخ يقوم على إرادة سياسية ثابتة.
- ترسيم حدود السلطة وحدود المسؤولية بوضوح.
- هيكلية هرمية لآليات الأمن.
- توحيد وإصلاح قوات الأمن بحيث تخدم الصالح العام بدلاً من تحدي بعضها البعض.
- القضاء على غياب السلطة والفساد بهدف بناء بنية أمنية موثوق بها.
- تأسيس سيطرة ديمقراطية على قوات الأمن بدلاً من سيطرة الجماعات المسلحة على صانعي القرار، (NN، 2018)
- نزع سلاح جميع الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها عن طريق برنامج تدريجي مما يساهم في زيادة الأمن.
- قوات أمن قادرة مزودة بقدرات الأصول الكافية.

- قوات أمن احترافية متكيفة مع مختلف المخاوف الأمنية التي تواجهها ليبيا.
- استبدال الجهات المصلحية، بأخرى تركز على الإنجاز.
- إجراءات لمنع التدخلات الخارجية التي تقوض وتقسّم قوات الأمن.

كانت بعض هذه المعايير نقطة انطلاق لمحاولات الإصلاح السابقة، التي من بينها فكرة الجنرال يوسف المنقوش الذي كان مصممًا على بدء الإصلاح العسكري في عام 2012، وفي ذلك الوقت تبنت الفكرة معظم الجماعات المسلحة الثورية (BB1) ولسوء الحظ تدخلت المصالح الشخصية بسعي سماسرة السلطة إلى بناء ميليشياتهم الخاصة، فوجود بنية أمنية خاضعة لسيطرة وتوجيه جهة مركزية يهدد برامجهم السياسية. ودعما لهذا المسار المصلحي الشخصي صُورت قوات الدروع على أنها "بديل" عن كونها جهاز دولة شرعي (BB1).

ومن ناحية أخرى، يؤكد شخص آخر الموقف السلبي تجاه فكرة تقاسم السلطة بين الشخصيات السياسية، التي تحدد هويتهم في الغالب تبعًا لمدنهم الأم، حيث عُين رئيس الأركان العامة من مدينة مصراتة ووزير الدفاع من مدينة الزنتان، وهما مصممان على عدم التوافق حيث يُنظر إليهما على أنهما يمثلان مصالح مدن مختلفة وخاضعان لآلية صنع قرار مختلفة، ويمتلكان مواردهما الخاصة للقيادة دون حدود مرسومة للسلطة والمسؤولية فيما بينهما (DD)، وفقًا لما ذُكر في المقابلة.

إن ليبيا بحاجة ماسة إلى برنامج نزع السلاح وإعادة الإدماج، فالأسلحة أتاحت للجمهور خلال عهد القذافي في ظل سياسة "الشعب المسلح"، وسهلت الفوضى في بداية الثورة الوصول إلى

المستودعات العسكرية والذخيرة، فاستولى العامة على أسلحة ومركبات ومعدات عسكرية، وتشكلت كتائب مسلحة فرض وجودها بعد الثورة مخاطر على البيئة الأمنية (DD) ظهرت مبادرة لجمع الأسلحة، وقد عارضت وزارة المالية دفع ثمنها على اعتبار أن الأسلحة ملك للدولة. (CC) وعلى الرغم من أن نزع السلاح لا يزال قائماً، إلا أن ضعف قدرات قوات الأمن على تنفيذ هذه المهمة يجعل تنفيذها غير ممكن في الوقت الحالي، ووفقاً لهذه الدراسة فإن الانطباع العام لصانعي الرأي الذين تمت مقابلتهم أن إجراء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تأتي على مراحل متوازية مع الإصلاح الأمني الشامل، ويمكن تحقيق برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المرحلي جنباً إلى جنب مع عملية بناء الثقة والإصلاح التنظيمي والأمني الذي يعطي الأولوية لجمع الأسلحة الثقيلة في مرحلة أولية، والأسلحة الخفيفة بعد ذلك، وصولاً لتثبيت تنظيمات لترخيص الأسلحة.

يطمح عموم الليبيين إلى المهنية والتخصصية في قوات الأمن، لأن الممارسة الحالية المتمثلة في تكليف الجماعات المسلحة بمهام قوات الشرطة أو الجيش أو وحدات الحماية تمنحهم مكانة أعلى من قوات الدولة النظامية، وفي السياق ذاته فإن غياب إجراءات الفحص والتأهيل تؤدي إلى إعاقة الكفاءة المهنية، وقد استمرت هيمنة هذه الجماعات المسلحة دون أي تدابير للسيطرة عليها، في حين أن الشعب الليبي يتطلع إلى أن تقوم المؤسسات الأمنية المنضبطة والمدربة بردع الجريمة بشكل فعال مع ضمان المحاسبة في المستقبل.

أخيراً، كان التدخل الخارجي لصالح سماسرة السلطة الإقليميين ذوي المصالح المتضاربة من الشكاوى الرئيسة التي

أشارت إليها المقابلات، ولم يتطرق التقرير إلى هذه القضية بالتفصيل، إلا أنه يجب الإشارة إلى أن بذل جهد مستمر وملتزم من قبل اللاعبين الدوليين من شأنه أن يسهم مساهمة إيجابية في إنهاء النزاعات الداخلية في ليبيا، إضافة إلى أنه لن يقبل أي تدخل أجنبي "سلمي" من قبل الجماهير الليبية، بل سيؤدي إلى تدهور البيئة الأمنية المتفاقمة بالفعل.

إن ليبيا لا تعد بوابة بين أوروبا وإفريقيا فحسب، بل تحتل أيضا موقعا رئيسا للسيطرة على البحر الأبيض المتوسط، وتقدم ميزة جغرافية استراتيجية لمن يسيطر عليها، لذا نرى للاعبين الدوليين تطلعات للسيطرة عليها أو على أي جزء منها، من شأنه أن يتسبب بمشاكل كبيرة تهدد الاستقرار الإقليمي، لذا فالطريقة الوحيدة لوقف التدخل أو التوغل الأجنبي تتمثل في بناء ليبيا موحدة ومزدهرة تتمتع بحكم قادر، يشارك فيه الشعب الليبي بفعالية.

من المرجح أن تكون تطلعات الشعب الليبي هي القوة الدافعة الرئيسة للإصلاح الأمني، لأن الشعب الليبي لن يقبل حرمانه من احتياجاته الأمنية الأساسية، وسيتعين على الإرادة السياسية بعجزها الذي أبدته بعض جهاتها الفاعلة الاستجابة لهذه التطلعات، وإلا فإن الثورة الليبية لعام 2011 ستستمر في بناء بلد يتمتع ببيئة أمنية فوضوية، تقضي حتى على اللاعبين الحاليين إلى جانب اللاعبين الخارجيين المتدخلين، ومن ثم فإن الإرادة الشعبية المقدمة على الإرادة السياسية، تطالب بوجود دولة فاعلة من أجل حياة آمنة من خلال الاستجابة للمتطلبات التالية:

- بنية أمنية استراتيجية.
- قوات مسلحة ذات مصداقية.

- أجهزة أمن داخلي خاضعة للمحاسبة.
- أجهزة استخبارات.
- إنهاء مشكلة الجماعات المسلحة.

يلخص الجدول التالي (الجدول 6) مواقف الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات بشأن إصلاح القطاع الأمني في ليبيا، وعلى الرغم من أنهم من خلفيات مختلفة ومدن ومناطق متنافسة مع مصالح متضاربة، يظهر أن هناك كثيرا من النقاط المتفق عليها، فجميعهم متفقون على أن إصلاح قطاع الأمن مطلوب بشكل عاجل، وأن الإرادة السياسية ضرورية، كما أنهم يؤكدون على البنية المنقسمة للاعبين في المنطقة الغربية، وأن خليفة حفتر يمثل تحديا أمام ليبيا موحدة، وعندما يتعلق الأمر بموقف الجماعات المسلحة، فإن المفهوم الشائع أنها تشكل تحدياً، ولكن في الوقت نفسه تفرض "ضرورة" لتوفير الأمن في حال هجوم قوات حفتر على طرابلس، وعند مناقشة مواقفهم من السياسة الليبية، هناك شخصان فقط يفضلان الديناميكيات السياسية الحالية، والآخر متردد في إبداء الرأي، أما البقية فيتفقون على أن الطريقة الحالية لممارسة السياسة يجب أن تتغير من أجل تحقيق ليبيا أفضل، ويتفق الجميع على أن قوات الأمن الليبية الحالية غير قادرة وليست كافية، الأمر الذي سنناقش تفاصيله في الفصل التالي:

الجدول رقم 6 - التمويل السياسية للشخصيات اللبينية المؤثرة التي تمت مقابلتها

	الاتفاق السياسي (اتفاق الصخيرات)	الإرادة السياسية	الثوار	التدخلات الأجنبية	تحدى السياسة الحالية	الانطباع بشأن الوضع الأمني	المجموعات المسلحة	الاستخبارات
AA	سلبى	غائبة، ويجب وجودها	فقدوا مركز ثقلهم	تعقد المشهد، أحادية الجانب	نعم	يجب إصلاحه	مع بقائهم	-
BB	محايد	غائبة، ويجب وجودها	يجب تحويلهم	يجب منعها	لا	يجب إصلاحه	يجب إصلاحهم وضمهم	لا قدرة لها
CC	محايد	غائبة، ويجب وجودها	يجب تحويلهم	يجب منعها	نعم	يجب إصلاحه	يجب إصلاحهم	لا قدرة لها
DD	محايد	غائبة، ويجب وجودها	يجب تحويلهم	يجب منعها	نعم	يجب إصلاحه	يجب إصلاحهم	-
EE	محايد	غائبة، ويجب وجودها	يجب تحويلهم	يجب منعها	نعم	يجب إصلاحه	يجب إصلاحهم	-

FF	سلبي	غائبة، ويجب وجودها	يجب تحويلهم	يجب منعها	لا	يجب إصلاحه	يجب إصلاحهم	-
GG	-	غائبة، ويجب وجودها	يجب تحويلهم	يجب منعها	نعم	يجب إصلاحه	يجب إصلاحهم	-
HH	-	غائبة، ويجب وجودها	يجب تحويلهم	يجب منعها	-	يجب إصلاحه	يجب إصلاحهم	-
KK	-	غائبة، ويجب وجودها	يجب تحويلهم	يجب منعها	نعم	يجب إصلاحه	يجب إصلاحهم	-
LL	-	غائبة، ويجب وجودها	يجب تحويلهم	يجب منعها	نعم	يجب إصلاحه	يجب إصلاحهم	-
MM	إيجابي	غائبة، ويجب وجودها	يجب تحويلهم	يجب منعها	نعم	يجب إصلاحه	يجب إصلاحهم	-
NN	-	غائبة، ويجب وجودها	يجب تحويلهم	يجب منعها	نعم	يجب إصلاحه	يجب إصلاحهم	-
PP	-	غائبة، ويجب وجودها	يجب تحويلهم	يجب منعها	نعم	يجب إصلاحه	يجب إصلاحهم	-
RR	-	غائبة، ويجب وجودها	يجب تحويلهم	يجب منعها	نعم	يجب إصلاحه	يجب إصلاحهم	-

SS	-	غائبة، ويجب وجودها	يجب تحويلهم	يجب منعها	نعم	يجب إصلاحه	يجب إصلاحهم	-
TT1	-	غائبة ويجب وجودها	يجب تحويلهم	يجب منعها	نعم	يجب إصلاحه	يجب إصلاحهم	-
TT2	-	غائبة، ويجب وجودها	يجب تحويلهم	يجب منعها	نعم	يجب إصلاحه	يجب إصلاحهم	-
UU	-	غائبة، ويجب وجودها	يجب تحويلهم	يجب منعها	نعم	يجب إصلاحه	يجب إصلاحهم	-
VV	-	غائبة، ويجب وجودها	يجب تحويلهم	يجب منعها	نعم	يجب إصلاحه	يجب إصلاحهم	موجودة لكن غير عاملة
YY	-	غائبة، ويجب وجودها	يجب تحويلهم	يجب منعها	نعم	يجب إصلاحه	يجب إصلاحهم	-

الهيكل الأمني الإستراتيجي

سمات الهيكل الأمني الإستراتيجي:

هناك ثلاثة عناصر لا غنى عنها في إصلاح القطاع الأمني الليبي وهي الدفاع والأمن الداخلي والمخابرات، بما يتوافق مع مجالات وظيفتها التأسيسية، ولأننا في حالة غياب للوعي السياسي والأخلاقيات العسكرية، فيجب بناؤها من نقطة الصفر.

يجب أن يعالج الإطار الأمني الجديد غياب الأمن في ليبيا حالياً من خلال دمج المبادئ والعناصر الموضحة أعلاه مع ضمان احترام الحقوق المدنية والسياسية، مع الإشارة إلى أن الخلل العام للدولة الليبية يتجاوز نطاق هذه الورقة، فإن مقاربة كلية لن تكون مفيدة للأمن فحسب، بل لجميع المجالات الأخرى للحكومة.

بناءً على المقابلات التي أجريناها مع صانعي الرأي الليبيين البارزين، قمنا بالعمل على تحليل استراتيجي للاحتياجات، وذلك من خلال التركيز على العناصر التالية:

- الإطار الدستوري لقطاع الأمن.
- التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه أمن ليبيا.
- سلسلة القيادة والسيطرة.
- مستوى بنية الأمن وتدرجها.
- الإصلاح المترابط وإدارة الأزمات من قبل القيادة الإستراتيجية.
- تحديد النموذج المثالي لبنية الأمن مع التأكيد على مسؤوليات الكوادر العليا.
- تقدير كيفية تشكيل البيئة الأمنية الإستراتيجية البنية الأمنية.

- التوازن بين الحرفية والرقابة السياسية لضمان كفاءة المؤسسات الأمنية.

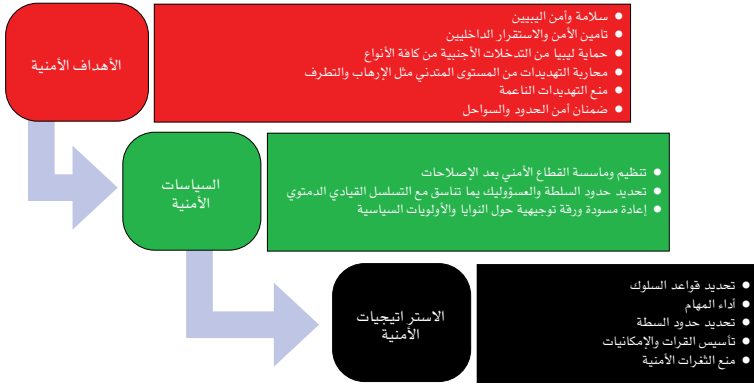
- تحديد أفضل نموذج يستجيب لتحليل الاحتياجات.

- تحديد الخطوط العريضة لعملية الانتقال من البنية الحالية إلى البنية المراد استصلاحها.

الأهداف الأمنية والسياسة والإستراتيجية:

يمكن تصميم هذه المعايير لتشكيل البنية الأمنية بما يتوافق مع السياسة الأمنية المأمولة واستراتيجيتها ومؤسساتها، بناءً على أهداف محددة بوضوح، تحتاج القيادة الإستراتيجية إلى تطوير السياسة لبناء المؤسسات الليبية لمواجهة المخاطر والتهديدات القائمة. وبالاستناد إلى السياسة والأهداف ستحدد الإستراتيجية الأمنية كيفية تأسيس الأمن والأمان.

نموذج هذه الهيكلية يمكن أن يكون على النحو التالي
(الرسم البياني 1)



شكل بياني 1- : نموذج الأهداف الأمنية، السياسة والإستراتيجية في الحالة الليبية
يضع النموذج المقترح الأساس لتكوين المستوى الإستراتيجي

بما يتوافق مع سلسلة الأهداف الأمنية والسياسة والإستراتيجية، كما تشير الرؤية الموضحة في الفصل الأول، فإن الهدف الأمني الشامل هو إنشاء بيئة آمنة وسالمة للدولة الليبية وللشعب وللأفراد .

ويعد التعامل مع الجماعات المسلحة عنصر أساسي في عملية الإصلاح المذكورة.

الهدف الثاني- حماية ليبيا من الاعتداءات الأجنبية بجميع أنواعها، وهذا مرتبط بالمخاوف المتعلقة بالأمن الداخلي، من حيث أنه يجب العمل على تحقيقهما بشكل متزامن.

الهدف الثالث- محاربة التهديدات "المنخفضة" مثل الإرهاب والتطرف والانفصال.

ترتبط بعض التهديدات "اللينة" -الهجرة غير الشرعية والتهريب والوقاية من الأوبئة- بالأمن الساحلي والحدودي، والمرتبطة بسياسة حسن الجوار، لذا يجب على الدولة اتخاذ التدابير المناسبة، لأن التهديدات -المخاطر- هذه لديها القدرة على زعزعة الاستقرار ليس في ليبيا فقط، ولكن أيضًا في دول ومجتمعات الأخرى.

تفتقر ليبيا إلى سياسة أمنية لتحقيق أهدافها الأمنية، ويجب الإعلان عن هذه السياسة للجمهور حتى تكون شفافة فيما يتعلق بكيفية استجابة الدولة للمخاطر والتهديدات.

تحتاج هذه السياسة إلى تحديد المؤسسات الأمنية التي سيتم إصلاحها في ليبيا وكيفية الحكم عليها، ويجب إلى جانب وصف سلسلة القيادة الدستورية تحديد المسؤوليات وترسيم حدود السلطة.

تتمثل الخطوة المبكرة الأساسية في تدوين قواعد السلوك وقواعد الاشتباك لقوات الأمن، بينما تضبط الإستراتيجية

مهام الأمن بالإضافة إلى تحديد حدود سلطة المرؤوسين، وتعد الإستراتيجية المدروسة جيداً أمراً ضرورياً لإنشاء قدرات وإمكانات قوات الأمن وكذلك لمنع ظهور أي ثغرات. تحتاج ليبيا إلى متابعة سلسلة الأهداف والسياسة والإستراتيجية الأمنية لتحديد التحديات والاحتياجات والقدرات قبل الشروع في عملية إصلاح القطاع الأمني، وبالنظر إلى الأهداف الأمنية ينبغي للسياسة أن تحدد أولويات ومبادئ توجيهية لمنع الاضطرابات الداخلية والتوجهات الانفصالية.

يجب أن يساعد وجود قوات أمنية احترافية وخاضعة للمساءلة الجمهور على الشعور بوجود الدولة الليبية، والأمر متروك للقيادة لتحديد السياسة الرسمية وفقاً لسيادة القانون، ويتضمن ذلك القواعد المالية بحيث تخصص الأموال وفقاً لأولويات محددة بدلاً من مبادرات عشوائية غير مترابطة.

من ناحية أخرى من المتوقع أن تحدد الإستراتيجية الليبية مساحة المبادرة التي ستمتع بها المؤسسات الأمنية ليكون الجمهور الليبي على دراية بكيفية تعامل الدولة الليبية مع أي عامل على أنه تهديد أو خطر، ويمكن لصناع القرار عند وضع الإستراتيجية تحديد نوع الإمكانيات وبناء القدرات الذي يجب أن تلتزم به عملية إصلاح القطاع الأمني.

أخيراً ستوفر سلسلة المتطلبات الأمنية الإستراتيجية الثلاثة المذكورة سابقاً سيطرة مدنية على الأمن ومنع نشوء دكتاتورية أخرى.

الهيكلية الإستراتيجية ومسودة الدستور:

تركزت دكتاتورية القذافي آثارها النفسية على معظم الليبيين،

حيث أعرب كل من قابلناهم عن قلقهم إزاء ديكتاتور آخر يحل محل القذافي.

ساهم إرث نظام القذافي وجسم القيادة والسيطرة الملتوية في خلق العلاقات الفوضوية الحالية بين الجيش والشرطة والجماعات المسلحة، ومن المأمول أن يخفف تحديد المسؤوليات وحدود السلطة الواضحة بين القيادات العليا من التوترات بين الأجهزة المختلفة، بما يؤدي إلى مزيد من الانضباط وترسيخ احترافيات القوات الأمنية، الأمر الذي يقلل من احتمال وصول ديكتاتور آخر إلى السلطة.

يمكن استخدام نماذج مختلفة للاسترشاد في تقرير كيفية تقسيم المسؤوليات الإستراتيجية، ومن المفترض أن يقدم مشروع الدستور بعد التصديق عليه الخطوط العريضة لهذا، فإذا لم يتم التصديق عليه عن طريق الاستفتاء، يتعين على ليبيا البدء في بناء الدولة من نقطة الصفر، وسيظل إصلاح القطاع الأمني أمراً ثانوياً لفترة طويلة.

يعتبر هذا التقرير مسودة الدستور نقطة انطلاق لانضمام "المؤسسات الأكثر توافقاً ومن ثم الأكثر احتمالاً" (UU) في هذا السياق، حيث يحدد مشروع الدستور الرئيس باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة (المادة 106)، ويسند مهمة تنفيذ السياسات العامة لمجلس الوزراء، بما في ذلك الأمن والحفاظ على سلامة البلاد (المادة 2/117)، ويتمتع المجلس أيضاً بسلطة إنشاء المؤسسات وحلها وإدماجها، مما يسهل الإصلاح الأمني من خلال بناء تشكيلات وتنظيمات أمنية جديدة (المادة 117 / 6-7). ومن ثم فإن التصديق على الدستور سيحدد المستويات الإستراتيجية المسؤولة عن الأمن والجهات المسؤولة عن مؤسسات محددة.

يعطي الفصل العاشر من المسودة الدولة حق احتكار القوات المسلحة والمؤسسات الأمنية الأخرى، حيث يحظر على الأفراد والأحزاب والجماعات تشكيل مجموعات عسكرية أو شبه عسكرية [المادة 176]، فإذا تمت الموافقة على الدستور من قبل الشعب، سيتعين تحويل المجموعات المسلحة أو تسريحها (المادة 177).

توصف القوات المسلحة في الدستور بأنها "قوة عسكرية مسلحة وطنية تقوم على الانضباط والتسلسل الهرمي"، القوات المسلحة ملزمة "باحترام الحياد التام، و... الخضوع للسلطة المدنية" (المادة 178)، كما أشير إلى منع القوات المسلحة من التدخل في الحياة السياسية باستثناء حقوق التصويت الشخصية للموظفين العسكريين.

وصفت (المادة 179) واجبات القوات المسلحة بأنها "الدفاع عن البلاد واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية مع التأكيد الصارم على حظر السعي لتقويض النظام الدستوري ومؤسسات الدولة أو عرقلة نشاطها أو تقييد حريات وحقوق المواطنين"، فيما تخضع الشرطة لأنظمة مماثلة وتوصف بأنها "هيئة مهنية ومدنية منظمة ومنضبطة وذات هرمية مهنية متخصصة... لمكافحة الجريمة، والحفاظ على السلامة العامة والسلام، والحفاظ على النظام واحترام القانون، وحماية الحقوق والحريات، وكذلك أمن وممتلكات الأشخاص" (المادة 180) ويشير مشروع الدستور إلى أن الإدارة المحلية وهي المحافظات والبلديات، ليست لها سلطة على الجيش وقوات الأمن، ولكن الدولة هي صاحبة السلطة.

تشير مسودة المواد إلى أن الرئيس السلطة العليا أثناء تكليفه بمجلس الوزراء باعتباره الجهاز الحكومي المسؤول عن إنشاء

أو دعم أو تكليف أو مراقبة أو حل القوات العسكرية والأمنية، وفي هذا السياق فإن سلسلة القيادة الخاصة بالرئيس ورئيس الوزراء (بصفته المنصب المنسق) ومجلس الوزراء كافة (بسبب المسؤولية الجماعية) واضحة في مسودة الدستور، وفي انتظار التصديق على مشروع الدستور، يطبق القانون رقم 11 لعام 2012، من المفترض أن يكون وزيراً الدفاع والشؤون الداخلية مسؤولين عن الدفاع والسلامة الداخلية للشعب الليبي، وذلك بالاستجابة لمجلس الوزراء بالتنسيق مع رئيس الوزراء.

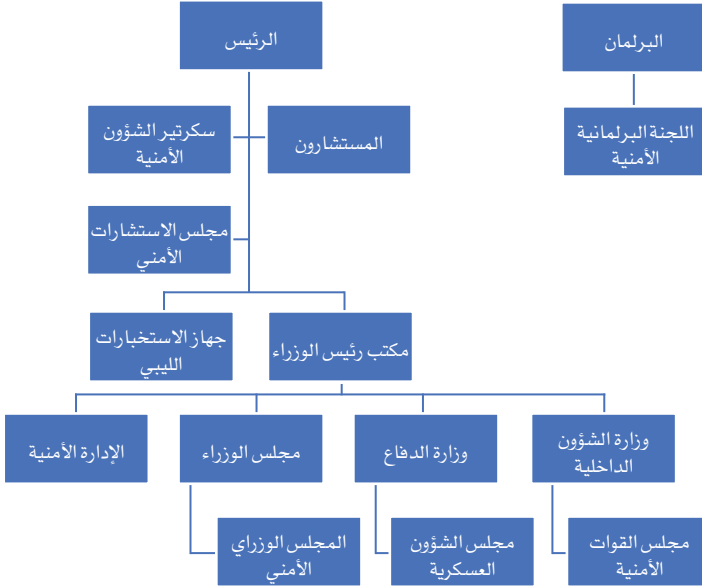
من الملاحظ أنه لا توجد أي مادة تتعلق بالاستخبارات، ما يجعل تعديل اللائحة الحالية ذات الصلة أمراً مهماً للغاية، وتتطلب مسؤولية مجلس الوزراء إنشاء أو حل المؤسسات والمذكورة في المادة 117 مثل هذا التعديل.

ومن خلال النظر في مسودة الدستور لا يبدو أن الاستشاري الأمني أو المجلس الاستشاري تمت الإشارة إليهما في مسودة الدستور.

يجب أن تتمتع البنية الأمنية الإستراتيجية بألية للتشاور والتحليل لمساعدة الرئيس ومجلس الوزراء، قد يكون هناك نماذج مختلفة سابقة لإنشاء آلية تشاور لليبيا: مستشارون، سكرتير دائم للأمن لمساعدة الرئيس، مجلس استشاري، مجلس الوزراء الأمني، اللجنة البرلمانية المختصة بالأمن، المجالس المتخصصة للجيش أو الشرطة.

يمكن الاستفادة من مثل هذه الآليات الواسعة المرتبطة بالبنية الأمنية لتحديد القضايا المرتبطة بالأمان وتطوير السياسات ومراقبة تنفيذ السياسات.

يمكن تصوير النموذج المقترح على النحو التالي في الرسم البياني -2.



رسم بياني - 2 : نموذج مقترح للآلية الاستشارية الأمنية في ليبيا .

تشير البنية الأمنية الإستراتيجية وفقاً للهيكل المقترح إلى صانعي القرار (الرئيس ورئيس الوزراء ومجلس الوزراء) والهيئة السياسية المنسقة (مجلس الوزراء الأمني) والوزارات التنفيذية (وزارة الدفاع ووزارة الداخلية) والهيئة الاستشارية (المستشارون)، والهيئات التشاركية لتضمين اللاعبين المحليين (مجلس التشاور الأمني) ومجالس القوات العسكرية والأمنية، ومع ذلك فإن صناع القرار للشؤون الأمنية في مسودة الدستور هم الرئيس ومجلس الوزراء، بحيث توزع المسؤوليات بما يتوافق مع الأعراف الديمقراطية .

يركز الأفراد الذين قابلناهم على البنية الأمنية المؤسسية من خلال الإشارة إلى عنصرين مختلفين هما الدفاع والأمن،

متجاهلين وحدات الاستخبارات.

تعد هذه الدراسة المخابرات المكون الثالث، وذلك لأن جهاز المخابرات ضروري لأمن ليبيا، ونستطيع تصنيف الاستخبارات ضمن ثلاث فئات فرعية: هي الاستخبارات على مستوى الدولة والجيش والشرطة.

يأخذ هذا التقرير جهاز المخابرات على مستوى الدولة كمؤسسة استراتيجية إلى جانب قوات الدفاع والأمن، وفي هذا السياق يمكن لليبيا أن تطبق البنية الأمنية المفضلة بشكل عام على شكل قوات الدفاع تحت سلطة وزير الدفاع وقوات الأمن تتبع لوزير الشؤون الداخلية والاستخبارات تتبع لرئيس الجمهورية، كما هو مذكور في قانون المخابرات الليبي رقم 7 من 2012.

يجب أن تستجيب البنية الأمنية الإستراتيجية لآليات صنع القرار التي تخضع للمساءلة والتشاركية وكذلك المركزية، بما يجعل المؤسسات الأمنية التنفيذية خاضعة للسيطرة المدنية والديمقراطية، حيث ستساعد البنية الأمنية الاستشارية والتشاركية صانعي القرار على موازنة الديناميكيات الداخلية للمجتمع الليبي.

أما الحاجة للمستوى الإستراتيجي فتتبع من الحاجة لمنع السيطرة الكاملة على النظام بالكامل، ما قد يؤدي إلى إنشاء قذافي آخر. وفقاً لما أعربت عنه BB فإن المستوى الأعلى من الهيكلية الأمنية هو تحديد الهدف الأمني وتصميم السياسة الأمنية وترتيب الإستراتيجية الأمنية بما يتوافق مع أجهزة الدولة المسؤولة. (BB)

وزارة الدفاع

تشير دراسة "نحو ورقة بيضاء للدفاع" التي أعدت لتمثل خطة أساسية لإعادة بناء سياسة الدفاع الليبية في 2012-2013 إلى المهمة على أنها "التعامل مع المتطلبات الخاصة بحالة" ما بعد

الصراع“ في ليبيا، وتطوير القوات المسلحة الليبية بحيث تكون مستتدة للدستور، ذات مهنية وحجم مناسب، وذكية من الناحية التكنولوجية، ويحترمها الليبيون والمجتمع الدولي، ولتحقيق ذلك يجب على الحكومة التركيز (والاعتماد) على القوات المسلحة الليبية في حماية سيادة ليبيا، والتأكد من أنها مجهزة تجهيزاً جيداً لتلك المهمة، وتخويلها الصلاحية اللازمة لدعم مصالح البلاد والحكومة دولياً، ويجب أن يكون للقوات المسلحة الليبية دور في دعم السلطات المدنية (UNSMIL) في أوقات الطوارئ الوطنية أو المحلية.

حرص أصحاب المقابلات على تأكيد ضرورة إصلاح البنية الدفاعية لليبيا مع شعورهم جميعاً دون استثناء، أن الإرادة السياسية في اتجاه الصالح العام ناقصة وهي شرط أولي، وأشار الكثير منهم إلى الحاجة إلى نظام هرمي له قيادة قوية إلا أن تركيزهم على الشخصيات بدلاً من النظام يشير إلى احتمالية الاختلاف. CC أحد القادة المحليين يصر على أنه يجب أن يكون هناك نظام مع معايير محدثة لإعادة الجنود إلى تكثاتهم. EE (CC) يتبنى موقفاً آخر حيث يشعر أن النزاعات السياسية قد أضعفت سلسلة القيادة واستقطبت القوات إلى مجموعات تتبع مختلف القادة العسكريين المتمركزين في طرابلس وبنغازي، حيث تمثل هذه المنافسة على ولاء الجنود تهديداً خطيراً للأمن الليبي. (EE) لا تزال النتائج التي توصلت إليها دراسة “نحو ورقة بيضاء للدفاع“ والمهام التي سردها صالحة، حيث إنه من المتوقع أن تدافع وزارة الدفاع عن البلاد ضد التهديدات الخارجية، وتوفر الأمن على الحدود والسواحل، وأن تساعد وزارة الشؤون الداخلية، إذا طُلب منها ذلك، في تحقيق الأمن داخل ليبيا.

يجب تنظيم وزارة الدفاع بما يساهم في تحقيق هذه المهام الرئيسية إلى جانب المهام المحددة أو المضمنة في الدستور

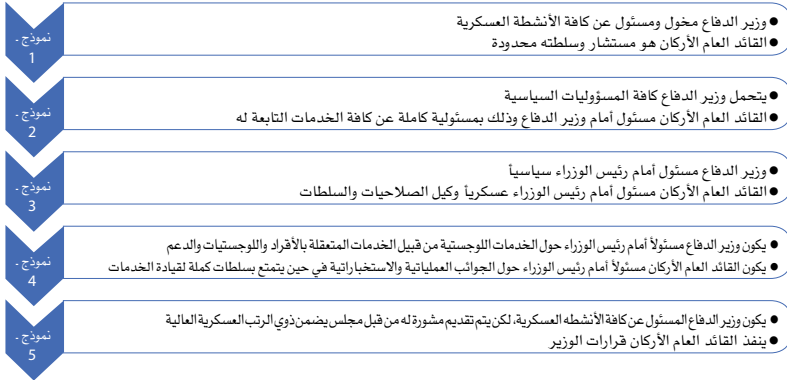
والقانون 11، وينبغي تحليل بنية وزارة الدفاع فيما يتعلق بالقيادة والسيطرة، والتنظيم وهيكلية القوات، والسياسة المتعلقة بالموظفين، والمعدات واللوجستيات، والمخابرات العسكرية، والكفاءة العملية، وتحديد المواقع الجغرافية للقوات، والتدابير التنظيمية، والميزانية من أجل تحقيق الأهداف الموكلة إليها.

القيادة والسيطرة:

حُدِّد القانون 11 لعام 2012 بنية وزارة الدفاع وعلاقته بالأركان العامة، وتحدد المادتان الرابعة والخامسة بوضوح سلطات ومسؤوليات الوزير ورئيس الأركان العام، حيث يخضع رئيس الأركان العامة لوزير الدفاع ويتولى مسؤولية قيادة مختلف القوات العسكرية، ويتحمل الوزير المسؤولية السياسية والقانونية والمالية لقطاع الدفاع، بينما يتولى رئيس الأركان القيادة الفنية والعسكرية. وتجب بعض المقابلات عن وجود بعض المعوقات والصعوبات رغم وجود القانون 11 ومسؤوليات القيادة العليا، حيث يرى DD بأن هوية وشخصية الوزير ورئيس الأركان تسببت في توتر بينهما بعد التصديق على القانون. (DD) ومن ثم ليس القانون، وإنما ممارسته هي النقطة المثيرة للقلق، وذلك لأن تمثيل المصالح المتضاربة القائمة على الهوية الإقليمية أو الإيديولوجية يمثل تحدياً للقانون 11، من ناحية أخرى لا يعتبر القانون 11 كافياً لحل إشكالات العلاقات القيادية العليا لأنه لم يحدد بعد إطاراً دستورياً وقانونياً كاملاً، فمثلاً لا يتضمن القانون 11 الترتيبات الوظيفية للقوات المسلحة مثل قواعد السلوك المتعلقة بالمخابرات العسكرية أو الأفراد أو اللوجستيات أو العمليات أو التخطيط أو منهجيات التنفيذ. وفقاً لما قاله DD فإن السلطة الممنوحة لوزير الدفاع تسمح له بإنشاء وحدات تستجيب مباشرةً له (DD)، (EE) من ناحية أخرى يذهب DD1 إلى أن ممارسة المرسوم كانت

موضع جدل بالنسبة لرئيس الوزراء وكذلك وزير الدفاع فيما يتعلق بتحديد حدود السلطة (DD1) ، (FF). فالطريقة التي تولى بها ومنح وزير الدفاع القيادة المباشرة للمناطق العسكرية كانت مثيرة للجدل وأسفرت عن نقاشات حول تفسير القانون 11. من ناحية أخرى فإن التصديق على الدستور ينهي مثل هذه الممارسات المعقدة لأنه يطالب بتشريع جديد في حين يسهل الدستور القيام بتعديلات جديدة.

يمكن تحديد دور الوزير في التشريعات الجديدة المحتملة من خلال الاسترشاد بالنماذج المختلفة، وأن تكون هذه النماذج مختلفة وفق الترويج السياسي، وستحدد النية الحسنة في الممارسة ستحدد نوايا ونتائج تصميم وزارة الدفاع، وفي هذا السياق يمكن مراجعة النماذج الممكنة للبنية العسكرية الليبية، كما هو مذكور في الرسم البياني ٣.



رسم بياني 3 - نماذج للعلاقة بين وزير الدفاع ورئيس الأركان يقارن الجدول 7-أ (في الأدنى) هذه النماذج بناءً على المعايير والمخاوف التي أشرنا إليها أعلاه، يقاس كل سطر بعوامل مختلفة من حيث الوزن النسبي من: 1) غير مفضل (2)

مفضل جزئياً (3) مفضل، ويجب أن يكون النموذج الذي يحتوي على أعلى عدد من الناحية النظرية هو الأنسب لليبيا. ومع ذلك فإن هذا الوزن هو مجرد تحليل، وقد تحكم الترجيحات والأولويات السياسية بمسار مختلف.

المعايير	نموذج 1	نموذج 2	نموذج 3	نموذج 4	نموذج 5
منع الدكتاتورية	لا، الوزير ممكن أن يكون دكتاتوراً (1)	الوزير والقائد العام للأركان يوازن بعضهما البعض (2)	رئيس الوزراء قد يكون دكتاتوراً ويتحدى الرئيس (1)	رئيس الوزراء قد يكون دكتاتوراً ويتحدى الرئيس (1)	نعم (3)
كفاءة القوات المسلحة	مرتبطة جزئاً بمهام الوزير (2)	نعم (3)	لا، القيادة الثنائية تتحدى بعضها البعض (1)	نعم، لكن القيادة الثنائية تضعف القوة التنفيذية (1)	المجلس قد يعرقل من عملية اتخاذ القرار (1)
التنافس الإقليمي والمخاوف المرتبطة	موجودة (1)	موجودة (1)	موجودة (1)	موجودة (1)	موجودة جزئياً (2)
الوزن النسبي	1	6*	3	3	6*

جدول 7-أ: نموذج لهيكلية وزارة الدفاع

(1) غير مفضل ، (2) مفضل جزئياً ، و (3) مفضل)

تشير المصنوفة في الجدول 7 إلى أن النموذجين الأكثر ملاءمة للمعايير هما الخياران الثاني والخامس، ففي النموذج الثاني يتحمل وزير الدفاع المسؤولية السياسية الكاملة، في حين يتمتع رئيس الأركان العامة بسلطة كاملة على القوات المختلفة ولكنه يرفع تقاريره إلى وزير الدفاع، وكما في معظم الدول هذا النموذج هو نموذج هرمي مختصر وبسيط الترتيب.

في النموذج الخامس يكون وزير الدفاع مسؤولاً سياسياً عن جميع الأنشطة العسكرية ولكن سيحصل على المشورة من قبل مجلس يضم ضباطاً رفيعي المستوى، وينفذ رئيس الأركان قرارات الوزير، في حين يصبح الوزير هو سلطة اتخاذ القرار

في كل قضية عسكرية تحت "توجيه" المجلس في حين أن رئيس الأركان محدود بمسؤولية تنفيذ قرارات الوزير. قد يؤثر كبار المسؤولين على القرار وعلى الوزير على الرغم من أن الأصل في وجودهم هو فقط لتقديم المشورة.

يعد النموذج الثاني أكثر تحديداً وتسلسلاً هرمياً، في حين يسمح النموذج الخامس للوزير بالتخلص من مسؤولية اتخاذ القرار، مع اعتبار المجلس ذريعة، وقد يكون الخيار الخامس قابلاً للتطبيق خلال المرحلة الأولى من إعادة إصلاح القطاع الأمني من أجل المساعدة في الجمع بين القوى والمناطق والقبائل المتباينة، بينما يمكن أن يكون الخيار الثاني فعالاً بعد انتهاء إصلاح القطاع الأمني، مع تثبيت المجلس لمناقشة القضايا المتعلقة بالدفاع، ولكن دون أي صفة ملزمة.

اقترح اثنان من القادة المحليين الآخرين خياراً آخر لهيكلية القيادة والسيطرة من المفيد ذكرهما، الأول يفضل عدم وجود رئيس للأركان، بل يفضل مجلساً وسكرتارياً لقيادة القوات المسلحة، (RR) بينما يقترح RR أن تقوم كل منطقة بإرسال ممثل إلى المجلس وفقاً للمعايير المحددة مع اختيار أمين عام بالتصويت، ويخضع المجلس لإشراف وزارة الدفاع. (RR) يقول: EE إنه لا يمكن تشكيل الكتيبة وفقاً للهيكل الأمني الحالي، لأن مواقف العديد من الجماعات المسلحة مطلوب لخطة كهذه.

يمكن فقط لآلية اتخاذ قرار مشترك تشكيل الإرادة المشتركة للاتفاق على مثل هذه القرارات، الأمر الذي يجعل هذا المجلس ضرورياً حيث يمثل منصة للتوافق، (EE) ويستحق الاقتراح دراسة على الرغم من أن الخطر هنا هو أن المجلس قد لا يوافق على القضايا المتعلقة بالدفاع، وعليه فقد تتعرض وحدة القيادة للخطر، ويعارض شخص ليبي بارز هذه الفكرة لهذا السبب

بالضبط ويدعي أن التسلسل الهرمي ضروري. (FF)
التنظيم وهيكلية القوات:

أنشأ المجلس الرئاسي الليبي سبع مناطق عسكرية في ليبيا بموجب المرسوم 31 لعام 2017 حُدِّت في طرابلس وبنغازي وطبرق وسبها والكفرة والمناطق الوسطى والغربية. (Monitor 2017)، وأنشئ هذا التقسيم الجغرافي ليتماشى مع المخاوف الأمنية الداخلية وعدم قدرة قوات الأمن عن الاستجابة لهذه المخاوف، ومع ذلك فإن تطبيق هذه المناطق كان موضع خلاف، حيث عُيِّن ثلاثة قادة فقط من المناطق العسكرية السبعة والذين يرفعون تقاريرهم مباشرة إلى رئيس الوزراء الذي هو أيضاً وزير دفاع ورئيس مجلس الرئاسة.

يُظهر تحليل الاحتياجات الحالية أن ليبيا تتطلب بنية أمنية داخلية قوية مع قوات شرطة فعالة وكذلك جهة دفاعية رادعة للتهديدات الخارجية، يكلف القانون 11 رئيس الأركان بـ"تنفيذ الخطط المتعلقة بجميع العمليات العسكرية وعمليات الجيش داخل ليبيا وخارجها"، مع التركيز على تحمل المسؤولية داخل ليبيا وخارجها. (INTC)

ينبغي تنظيم بنية الدفاع في ليبيا لا سيما وحداتها العملياتية للاستجابة للتهديدات المتصورة الداخلية والخارجية على حد سواء، وأن تكون في وضع يمكنها من الرد عليها، لذا قد يكون التعامل مع التهديدات الداخلية الليبية أساساً مفيداً لتحديد تقسيمات الجيش الإقليمية.

يجب تنظيم البنية العسكرية الليبية ونظام القيادة وترتيب المعارك وخطط الانتشار المحتملة في ليبيا مع مراعاة ثلاثة عوامل أساسية: مهام المهمة، ومواقف اللاعبين الليبيين، والقدرة على تنفيذ الخطط.

تستجيب الترتيبات الحالية المذكورة في القانون رقم 11 لعام 2012 لهذه العوامل، لكن التقييم والتحليل الإضافيين قد يشيران إلى الحاجة إلى مزيد من الخيارات، خاصة مع تطور الوضع الأمني. بعض الخيارات المحتملة الأخرى مذكورة في الجدول 8.

	التنظيم العسكري وهيكلية القوات
خيار 1	المناطق العسكرية - المناطق العسكرية الحالية والتي تراعي دواعي الأمن الداخلي قابلة للتعديل وإعادة الانتشار فيها لمواجهة التهديدات الخارجية لكن تحت القيادة العامة للأركان
خيار 2	القوات المسلحة التقليدية - انتشار على الشكل العسكري التقليدي جيش / فيلق / فرقة لواء...، وذلك لمواجهة الأخطار الخارجية، وفي ذات الوقت للمساعدة في الأمن الداخلي
خيار 3	القوات المسلحة التقليدية مع مسؤوليات مناطقية وانتقالية
خيار 4	هيكلية القوات العسكرية المشتركة لمواجهة الأخطار الداخلية والخارجية
خيار 5	هيكلية القوات العسكرية النظامية لمواجهة الأخطار الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى هيكلية قوات عسكرية مشتركة بعد تأسيس الأمن

جدول 8 - التنظيم العسكري وهيكلية القوات

هذه الخيارات يمكن تحليلها على أساس تصور التهديدات، التموضع الجغرافي للتهديد المتصور، ومهام المهمة كما هو موضح في الجدول 9-

		الخيار 1 (المناطق العسكرية)	الخيار 2 (التقليدي)	خيار 3 (مشتركة وتقليدي)	الخيار 4 (مشتركة)	خيار 5 (مشتركة وتقليدي)
الهيئة الأمنية الحليفة		2	1	3	1	3
المهام (x2)	تهديد داخلي	4	2	6	2	6
	تهديد خارجي	2	6	4	4	6
	المستويات الدولية	2	4	4	6	4
سورة القاطنين الليبيين	الجمهور الليبي	1	3	2	3	2
	التشكيل	1	3	2	2	2
	العسكري الحثي	2	1	1	1	1
الفترة على التحليل		1	3	3	1	1
الوزن النسبي		13	23*	24*	20	25*

الجدول 9- الوزن النسبي لكل من خيارات تنظيم هيكلية القوات

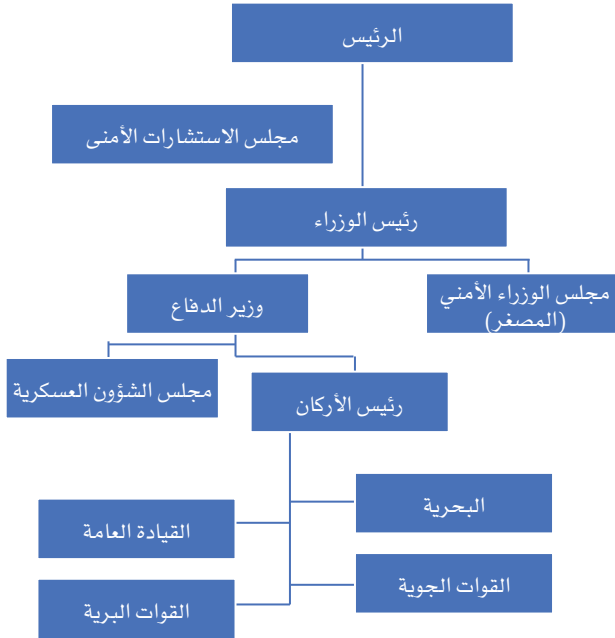
(1: غير مفضل، 2: مفضل نسبياً، 3: مفضل - صُوعفت)

المهام لأهميتها النسبية)

يمكن توسيع المعايير المعتبرة، ويختلف الوزن النسبي بناءً على اهتمامات وأجندات اللاعبين، على الرغم من أن التقييم المحايد لهيكل القوة يتطلب الانتقال التدريجي للقوات المسلحة من المناطق العسكرية الحالية إلى المناطق التقليدية وهيكلية مشتركة للقوات بما يتوافق مع التفكير السليم، ولكي ينجح هذا التحول يجب توضيح المهام والتنظيم بدقة، وهذا جزء من عملية إصلاح القطاع الأمني، كما يجب تحويل القوات المسلحة لمواجهة التهديدات الخارجية والقيام بالمسؤوليات الدولية، وفي الوقت نفسه يمكن لوزارة الداخلية أن تتحمل تدريجياً المزيد من المسؤولية لضمان السلام داخل حدود ليبيا .

أُنشئت المناطق العسكرية بعد الثورة نتيجة للوضع الأمني وديناميكية القوة الداخلية وضعف القطاع الأمني عموماً، ومن العادة أن يتم ترتيب كل منطقة وإدارتها بواسطة الزعماء المحليين للجماعات المسلحة، وغالباً ما يكون هناك توتر، حيث تسعى

المجموعات المختلفة إلى تحدي بعضها البعض، لذا يجب إعادة تقييم نظام المناطق العسكرية لأنه قد يعيق إعادة توحيد القطاع الأمني الليبي، حيث أن هناك خطراً من أن تطالب المناطق العسكرية الليبية بالحكم الذاتي بعيداً عن سلسلة القيادة. توفر المناطق العسكرية المنشأة حالياً مثلاً عملياً لاستخلاص الدروس المستفادة، فمع مرور الوقت وبجهد متماسك من أجل إصلاح القطاع الأمني من المأمول أن يكتسب الجيش المشابه للبنية التقليدية مع مواطنين من خلفيات مختلفة بقيادة ضباط اختيروا على أساس الجدارة، ثقة السكان الذين لن يشعروا بعدها بالحاجة إلى الجماعات المسلحة. ومن المتوقع أيضاً أن تؤدي زيادة قدرة هذه القوات المسلحة الجديدة إلى ردع الجماعات المسلحة عن تحدي الدولة وإجبارها على الامتثال لمتطلبات الدستور. ونعرض هنا نموذج للقوات المسلحة عرض في الرسم البياني 4.



رسم بياني - 4: تراتبية القوات المسلحة

ملاحظة: الدفاع الجوي والذي كان منفصل سابقًا بقواته الخاصة، أُدمجت وظائفه في النموذج المقترح بما يتوافق مع الإمكانيات المطلوبة وقدرات القوات الأخرى. ويمكن للقوات الجوية الليبية على صعيد الدفاع الجوي الإستراتيجي أن تتولى المهمة .

يتسق النموذج المصور مع مشروع مسودة الدستور من حيث السيطرة الديمقراطية الإستراتيجية، وفي هذا السياق فإن الرئيس هو القائد الأعلى النهائي ورئيس الوزراء لديه سلطة على وزير الدفاع، حيث يتحمل الوزير مسؤولية سياسية كما هو مذكور في القانون رقم 11 لعام 2012 ويجب على رئيس الأركان إطاعة أوامره.

يقوم رئيس الأركان بقيادة القوات المسلحة وهو مسؤول عن المهام الموكلة لها، ويتبع قادة القوات المختلفون رئيس الأركان، ومن ثم سيكون هناك تسلسل هرمي صارم يحترم فيه جميع صناع القرار المعتمدين حقوق المرؤوسين والمسؤولين في المستويات العليا، بصرف النظر عن انتماءهم أو منطقتهم أو أي سمة أخرى، كما أوصى CC بذلك . (CC)

يعتمد تشكيل القوات المسلحة على الموارد اللازمة للاستجابة للتهديدات، ويبدو أن تحويل الجماعات المسلحة الحالية والبنية المطلوبة للقوات لإقامة ليبيا مستقرة عاملان متداخلان، ولذلك سيكون من المهم تحويل المجموعات المسلحة إلى وحدات تُدرَّب وتُجهَّز بشكل صحيح وتحت سيطرة الحكومة، لذا يجب أن تتشكل القوات المسلحة -لا سيما القوات البرية- بشكل عادل بما لا يدع مجالاً للشك حول هيمنة أي منطقة أو جماعة معينة عليها، وفي هذا السياق يعتمد الفيلق الأولية والكتائب والتشكيلات العسكرية المماثلة على المناطق الحضرية المكتظة

بالسكان، فيما سيعتمد هيكل القوات وتكوينها على التهديدات. من الناحية العقدية يجب أن يكون هناك معيار واحد للمنظمات العسكرية وموظفيها ومعداتهم حتى لا تفقد أي مجموعة عرقية أو إقليمية ثقافتها في الإصلاح، بالنسبة لـ BB يجب أن يكون لدى القوات المختلفة الحد الأدنى لعدد الموظفين - خاصة بالمناطق النائية ذات الطبيعة القاسية- في مقراتها وبموارد كافية لإنجاز مهامهم، ويمكن أن تزيد التكنولوجيا الحديثة من كفاءة وفعالية هذه القوات، ولكن هذا سيتطلب موظفين مؤهلين. (BB، 2018) قد يكون توزيع القوات المسلحة حساساً لأن بعض المناطق قد يختلف مدى اهتمامها ورغبتها بوجود قوات في الجوار، وهذا يتوقف على كيفية إدراكهم للمخاطر والفوائد، ومن ثم يجب وضع ترتيب المعركة وفقاً للحالة والتهديدات والمهام، مع الأخذ بعين الاعتبار عدة أمور من قبيل خطوط الاتصالات والتوافر اللوجستي وقدرة الاستضافة في المنطقة والبنية التحتية وفرص الرفاهية للجنود الذين يتم فرزهم.

القوات البحرية الجوية حالياً تعد معفاة إلى حد كبير من هذه المخاوف لأن قواعدها موجودة بالفعل، ويجب التركيز على إعادة ترتيب انتشار القوات البرية لأن ما تبقى من القواعد القديمة من عهد القذافي لا يتوافق مع متطلبات الوضع الأمني الحالي، من أجل ذلك يمكن تنظيم القوات البرية كوحدات على مستوى الجيش / الفيلق، بحيث تكون مسؤولة عن مناطق محددة إلى أن يتم بناء الأمن داخل ليبيا، كما أن الأمر يتطلب إعادة تقييم لتحديد القواعد العسكرية الحالية ذات الصلة وتحديد التجديدات التي يجب القيام بها، ومدى الحاجة إلى إنشاء قواعد جديدة.

عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج:

لقد تطرق الأكاديميون في ليبيا لطرق دعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. بدأ البرنامج الليبي لإعادة الإدماج والتنمية⁽¹⁸⁾ مشروعاً بحثياً يتناول كيفية التعامل مع مشكلة ليبيا المتفاقمة، والمتمثلة في توسع الميليشيات وانتشار عدد كبير من الأسلحة، وقد توصل بحثهم إلى برنامج قائم على ستة محاور هي:

- نزع السلاح بواسطة وزارتي الدفاع والداخلية.
- الدمج الاقتصادي.
- التمكين المدني.
- إعادة الإدماج الاجتماعي.
- التعليم والتدريب في القطاع الأمني.
- الاندماج في القطاع الأمني.
- تضمنت الخطوات الأخرى أربع مراحل:
 - التسجيل والتحقق وإنشاء قاعدة البيانات.
 - المقابلات الشخصية وإدخال البيانات.
 - الوعي والتوجيه.
 - إعادة الاندماج والمتابعة.

يمكن اعتبار هذا البرنامج أساساً لبدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الأمر الذي يتطلب أيضاً برامج تكميلية أخرى، كالبرامج المستخلصة من الدراسة الأكاديمية التي أعدها مصطفى الساقزلي-أحد قادة الثوار والمدير العام للبرنامج الليبي للإدماج والتنمية- (sagezli 2018) ، وقد أظهر في بحثه أنه من الممكن تضمين مشاريع من قبيل تطوير الأعمال لمساعدة المقاتلين على الخروج من الجماعات المسلحة.

(18) سابقاً كانت تعرف باسم لجنة شؤون المحاربين

على الرغم من هذه الجهود الأكاديمية والميدانية، فإن علمية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لطالما كانت مشكلة في ليبيا، لأن الأطراف المتصارعة ذات المصالح المختلفة لا ترغب في التنازل عن قدراتها الحالية.

معظم البلدان المتأثرة بالصراعات هي أرض سهلة لتجارة الأسلحة غير المشروعة، وعلى سبيل المثال، يقول EE إن بعض المدنيين يمتلكون في منازلهم ذخيرة شخصية من الأسلحة الثقيلة التي نُهبَت من المنشآت العسكرية، بما في ذلك المركبات المدرعة والدبابات (EE).

إلى جانب المقترحات المختلفة للقضاء على مشكلة تسليح المدنيين، أقر المؤتمر الوطني العام القانون 2 لعام 2014، الذي جعل حيازة الأسلحة غير المشروعة والاتجار بها غير قانوني، وبهذا السياق، فإن "من الصراع إلى بناء الدولة: تقرير التقدم المحرز من قبل البرنامج الليبي للإدماج والتنمية بين عامي 2011 و2015"، يؤكد السياقات اللازمة لبدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحفاظ على استمراريتها في ليبيا، بناءً على فلسفة متماسكة، تؤطر التخطيط للعملية وتنفيذها⁽¹⁹⁾. ومع ذلك، يعتمد تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الثقة تجاه بنية الدولة الحالية، وبالنظر إلى انعدام هذه الثقة في ليبيا، فإن القانون رقم 2 لم يكن له تأثير كبير، وبمجرد تحقيق الدولة الليبية للقوة الكافية من خلال التوافق المشترك والإرادة السياسية، فإن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قد تبدأ.

(19) التقرير متوفر في الرابط التالي <http://www.libya-businessnews.com/wp-content/uploads/2015/07/LPRD-Progress-Report-2011-2015-English.pdf>, accessed on November 12, 2018

وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب تحقيق ثلاث علامات أساسية للتقدم في ليبيا: تشريع مبدئي، لإجبار المدنيين والجماعات المسلحة على تسليم أسلحتهم ومعداتهم إلى وزارة الدفاع، وتخضع آلية هذه العملية إلى موافقة البرلمان بعد الاستفتاء الدستوري، وقد تشجع أي عملية متدرجة ومرحلية، تترافق مع نظام فعال للعقاب والمكافآت، مثل تلقي المدفوعات من البنك المركزي، على تنفيذ سياسة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

يمثل تحقيق الإدارة الفعالة للأفراد والأسلحة والمعدات والأصول الأخرى جهوداً أخرى تكميلية لإصلاح القطاع الأمني، وإن ترافقت تلك الإرادة مع محاولات الإصلاح على مستوى الدولة عموماً، فستساعد على تحقيق برنامج شامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

إصلاح الموظفين:

إصلاح الموظفين هو جانب مهم ويمثل تحدياً لإصلاح القطاع الأمني، وتتمثل أهميته في كون أن أفراد القوات المسلحة الجديدة يجب أن يخضعوا لعملية تأهيل مناسبة، وأن يفحصوا بشكل صحيح لتجنب أي خلل في نظام الأمن، وهذا الأمر يمثل تحدياً لأن أعضاء الجماعات المسلحة الحالية إلى جانب الأفراد العسكريين غير مؤهلين، وقد يقاومون إصلاح القطاع الأمني للتمسك بمزاياهم، ولهذا السبب فإن من المتوقع أن تبدأ وزارة الدفاع الليبية مشروعاً لتحديد احتياجات التوظيف والتجنيد للمضي قدماً وفقاً للبيئة التشغيلية والعملية والتحديات والمهام وطاقم الموظفين الحاليين. تحتاج وزارة الدفاع والقوات المسلحة الليبية إلى بدء عملية شاملة لإصلاح الأفراد، آخذة في الحسبان المخاوف السياسية والمتطلبات التشغيلية والمطالب العامة وموافقة جميع الجهات المسلحة (الرسمية

وغير الرسمية).

يتطلب المشروع الشامل تحديد كل وحدة عسكرية في القوات المسلحة لإعداد قائمة الملاك، وإدخال كل فرد من الأفراد أو المجندين فيها بعد عملية الفحص، يمكن بعدها اختيار الموظفين لمختلف المهن والوحدات، ونقلهم إلى الإدارات الحكومية الأخرى، وإعادة تدريبهم أو تقديم المساعدة لهم وتحفيزهم للانضمام إلى القطاع الخاص، إضافة إلى ذلك ينبغي تصميم نظام للتقاعد لحث الضباط المسنين وغير المؤهلين على التقاعد مع تعويض تقاعدي كامل، أما الباقون في الخدمة فقد يتطلب الأمر عرضهم على خدمات الإدارة المهنية، للتأكد من حصولهم على التدريب والتطوير الذي يحتاجون إليه، إضافة إلى الراتب والمزايا التي يستحقونها.

الرسم البياني 4-1: يوضح المسار المحتمل لإصلاح الموظفين.



الرسم البياني 4-أ: المسار إصلاح الموظفين

نظام الأسلحة والمعدات والأصول واللوجستيات:

إلى جانب إصلاح الموظفين، يتطلب إصلاح القطاع الأمني تحولاً هيكلياً من التكوينات غير النظامية إلى التكوينات

النظامية من حيث الأسلحة والمعدات والأصول، وسيحتاج النظام اللوجستي الحالي لوزارة الدفاع إلى تحديث بما يتلاءم مع النظام الجديد للمعارك والقتال. والقضية الحاسمة أمام الشروع في التحول هي عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي قد تكون عائقاً أمام سرعة الإصلاح ولكنها ضرورية أيضاً من أجل استقرار ليبيا.

سوف يبحث هذا القسم القدرة المثالية والضرورية للقوات المسلحة الليبية، حيث يتطلب بناء القدرات لقوات مسلحة ليبية تتسم بالكفاءة موارد تسليح حديثة تستجيب لمعادلة تكلفة كفاءة الردع. وتبدأ دراسة نظام الأسلحة والمعدات والأصول واللوجستيات بتحليل "الاحتياجات" الأولية ومقارنة ذلك بما تملكه القوات المسلحة الليبية، وبما أن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تنزع سلاح المدنيين، فإنه يمكن نقل الأسلحة الصالحة للاستخدام إلى القوات المسلحة والشرطة. انظر توضيح الإجراء المتوقع لنظام الأسلحة والمعدات والأصول واللوجستيات في الرسم البياني التالي (5)



الشكل البياني 5: نظام الأسلحة والمعدات والأصول واللوجستيات لليبيا

يعتمد تحليل احتياجات القوات المسلحة على المهام المتوقعة

وفقًا للتعبئة المخطط لها، وبما يستجيب للبيئة الأمنية الحالية والتهديدات المستقبلية المحتملة، فالتهديدات هي المدخلات الأساسية، والبيئة التشغيلية هي متغير مستقل. يتعين على نظام الأسلحة والمعدات والأصول واللوجستيات في ليبيا موازنة القدرات مع التضاريس الجغرافية والطقس والديموغرافيا والمتغيرات الأخرى المتداخلة، ومن أجل تلبية المتطلبات الناتجة عن تحليل "الاحتياجات"، يجب الشروع في أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشكل مسبق. الخطوة الأولى هي الحصول على قائمة كاملة بمخزون القوات المسلحة الحالية لمعرفة ما تملكه القوات المسلحة الليبية من حيث الموارد، وتقييم وظيفي لما هو مطلوب لتحقيق المهمة، واستعداد القوات لاستخدامها.

ستحتاج وزارة الدفاع الليبية إلى تحديث قائمة الجرد بعد عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لمعرفة توافق المخزونات بعد التحديث مع الاحتياجات الفعلية والمتوقعة. كما يجب تقييم برنامج المشتريات والصيانة وتحديثه حسب الضرورة حتى تكون الأسلحة والمعدات والأصول الموجودة فعالة وجاهزة للمهام التي تسند إلى القوات المسلحة، وكذلك يجب تجديد أو إنشاء مراكز الصيانة والمستودعات في مدن محددة لإدارة الإمدادات للوحدات القتالية ووحدات الدعم.

المخابرات العسكرية:

المخابرات العسكرية قدرة لا غنى عنها في ليبيا بسبب مساحة الأراضي الليبية ذات السيادة البرية والبحرية والجوية، ولدى وزارة الدفاع إدارة للمخابرات العسكرية، رغم أن قدرتها محل شك فيما يتعلق بالعقيدة والهيكل متعدد التخصصات والخبرات المطلوبة، لذلك يجب بناء بنية استخبارات عسكرية

فعالة في جميع أنحاء ليبيا، على أساس البنية العسكرية والأمنية المقترحة وهيكلية القوات المرتبطة بها، والأصول المطلوبة من المخابرات العسكرية.

ينص القانون 11 على أن وزارة الدفاع هي المسؤولة عن سياسة الدفاع، ولكن رئيس الأركان العامة مسؤول عن تنفيذ السياسات على أرض الواقع، ويمكن إبقاء المخابرات العسكرية في إطار رئاسة الأركان العامة، بدلاً عن وزارة الدفاع، ليمثل جهازاً لتحديد التهديدات ومراقبتها، وتحليل البيئة العملية المحتملة والديناميكيات الأخرى للنزاعات المحتملة، علاوة على ذلك قد يكون لكل دائرة قدراتها وإمكاناتها الاستخباراتية العسكرية، بحيث تكون خاضعة لتحليل الاحتياجات المطلوبة. لا يرتبط إنشاء نظام للمخابرات العسكرية في ليبيا بالمستوى الإستراتيجي فحسب، بل يرتبط أيضاً بأنظمة التشغيل في ساحة المعركة، وبعكس ذلك ستقتصر الاستخبارات العسكرية على مقرها في طرابلس وعلى متابعة المصادر المفتوحة. يمكن تحديد الأصول بناءً على احتياجات الخدمات وكذلك المهام المطلوبة، وعلى سبيل المثال، قد تستفيد القوات البرية من الاستخبارات العسكرية لتحديث الخطط، بعد تجميع وتقييم المعلومات المتعلقة بخطط الحرب، إلى جانب مراقبة وتقديم الإنذارات المبكرة باختراقات الحدود والانتهاكات.

الاستخبارات العسكرية ليست جهاز مخابرات على مستوى الدولة، التي هي مسؤولية جهاز الاستخبارات الليبي وجهاز الاستخبارات العامة، كما أنها لا تتعامل عادة مع مسائل مكافحة الجريمة التي تخضع للشرطة، وعليه ينبغي أن توجه إلى الأنشطة العسكرية المشروعة، وجمع المعلومات ومعالجتها لإعداد خطط الدفاع، ولا ينبغي أن تستخدم ضد الشعب الليبي، ومن ثم فإن

نظام الرقابة إلزامي لتوجيه جهود الاستخبارات العسكرية إلى المهام المناسبة وضمان مشاركة المعلومات بالطريقة الصحيحة، كما يجوز للبرلمان والرئاسة والوزارة التحكم في الأنشطة والحد من الاستخبارات العسكرية في حال وجود مخاوف بشأن طريقة استخدام هذه الأصول.

التدابير الناظمة للقوات المسلحة:

يحتاج كل بلد إلى قوانين ولوائح لنظامه الأمني، وليبيا أدعى إلى هذه الحاجة بشكل خاص كونه بلدا ذا بنية أمنية هشّة ي مواجهة الصراعات، كما تحتاج ليبيا إلى تصميم نظام للقانون العسكري يعتمد على القانون العام، لوضع اللوائح والتوجيهات لجميع جوانب العمل العسكري.

يجب أن يبدأ التسلسل الهرمي القانوني من خلال قيام البرلمان بتحديث القوانين ذات الصلة، ثم تحديث وإنشاء لوائح جديدة حسب الحاجة، فالأمر متروك لمجلس الوزراء ووزارة الدفاع لإصدار اللوائح والتوجيهات.

وتتحمل رئاسة الأركان العامة مسؤولية مباشرة عن تنفيذ سياسة وزير الدفاع وإصدار التوجيهات والأوامر اللازمة التي تترتب على ذلك، وابتداء ستحتاج ليبيا إلى قانون بشأن إصلاح القطاع الأمني، يحترم هيكل الأمن القومي ويرسم مخطط الإصلاح، وتحتاج أيضًا إلى قانون الخدمة العسكرية المحدث المتضمن للمهام والسلطات والمسؤوليات والواجبات والحقوق. يبدو أن هناك حاجة عاجلة لقانون العقوبات العسكري وقانون الأفراد العسكريين للتشريعات الحالية، مثل القانون رقم (37) لعام 1991 بشأن قانون العقوبات العسكري، بحيث تكون هذه القوانين واللوائح متماشية مع الإصلاح.

من المهم للغاية مراجعة الخلط الحاصل حالياً في القوانين

واللوائح الموروثة من عهد القذافي، مع تلك الصادرة خلال الفترة الانتقالية، والعمل على إعادة تصنيفها من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على الإصلاح الأمني.

التدريب والتعليم والعقيدة:

تفتقر ليبيا إلى مستوى كافٍ من التعليم العسكري ومرافق وبرامج التدريب، ففي الوقت الحالي تتبع العقيدة القتالية والتدريبية الموجودة لمذهب عسكري سوفيتي قديم جداً لا ينطبق على أنواع الصراعات الحالية.

أكد الأشخاص الذين قابلناهم دون استثناء الحاجة إلى تثقيف العسكريين والشرطة بالمؤهلات المناسبة، ولكن في المقابل هناك عدد محدود من مرافق التدريب والمدارس العسكرية، مع عدم كفاية البرامج. (CC ، 2018)

يمكن في البداية تعزيز احتياجات الدفاع الليبية من خلال التجديد، وإذا لزم الأمر إنشاء أكاديميات عسكرية ومراكز تدريب، كما يمكن الحصول على المساعدة المطلوبة لكليات الحرب ومراكز التدريب والمدارس المهنية من بلاد محددة أو منظمة دولية بعينها، بإرسال عدد محدود من الطلاب إلى بلدان أخرى، وينبغي أن يقتصر على تلبية الاحتياجات العاجلة لوزارة الدفاع، والأهم من ذلك هو إعادة تفعيل المدارس العسكرية ومراكز التعليم لدعم الإصلاح الأمني، وذلك عبر الإسهام المباشر في إجراءات تأهيل المتدربين. (CC ، 2018)

الميزانية:

في سياق المقابلات كان واضحاً أن مسألة التمويل قضية رئيسية، حيث يدفع البنك المركزي معاشات أفراد المجموعات المسلحة الحالية، التي تسجل بموجب أي مرسوم صادر عن أي من صناعات القرار المتعاطفين، أو التي تدمج نفسها في مجموعة مسلحة أخرى.

وفي المقابل، يمكن إعاقة عمل أي جهة أمنية ليبية بسبب إلغاء تمويلها في حال عدم رضا أي من صانعي القرار عن أنشطتها. وبدلاً من الالتزام والإشراف المؤسساتي فإن آليات الدولة القائمة ومؤسساتها هي عرضة دائماً لخطر التعرض للتخفيضات في الميزانية على أساس النزوات الشخصية فقط، لذا تحتاج ليبيا إلى قانون لتمويل القوات المسلحة وكيفية لتحقيق الميزانية التي ستحمي النظام من التدخل الخارجي. أحد العناصر المهمة في الإصلاح الأمني هو فرز الرواتب العسكرية وغيرها من التعويضات، كما نوقش في الفصول السابقة، ويعد من أسباب الاستقطاب الحالي في ليبيا أن الحوافز المقدمة للجماعات المسلحة في الغالب أكبر من حوافز موظفي الحكومة الليبية النظاميين.

يجب أن يتضمن إصلاح شؤون الموظفين تحسناً لمرتبات الجيش، بما يساعد أفرادَه على أن يكونوا مخلصين فقط للدولة والدستور وليس لبعض الوسطاء الآخرين، وسيشجع ذلك أيضاً أعضاء الجماعات المسلحة الجادين في الحصول على وظيفة في مجال الأمن على تحديد الخدمة الحكومية الرسمية كخيارهم الأول، ولهذا فإنه يجب أن يسلم البنك المركزي مسؤولية دفع معاشات ومستحقات الموظفين الحكوميين إلى وزارة المالية، وبخلاف ذلك فإن إدراج اسم شخص على جدول الرواتب ستكون مسألة عرضة لابتزاز محتمل (RR 2018)

أمن الحدود والسواحل

تحد ليبيا ثمانى دول مجاورة بحدود برية تبلغ 4500 كيلومتر، رُسمت الحدود في نهاية عهد القذافي، رغم أنها لا تزال غامضة في معظم المناطق. إضافة إلى أن الروابط عبر الحدود من قبيل القرابة والروابط القبلية تجعل الحدود بلا معنى في نظر عديد

من الليبيين، وخاصة في الجنوب. وفي ذات الوقت، فإن أنشطة التهريب هي مصدر دخل أساسي لعدد من السكان المحليين. تقع مسؤولية حماية الحدود على عاتق الجيش الليبي، على أن تحفظ الجماعات المسلحة المحلية الأمن في المناطق الحدودية عند البوابات أو نقاط الدخول الحدودية، وأما في الوقت الحالي فإن الخط الحدودي غير مؤمن أو متابع، علاوة على ذلك، لا يوجد وعي لدى الجمهور المحلي إزاء المعالم التي يمتد عليها الخط الحدودي الدقيق، لأن طبيعة الجغرافيا (98٪ صحراوية) لا تساعد في ذلك، ولا تتناسب مع نشر وحدات أمن الحدود، وعليه تتدفق جميع أنواع التهريب إلى ليبيا في طريقها إلى البحر الأبيض المتوسط. (BB1، 2018)

وعلى الجانب الآخر، يقع الأمن الساحلي تحت مسؤولية البحرية الليبية، وتلقت ليبيا تعهدات من الاتحاد الأوروبي، وخاصة إيطاليا، للمساعدة في تأسيس الأمن البحري، والجهد الرئيسي لمنع الاتجار بالبشر وضمان أمن حقول النفط ببذل في الشمال للسيطرة على المناطق الساحلية في ليبيا، وفي غياب البحرية الليبية تشكل خفر السواحل باستخدام قواطع خفر السواحل التي قدمتها إيطاليا وقبلها فرنسا.

السؤال يكمن فيما إذا كان ينبغي لليبيا تجديد ترتيباتها الأمنية على الحدود والساحل أو الإبقاء على الهيكل الحالي للاستجابة للتوغلات الحالية والأنشطة غير القانونية؟

نظام الأمن الحدودي والساحلي الحالي فريد من نوعه، إذ تحمي وحدات تابعة لوزارة الدفاع كلا من البر والساحل، ومع ذلك فإن الحدود البرية تخضع فقط لسيطرة الجماعات المسلحة بسبب غياب الوحدات من القوات البرية المسؤولة عن أمن الحدود.

من ناحية أخرى، تتحكم الجماعات المسلحة المحلية في البوابات الحدودية ما يسهل حتما عملية الفساد، وفي المقابل فإن الأمن الساحلي، الذي تشجعه دول الاتحاد الأوروبي للقضاء على الاتجار بالبشر وكذلك حكومة طرابلس لتأمين حقول النفط، يمكن اعتباره أكثر فاعلية مقارنة بوحدات الحدود البرية. يمكن اتباع نموذج لدورات تدريبية محتملة لبناء نظام أمن حدودي وساحلي، ويبقى السؤال الأولي هو: من سيتولى مسؤولية أمن الحدود والساحل الليبيين من حيث القيادة والسيطرة؟ وذلك كما هو مبين في الجدول ١٠

جدول - ١٠: خيارات القيادة والسيطرة لأمن الحدود والسواحل

الجهة	الإيجابيات	السلبيات
وزارة الدفاع	الهيكل الحالية داعمة فعالة من حيث التكلفة تنقل الموظفين يحد من الفساد القابلية مساعدة	- العسكريون من مدن مختلفة قد لا يكونون مقبولين من قبل السكان المحليين - يتوقع أن يصبح الجيش بمنزلة قوات الأمن في مواجهة التهريب
وزارة الداخلية	القوات الأمنية لديها سلطة مواجهة الأنشطة غير القانونية إدراج الأفراد المجندين محلياً في التعيينات	حاليا لا توجد جاهزية تحتاج إلى إمكانات وقدرة إضافية

<p>جهات مستقلة تحت مكتب رئيس الوزراء</p>	<p>يمكن تحقيق الاحترافية إدراج الأفراد المجندين محلياً في التعيينات</p>	<p>بناء المؤسسة من البداية سنوات طويلة في الخدمة قد تسهل الفساد</p>
------------------------------------------------------	---------------------------------------------------------------------------------	-----------------------------------------------------------------------------

في البداية يجب تقييم الخيارات فيما يتعلق بالاحتياجات الملحة، وتكمن المشكلة الرئيسة على الحدود في الأنشطة غير القانونية، وعليه يجب تأمين جميع الحدود ضد أي نوع من التسلل. لهذا الهدف فإن بناء هيكلية جديدة أو إعادة توجيه الأمن الحدودي والساحلي إلى هيكلية جديدة سيكون عملية تستغرق وقتاً طويلاً، ووفقاً للإصلاح المرحلي، قد تتولى وزارة الدفاع المسؤولية عن الحدود والسواحل في المراحل الأولية. ومع ذلك، يمكن اختيار أي من الخيارين المتمثلين إما في جعل وزارة الداخلية تدير عملية مراقبة الحدود كاملة أو بناء وحدة متخصصة لحمايتها، اعتماداً على الترتيبات السياسية، وعلى الجانب الآخر، فإن البوابات الحدودية والموانئ يجب أن تديرها وزارة الشؤون الداخلية وهيئة الجمارك التابعة لوزارة المالية، إضافة إلى ضرورة تحديد الجهات المسؤولة فإن خط الحدود والساحل الليبي الطويل يتطلب أنظمة دوريات ورقابة إلكترونية لمنع الفساد وتحديد المتسللين وضبطهم.

الأمن الداخلي:

يعتبر هيكل الشرطة الحالي مشتتاً مع ضعف القدرة على التنفيذ. (DD، 2018) ورغم حياد الشرطة في أحداث الثورة فإن نظامها همش بعدها. (DD، 2018)، ومع اقتصار عمل الموظفين حالياً على الأعمال الورقية، فإن جهاز الشرطة عاجز على منع الجريمة وتحقيق الأمن والنظام، كما يجادل سياسي ليبي سابق

رفيع المستوى، ولذا فإن هناك حاجة ماسة إلى إصلاح شامل لوزارة الداخلية. (FF، 2018)

من الضروري وجود بيانات كافية عن الديموغرافيا والخصائص الحضرية والشبكات الإجرامية والعجز في هيكلية الأمن الداخلي لإصلاح وزارة الشؤون الداخلية، ويتطلب مثل هذا المسح عادة سنوات عدة من دراسة المجتمع بمنهجية بحثية متماسكة، (SS، 2018)، ومع ذلك فإن الحاجة الملحة إلى إقامة النظام تعني أن جهود الإصلاح يجب أن تبدأ باستخدام التشريعات الحالية.

وفقاً لمسودة الدستور، فإن الهيئة الرئيسية المسؤولة عن تأسيس النظام في ليبيا هي مجلس الوزراء تحت قيادة الرئيس والسلطة التنسيقية لرئيس الوزراء، وفي هذا السياق، يتمتع وزير الشؤون الداخلية بسلطة ومسؤولية إنشاء ليبيا آمنة تقدم تقاريرها إلى هذه الهيئات وفقاً للمرسوم رقم 492 لعام 1970 (قرار مجلس قيادة الثورة بشأن تنظيم الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية) وما بعد الثورة من مراسيم، مثل المرسوم 145 لعام 2012، ومما يشير إلى وجود نية للاضطلاع بهذه المهمة إنشاءً وزارة الداخلية بعد الثورة مؤسسات، مثل قرار مجلس الوزراء الصادر بتشكيل وكالة مكافحة الهجرة غير القانونية رقم 386 لعام 2014، أو قرار تشكيل قوات حماية مقر مجلس الوزراء.

لكن المشكلة في ليبيا ليست في وضع وزارة الداخلية، بل في عدم وجود قانون محدث لتنظيم الهيكلية الأمنية الداخلية الشاملة، بما في ذلك العلاقة بين المركز والمناطق، ولا يوجد في ليبيا حالياً مدير عام للشرطة، يشرف على الشرطة كافة بما يساعد على وجود بنية مركزية للشرطة. وفي الوقت نفسه يوجد جسم مشتت من وحدات الشرطة التي لا يوجد تنسيق جيد بينها ولا تعمل بكفاءة.

يُعيّن المديرين في وزارة الداخلية بموافقة رئيس الوزراء ووفقًا لاقتراح من الوزير، الأمر الذي يسمح له باستخدام الموظفين الذين يريدون العمل معهم فقط، وإلى جانب هذه القضايا فإن ميزانية شرطة المحافظات لم تعد تصرف من الوزارة بل من خلال التمويل المناطقي، ما يقلل من السيطرة المركزية. (SS ، 2018)

تخضع الشرطة في المحافظات لقيادة ورقابة البلديات، بينما اعتمدت الجماعات المسلحة للانتشار وأداء مهام الشرطة في معظم المدن، وبسبب غياب منصب المدير العام للشرطة إلى جانب عدم التكامل والتنسيق، فإن هيكل شرطة منقسم وغير قادر على أداء مهامه فيما يتعلق بالتحقيق في الجرائم، كما لا يتشارك قاعدة بيانات مشتركة، أو يقدم خدمة موحدة باستثناء إصدار جوازات السفر، وفي المجمل تؤدي العيوب الهيكلية إلى مشاكل في الانضباط وتوحيد الخدمات.

ويتمثل الحل الفوري في جعل الأمن الداخلي تحت المسؤولية الكاملة للوزير، مع إخضاع جميع قوات الأمن "المسلحة" لسلطته. قد تكون هناك نزاعات في المراتب العليا من الدولة بشأن العدالة والشرطة والجماعات المسلحة، لكن يبقى الأمل أن تحل من خلال الحوار، ووفقًا لمسودة الدستور قد يتولى وزير الداخلية مسؤولية إصلاح هيكل الشرطة، ولتحقيق ذلك يجب توضيح واجبات الشرطة الليبية من أجل تحديد الهياكل المطلوبة.

مهمة الشرطة كما ذكر أعلاه، هي إنشاء النظام والحفاظ على الأمن لضمان سلامة الأفراد الليبيين والجمهور من خلال فرض الفضيلة. (Das ، 2003) المهام مستمدة من القانون رقم 10 لعام 1992 بخلاف مجلس الوزراء رقم 145 لعام 2012، ويؤكد

القانون مهمة الشرطة على النحو المذكور في الرسم البياني 6.

المادة العاشرة: الشرطة هيئة مدنية نظامية تابعة للجنة الشعبية العامة للعل تتولى تنفيذ الخطط المتعلقة ببرامج الأمن الشعبي، والمحافظة على أمن الجماهيرية والنظام العام وحماية الأرواح والأعراض والأموال.

المادة الحادية عشرة: تختص هيئة الشرطة بمنع الجرائم وضبطها ومتابعتها وتنظيم المرور وشنون الإصلاح والتأهيل وأعمال الدفاع المدني، وأعمال الجوازات والجنسية والبطاقات الشخصية وشنون الأجانب وغيرها من الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في التشريعات النافذة.

الرسم البياني - 6: الشرطة الليبية في القانون 10 لعام 1998

يشير القانون إلى مهمة الشرطة الأساسية، وعلى الرغم من أن القانون يعبر عن الدوافع الأيديولوجية لعهد القذافي (على سبيل المثال، رأس حربة وكالة الأمن هم المتطوعون المسلحون غير المتفرغين) فإنه لا يشير بوضوح إلى كيفية إدارة هذا النظام.

كما أُعلن أن السلطة العليا فوق الشرطة هي لجنة العدل العامة، وليس وزارة الداخلية، وعليه يجب تحديث القانون الحالي، الذي يعد إرثاً من فلسفة القذافي، لبناء نظام شرطة فعال وراذع يتفق مع عملية الإصلاح.

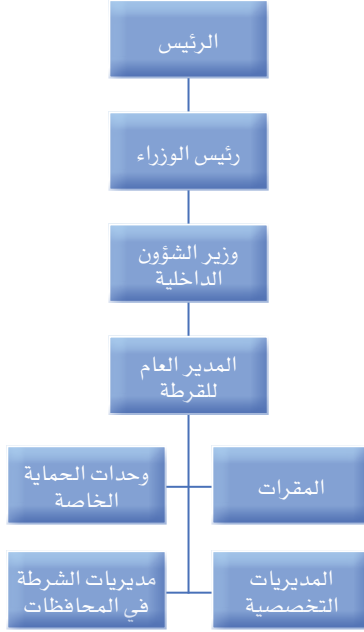
من أجل إنشاء هيكلية فعالة، قد تكون نقطة الانطلاق هي تحديد آلية صنع القرارات الإستراتيجية للشرطة، بصفتها وكالة أمنية تنفيذية توكل إليها مهام إنفاذ الأمن، تقدم قوة الشرطة تقاريرها إلى وزارة الشؤون الداخلية، على الرغم من أن لديها أيضاً قنوات لرفع التقارير تستند إلى المهام على المستوى المحلي إلى السلطات القضائية لتنفيذ قراراتها وكذلك إلى المحافظين والمجالس والبلديات، ومن المأمول أن تكون هيكلية الشرطة المقترحة وكالة حكومية تعمل على المستويين الإستراتيجي والمحلي.

يجوز للأجهزة الإدارية والقضائية المحددة تكليف الشرطة بمهام محددة وفقاً للتشريعات ذات الصلة، وعليه يجب إنشاء نموذج مركزي في المراتب العليا، وذلك على شكل طبقات، بحيث يرتبط الجهاز بأجهزة الحكومة المختلفة الموازية من الأعلى حتى الطبقات الموازية الدنيا، لذلك يجب أن يكون النموذج مركزياً في المستويات العليا مع الاستجابة أيضاً للسلطات المحلية والأجهزة الحكومية الموازية.

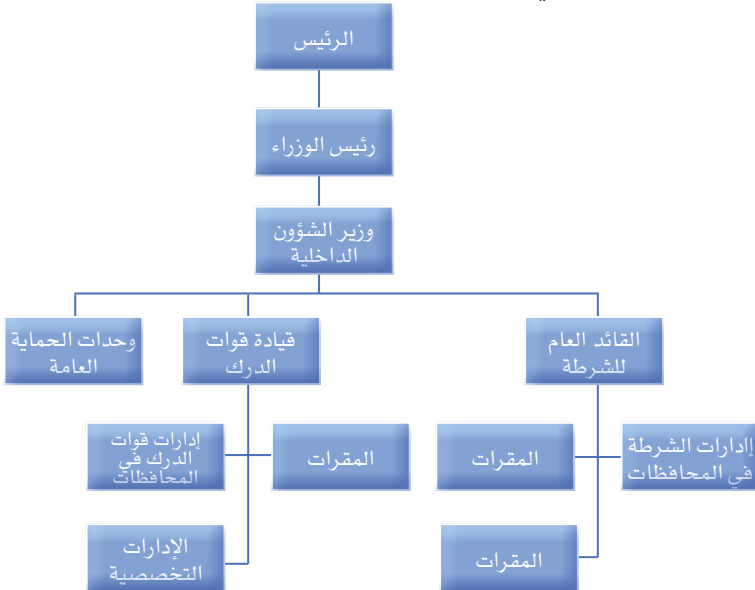
بالنظر إلى اختلاف متطلبات الأصول والخبرات، قد يكون من الضروري التمييز بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية التي قد تتطلب انتشاراً لقوات الدرك، وصحراء ليبيا الواسعة والمتميزة تعني أن المناطق الحضرية تتركز داخل المناطق الصالحة للسكن، التي تجعل المدن أكثر اكتظاظاً وتركزاً.

قد يُنظر إلى قوات الدرك أيضاً على أنها أداة لدعم قوات الشرطة الحضرية في حالة الاضطرابات الجماعية، ومن وجهة نظر جغرافية، لا تحتاج ليبيا إلى قوات الدرك، رغم أنه بناءً على التوجهات السياسية قد يكون هناك خيار لبناء قوة منفصلة عن الشرطة. كما يجادل BB، ينبغي تنظيم قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية فيما يتعلق بالهيكل الإداري وفقاً للتشريع.

وفقاً للنقاش المذكور أعلاه، يمكن بناء نماذج مختلفة وبديلة في ليبيا كما هو موضح في الرسمين 7 و8.



الرسم البياني - 7: نموذج 1-لوزارة الشؤون الداخلية



رسم بياني - 8: نموذج 2 لوزارة الشؤون الداخلية في ليبيا

إذا ما جرت مقارنة النموذجين مع الهيكل الحالي لوزارة الداخلية الليبية، مع الأخذ بعين الاعتبار العناصر المتداخلة، فإن ميزات وعيوب كل من النموذجين يجب تحديدها والعمل على مقارنتها. الجدول -11 يقدم مقارنة لكلا النموذجين

نموذج -2	نموذج -1	
من قبل الشرطة	من قبل الشرطة	أمن المناطق الحضرية
من قبل الجاندرما	من قبل الشرطة	أمن المناطق الريفية
مركزي	مركزي	وحدة القيادة
فعال جداً	فعال	منع النزاعات
نظامي تدريب	نظام تدريب واحد	تدريب الأفراد
نظامي خدمات لوجستية	نظام خدمات لوجستي واحد	الخدمات اللوجستية
لائحتان	لائحة واحدة	التعديلات اللائحية
ميسر	محصور فقط في الشرطة، وبحاجة لجهاز أمني إضافي	حماية المنشآت الحساسة في المناطق الريفية

جدول -11: مقارنة نموذجي (1 و2) لوزارة الداخلية الليبية
كما يتضح من الجدول، لن يكون كلا النظامين مستدامين على المدى الطويل، خاصة إذا كانت الخصائص الحضرية والريفية معتبرة في المقارنة.

تتطلب تضاريس الصحراء في ليبيا والتجمعات في المناطق الحضرية نظامين أمنيين مختلفين، يستندان إلى قوات الدرك والشرطة. قد توفر بنية الأمن الداخلي المكونة من شقين توازناً بين قوات الأمن بحيث لا يعتمد نظام الأمن بأكمله على وكالة

واحدة.

تحتاج البنية التحتية الحساسة (خطوط نقل الطاقة، حقول النفط، المشاريع الإستراتيجية، الطرق والموارد المائية) إلى الحماية في المناطق الريفية عن طريق قوات الدرك المجهزة تجهيزاً مناسباً، وذلك باستخدام تجهيزات المراقبة والاستطلاع عالية التقنية، ولهذا تحتاج ليبيا إلى بنية أمنية داخلية مركزية ذات شقين تحت الحكم الديمقراطي ومصممة للاستجابة لاحتياجات وتطلعات الجمهور.

يبدو النموذج 2 الخيار الأكثر فعالية من حيث التكلفة والواقعية لليبيا، كما يوافق (BB) من ناحية أخرى، كما يقول SS فإن قوات الدرك غير موجودة حالياً وتحتاج إلى بذل جهد إضافي (SS) ونتيجة لذلك، يجب أيضاً مراجعة واستقراء خصائص بنية قوات الدرك المرغوبة لإنشاء هيكلية مثالية، ويمكن أيضاً تطبيق معايير مماثلة لما سبق تطبيقه على وزارة الدفاع لتحديد الترتيبات التي يمكن اقتراحها، وذلك على النحو الآتي:

القيادة والتحكم:

وزارة الشؤون الداخلية هي السلطة التي يجب أن تقوم بتنسيق مؤسسات الأمن الداخلي، وجعلها مركزية، وقد تسببت ديناميكيات ليبيا الداخلية في بناء القيادة السياسية تشكيلات أمنية لأغراض محددة، وحاكياً توفر الجماعات المسلحة الأمان بأي طريقة تختارها من خلال الضغط على صانعي القرار، وكما أشرنا إليه في الفصل السابق فإن اشتراك الجماعات المسلحة في مسؤولية الحفاظ على الأمن العام قد جعل الشرطة غير فعالة في أداء واجباتها.

وفق مشروع الدستور فإن الرئيس يعتبر السلطة النهائية المسؤولة عن الأمن، ويقدم وزير الشؤون الداخلية تقاريره إلى

رئيس الوزراء، وهو المسؤول أيضا عن قيادة ومراقبة البنية التحتية للأمن الداخلي، ويمكن أن تكون عملية ترسيخ مركزية الأمن بجعل وزير الشؤون الداخلية صانع القرار الوحيد تحت إشراف رئيس الوزراء. (SS، 2018)

لا يوجد لدى الشرطة حالياً مديرية عامة لها مقر مركزي يتيح لها إضفاء الطابع المؤسسي عليها، وهذا يسمح بنشوء هيكل مقسم قائم على كيانات محلية وباستمراره على حساب قوة أمنية مركزية فعالة وذات كفاءة أمر مشكل، فالقيادة وبنيتها المحددة بوضوح ستجعل الشرطة أكثر مساءلة.

يمكن للمديرية العامة للشرطة تصميم وتنسيق عمل قوات الشرطة مع قيادة المقاطعة لتوجيه الأنشطة في مجالات مسؤوليتها. وفي ضوء ذلك تخضع ظروف عمل الشرطة، بما في ذلك التعيينات لرقابة المديرية العامة. قد يعطي المحافظون بعض المهام وفقاً لمسؤولياتهم بموجب المادة 8 من القانون 59 (2012).

مهمة أخرى من مهام الشرطة هي إجراء تحقيقات جنائية وإبلاغ السلطات القضائية، وفي هذه الحالة يتمتع المدعي العام بسلطة توجيه الشرطة للبدء بتحقيق أو مراجعة وإنهاء تقرير تحقيقات الشرطة، وعلى الرغم من أن المدعي العام يمكنه توجيه مهام للشرطة فإنه غير مخول بإدارة أو توجيه إدارات الشرطة في المقاطعة.

يجب أيضاً مراجعة عمل الشرطة القضائية التابعة لوزارة العدل، التي يتمثل دورها في مراقبة السجون وخدمة المحاكم، لمعرفة ما إذا كانت هذه الضرورة ضرورية أم لا⁽²⁰⁾.

قرار وزير العدل رقم (1960) لسنة 2013 بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي (20)

تصميم هيكلية موحدة للشرطة، بديلاً عن هيكلية منقسمة، مطلوب من أجل تحقيق سيطرة مركزية، وقد يؤدي وجود هيكلية أمنية بديلة في المحاكم والسجون إلى إنشاء مراكز قوى بديلة قد يتحدى بعضها بعضاً في مجالات مسؤوليتها .
أخيراً، الشرطة الليبية ليست منقسمة ومسيسة على المستويات الدنيا، ولكنها منقسمة على المستويات العليا بسبب المنافسة السياسية للقادة الإقليميين. (RR، 2018) هذا الفرق سيساعد على توحيدها تحت هيكلية وقيادة موحدة، وبالمثل يجب تنظيم قيادة الدرك بترتيبات مماثلة تحت سلطة وزارة الشؤون الداخلية.

التنظيم وهيكلية القوات:

تحتاج الهيكلية المركزية إلى مقر يسهل المراقبة المركزية ويعمل كمستودع لتراكم الخبرة في التحقيقات الجنائية. (RR ، 2018) ويمكن اختيار منطقتين أو ثلاث مناطق أخرى لإنشاء مقر إقليمي من أجل أن تكون هناك وحدات متخصصة تخدم شرطة المحافظات، ويحمل مثل هذا التنظيم نوعين من الهيكل التنظيمي .

يجوز للسلطة المركزية بناء مقرات الشرطة المناطقية في المحافظات وذلك لتوجيه مديريات محددة، أو قد تقدم جميع المديريات تقاريرها مباشرة إلى المديرية العامة، هذه الخيارات هي مسألة ترجيح سياسي، وسوف يكون خيار ربط المديريات في المحافظات بالإدارة العامة محل ترحيب المجتمعات المحلية في تلك المدن. ومن ثم كما يرى BB، قد يكون عدد مديريات

الشرطة بعدد المحافظات، والبلديات من ناحية أخرى مسؤولة عن توفير الخدمات للشعب الليبي وليس الأمن، مما يجعلها غير مؤهلة لقيادة هيكلية الشرطة، على النحو المذكور في المادة 9 من القانون 59 (2012).

إضافة إلى ذلك قد يحتفظ بالمديريات العامة التخصصية، مثل شرطة المراكز الحدودية التابعة لوزارة الداخلية، وذلك لمزيد من التخصصية. (SS، 2018)

موظفو الشرطة:

يجب أن يكتسب أفراد الشرطة، على غرار أفراد الجيش الليبي، سمعة جيدة ليمثلوا رادعاً فعلياً، ويمكن تشكيل سمعة أكثر مهنية للشرطة ضمن الجمهور الليبي عن طريق الانضباط والتعليم، لذلك تحتاج الشرطة الليبية إلى عملية تدقيق وفحص، كما يجب منح أفراد الشرطة مزايا كافية لمواجهة إغراء المجرمين وخدمة الجمهور الليبي كافة بدلاً من أفراد.

يجب تصميم عملية التوظيف والفرز تصميمًا يجعل من أفراد الشرطة متفرغين خلال نوبات العمل دون أن تزامهم مهنة أخرى، لذلك يجب أن تكون القوة العاملة متوازنة حسب عدد السكان والاحتياجات، كما هو الحال مع وزارة الدفاع، وينبغي إنشاء قوائم التوظيف وفقاً للمهام والتخصصات والبيانات الإحصائية المحددة في التاريخ الإجرامي للمنطقة وأي عوامل أخرى ذات صلة.

مستوى التوظيف والفرز هو نقطة إشكالية بالنسبة للشرطة، فالعدد الفعلي لقوات الشرطة يقارب الـ 120 ألف منهم 20 ألفاً من موظفي الخدمة المدنية، و 10 آلاف من الموظفين الإداريين و 90 ألفاً من عناصر الشرطة الميدانيين، ويعملون بنظام نوبات

العمل، وفيها كل يوم تقابله ثلاثة أيام عطلة، ما يجعل الرقم الفعلي 22500 في الخدمة في يوم واحد، وإذا قسمنا اليوم إلى ثلاث نوبات، فسيكون حوالي 7500 ضابط شرطة في الخدمة في وقت واحد (SS)، لذلك ينبغي أن يركز الإصلاح أيضاً على إيقاع العمل للشرطة.

يتمثل الاقتراح الخاص بهذه المشكلة في جعل ضباط الشرطة يعملون لمدة 12 ساعة في اليوم مع تقديم مزايا شخصية لهم كتعويض من حيث الأجور المرتفعة، وفي هذه الحالة قد يرتفع العدد الفعلي لضباط الشرطة في الخدمة باليوم الواحد إلى حوالي 45 ألفاً، الأمر الذي قد يجعلهم ملتزمين أكثر بمهامهم.

تمثل طرابلس حالة اختبار لمستوى توظيف الشرطة، حيث يقدر عدد ضباط الشرطة بحوالي 14 ألفاً، أي إن شرطياً واحداً لكل ثمانية مواطنين، إذ دربت قوة شرطة طرابلس عدا غير معروف من الضباط، سواء كانوا من خريجي المدارس الثانوية أو المهنية.

ومع ذلك فإن تدريب ضباط الشرطة على مدار السنوات السبع الماضية قد زاد من مستوى التوظيف إلى درجة أصبح سبباً في البطالة المبطنة، وتتجلى المشكلة في أن شرطة طرابلس لم تنفذ أي خطط للتقاعد خلال الفترة نفسها، ما أدى إلى تضخم الموظفين في المدينة، (RR) لذلك ينبغي أن يركز أي إصلاح على تحسين مستوى المؤهلات أثناء تقاعد الضباط في نهاية حياتهم المهنية على شكل تعويض تقاعدي كامل.

يجب أن تحظى مراكز تدريب الشرطة ودورات التخصص بأولوية، إضافة إلى ذلك يمكن إرسال ضباط الشرطة إلى الخارج لتدريبهم والعودة للتدريس في ليبيا.

وقد افتتح مركزان لتدريب الشرطة في طرابلس لتقديم برنامج تدريبي لمدة 45 يوماً، ويمكن توسعة هذه المدارس من حيث أعدادها وكذلك المناهج الدراسية، إضافة إلى ذلك، قد تكون الجماعات المسلحة الحالية مصدراً للموارد البشرية للشرطة إذا كان أفرادها لائقين ومؤهلين في مراكز التعليم، ويجادل قائد سابق في الشرطة الليبية بأن الميليشيات الحالية لن تعارض مثل هذه الفكرة إذا أقنعت قيادتهم.

نظام الأسلحة والمعدات والأصول واللوجستيات

إلى جانب الأفراد، يجب أن تكون الشرطة مجهزة بالأسلحة والأصول والتكنولوجيا للكشف عن الجريمة ومنعها ولمواجهة الاضطرابات العنيفة والسيطرة على الحشود، لهذا السبب يجب توفير معدات للشرطة، منها: مركبات قادرة مع أنظمة التعقب، ووسائل الاتصال الحديثة والفعالة، والأسلحة الخفيفة والموارد لتمكين التحقيقات الجنائية.

شركات الأمن الخاصة:

لا يسمح لشركات الأمن الخاصة المسلحة في ليبيا بالعمل، إلا باستثناءات مثل السفارات، (SS، 2018)، وقد تحول البيئة الأمنية الهشة مؤسسات الأمن الخاصة إلى شبكات إجرامية بالنظر إلى عدم وجود آلية تفتيش ومحاسبة قائمة، علاوة على ذلك، يمكن لهذه الشركات إضفاء الشرعية على الجماعات المسلحة، مما يعيق محاولات الإصلاح.

مخبرات الشرطة لمكافحة الجريمة:

جهاز المخبرات العامة المسؤولة مسؤول أمام رئيس الوزراء، وهو مسؤول عن الاستخبارات الداخلية وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (325) لسنة 2013، وأما وزارة الشؤون الداخلية فقد فقدت قدرتها الاستخباراتية من خلال نقل أصولها إلى الوكالة

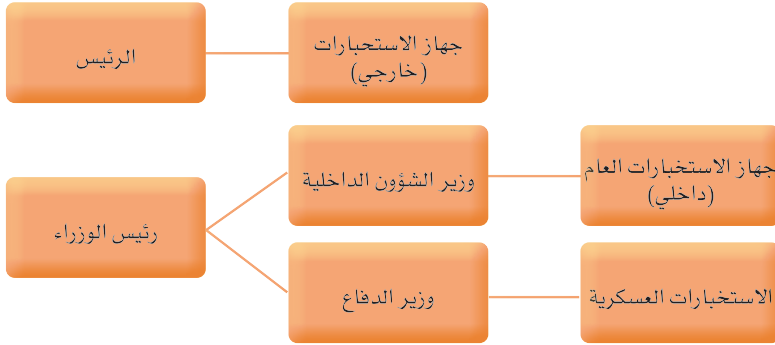
الجديدة، (SS، 2018).

يتعامل مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI في الولايات المتحدة الأمريكية مع كل من تهديدات الأمن الداخلي والإجرام، وتحتاج وزارة الداخلية الليبية لقدرة استخباراتية مماثلة لتحديد هوية المجرمين وتعقبهم، رغم أنها موجودة بالفعل إلى حد ما، على الأقل من حيث المبدأ، بموجب مرسوم مجلس الوزراء رقم (145) لسنة 2012 في المادة (13) والمادة (22)، ومن الممكن إساءة استخدام مثل هذه القدرات لجمع معلومات عن شخصيات معارضة، لذلك يجب إنشاء نظام رقابة لضمان استخدامها فقط وفقاً للقانون وتحت إشراف قضائي مناسب، ويمكن فعل ذلك عبر إجراءات محددة من خلال القوانين واللوائح.

الاستخبارات:

تشكل أجهزة الاستخبارات الثلاث، التي تطرقنا إليها في الفصل السابق، البنية الاستخباراتية الشاملة لليبيا وفي قمته الرئيس، وإذا كانت القيادة السياسية الليبية تفضل بناء نظام استخباراتي، بناءً على الخبرة في الاستخبارات الداخلية والخارجية، من أجل أمن الدولة الليبية، فإن الربط بين المنظمات الاستخباراتية الشاملة والرئيس أمر ممكن.

ومع ذلك، من الضروري أن يقوم النظام الذي يهدف لجمع المعلومات الداخلية والخارجية بفعالية وكفاءة بالاستناد إلى هيكلية تسهل التعاون، ويجب أن يغطي التقسيم الوظيفي للمخابرات المخاطر الداخلية والخارجية والعسكرية، ويمكن دمج معلومات المستوى الإستراتيجي من خلال تفويض جهاز الاستخبارات الليبي بمهمة التنسيق بين جميع أنشطة المخابرات، كما هو موضح في الرسم البياني 9.



رسم بياني 9- الهيكلية المقترحة للاستخبارات

كما هو مفصل في الفصل الثاني، تتطلب الاستخبارات أصولاً لجمع المعلومات ومقارنتها وتحليلها، وبناء مثل هذه البنية يتطلب حزمة إصلاح شاملة، وعلامات التدخلات الأجنبية الحالية في ليبيا تشير إلى الحاجة الملحة لمثل هكذا هيكلية.

المجموعات المسلحة:

بالنسبة إلى KK، يعتمد أمن ليبيا على ثلاثة عناصر أساسية: الدفاع والحدود والأمن الداخلي، ولا يمكن لأي من الجماعات المسلحة في ليبيا إدارة مثل هذه المهمة المعقدة، ولكن يمكنها الدفع باتجاه تحقيق أهدافها غير المنطقية، (KK 2018)، من ناحية أخرى، يرى EE، وهو قائد جماعة مسلحة بأن الجماعات المسلحة ليست "سيئة" بالمطلق. (EE 2018)

وظهر هذان الرأيان المتناقضان إزاء الجماعات المسلحة بشكلٍ مستمر خلال المقابلات، الذين يأتون من الجماعات المسلحة يفضلونهم، في حين أن أولئك الذين ليست لديهم صلة بهذه الجماعات يؤكدون ضرورة تحويلها عاجلاً إما عبر التحفيز أو الإجبار، وبغض النظر عما يحفز مختلف مجموعات المصالح،

يجب على عملية الإصلاح أن تعمل على تحول الجماعات المسلحة إذا أريد تحقيق ليبيا موحدة وآمنة.

كما هو موضح في الفصل الثاني، قسمت المجموعات المسلحة البلاد، وهي مستمرة في التنافس فيما بينها لتحقيق مكاسب محتملة على الأرض. لذلك في البداية، يجب أن توافق هذه المجموعات على التسوية والانتقال إلى بنية الدولة الأمنية الرسمية، ويبقى السؤال قائماً عن كيفية تحقيق هذا الهدف. يرى EE بأن القيادة أكثر من المستويات الدنيا، وبأنها أمر حاسم للإصلاح المنشود، BB1 EE. وتتطلب عملية الإصلاح الأمني، المرتبطة بجهود بناء الدولة الأخرى، حياة سياسية طبيعية، مبنية على الدستور وحكومة تعمل بشكل سليم، ويجب أن تكون العملية متعددة الجوانب وأن تأخذ لمعالجة المشكلة الشعب في الاعتبار، والمقاتلين على مستوى الشارع، وقادة المجموعات. وتظل الإرادة الشعبية هي نقطة الانطلاق للإصلاح، وتحتاج القضية نشراً لجذب دعم الناس وزيادة ولائهم لدولتهم. الجهة الثانية المستهدفة هي أعضاء الجماعات المسلحة، حيث يمكن أن يكون العفو العام باستثناء "الأعمال الإجرامية ضد الأفراد" نقطة انطلاق لتجاوز الاعتقاد بأنهم يعاملون كمجرمين بعد عملية الإصلاح. (BB1) KK .

الميزة في الحالة الليبية هي أن الحكومة هي التي تدفع في الوقت الحالي المرتبات للمجموعات المسلحة، ولقد انضم إلى هذه المجموعات عديد من الأفراد، ليس بسبب ماضيهم الثوري، ولكن لكونها مصدراً للدخل، لذا قد يشجع الإصلاح الأمني والحوافز الشخصية الأفراد على أن يصبحوا أعضاء في قوات الأمن الرسمية.

ومع ذلك، أظهرت التجربة القريبة، مقاومة قادة المجموعات

المسلحة للإصلاح، ورفضهم للتضحية بالقوة والميزان التي يتمتعون بها شخصياً، ولذا يجب التركيز على تشجيع قادة المجموعات المسلحة على التسوية وأن يصبحوا جزءاً من آلية الدولة، (BB، 2018). وإذا منحت حوافز أكبر من قبل الدولة لأصحاب الرتب والقوات الرسمية، فسيتحدى أعضاء المجموعات المسلحة قاداتهم، ومع ذلك فإن مشاركة قادة المجموعات سيسهل من عملية الإصلاح الانتقال.

يعتقد الجمهور الليبي أن بعض هؤلاء الأفراد فاسدون ويجب التدقيق بملفاتهم قبل إدماجهم في النظام الأمني. (MM). وتهدف عملية فحص هؤلاء الأعضاء إلى استبعاد المجرمين من الكادر المستقبلي للجيش والشرطة وتمهيد الطريق لأصحاب الكفاءة والجدارة، الأمر الذي يعزز الثقة بقوات الأمن المستصلحة في عيون الجماهير الليبية، يمكن أيضاً تقديم الخيارات لأولئك الذين يتجنبون عملية الفحص والتدقيق (لأي سبب من الأسباب) لتلفي استعدادهم. (MM)

فيما يلي بعض الجوانب المهمة التي يجب استحضارها في الذهن لضمان عملية تحول ناجحة:

- الإقناع: الإقناع هو جعل أطراف أي اتفاق يتوافقون على المسار المقترح بإرادتهم الحرة، ويرى هذا التقرير أنه يمكن حث المجموعات المسلحة على الاندماج في البنية الأمنية المصممة إذا روعيت ثلاثة شروط:

الأول: أن تكون الحوافز كافية لكي يشعر المقاتلون بالأمان والازدهار مقارنة بمعاملتهم كجزء من المجموعات المسلحة.
الثاني: شفافية العملية ووجود خريطة طريق مختصرة تحدد كيف يمكن لأي شخص أن يكون مؤهلاً لشغل وظيفة في الهيكلية الأمنية أو الوظيفة الحكومية، بمعنى آخر، يجب ضمان التوظيف

أو مستحقات التقاعد لاستبعاد أي غموض فيما يتعلق بمستقبلهم. الثالث: احترام هوية ودوافع المقاتلين حتى يثقوا في قدرة الدولة الليبية على دعم العدالة، وعلى سبيل المثال، يجب أن يكون أي فرد من أفراد قوات الأمن والمواطنين على حد سواء، قادرين على التنقل بحرية في جميع أنحاء البلاد للعمل أو للسفر، وهذه الثقة يمكن اكتسابها من خلال نتائج العملية والوفاء بالوعد.

- لا حرمان لأفراد المجموعات المسلحة: يجب أن يكون هناك خيارات، إما أن يكون موظفًا مدنيًا مع كامل المستحقات والحقوق المدنية، أو كأحد أفراد قوات الأمن، وذلك حتى لا يشعروا بأي تهديد لأرزاقهم من عملية الإصلاح.

- المستحقات المالية المحسنة: يجب أن تكون فوائد الاندماج في قوات الأمن أفضل مقارنة بالبقاء كعضو في المجموعات المسلحة، وإذا كان البنك المركزي الليبي هو من يدفع الأجور، فلا ينبغي له دفع رواتب هؤلاء المقاتلين الذين لا يتفقون مع الدستور ويشكلون تحدياً لإصلاح القطاع الأمني.

- موافقة قادة المجموعات المسلحة: بالنسبة لقادة المجموعات المسلحة فيمكن تشجيعهم على الانخراط في العملية السياسية، أو أن يعرض عليهم منصب ضمن كادر قوات الأمن إذا كانوا مؤهلين بشكل مناسب، ومن ثم يجب احترام قاعدة الجيش المتمثلة في عدم الانخراط في السياسة أو أي نشاط ربحي.

على الجانب الآخر، فمن المتوقع أن نفوذ القادة غير الرسميين سيزداد إذا كان هناك فراغ في السلطة، لذلك يجب أن تنتج عملية الإصلاح الأمني في ليبيا بسرعة هيكلية متماسكة، أقوى من المجموعات المسلحة غير النظامية.

- عملية الفحص والتدقيق يجب أن تركز على الجدارة والمؤهلات: يجب صياغة معايير الجدارة بشكل واضح وشامل والإعلان عنها، إذ متطلبات الوظيفة والقدرات اللازمة لتحقيقها هي المصدر الرئيسي لتحديد المعايير، ويمكن مراجعة احتياجات ليبيا الأمنية وفقاً للتهديدات لتحديد المعايير المطلوبة لكل منصب .

- التدريب والآليات التعليمية: الاحترام والموثوقية تستمد من إعلاء قيمة الاحترافية التي لا يمكن تشجيعها إلا من خلال التعليم والتدريب، والمجموعات المسلحة هم الذين بدأوا الثورة أو انضموا إليها لاحقاً، لذا قد لا يكون لديهم بالضرورة المعرفة التقنية الكاملة عن كيفية الانتشار بالطريقة التقليدية.

- الانضباط وقانون العقوبات: الانضباط هو نتاج عملية التدريب، والنجاح الأساسي للإصلاح الأمني يأتي من خلال خلق أفراد ووحدات منضبطة، ومن الضروري أيضاً تطبيق اللوائح العسكرية والعقابية، ويمكن تعديل قوانين العقوبات الخاصة بالجيش والشرطة لضمان استدامة عملية الإصلاح.

- الانتقال المرحلي والتحقق من النتائج: لا يمكن تحقيق الإصلاح مباشرة، بل يتطلب انتقالاً تدريجياً لتجنب الثغرات الأمنية، ولتحقيق هذا الهدف يجب الإعلان عن خريطة الطريق والتقويم لمنع الغموض حولها وانتشار الشائعات.

- المأسسة (إضفاء الطابع المؤسسي): يهدف الإصلاح إلى بناء أنظمة مؤسسية مستقلة عن مصالح الأفراد أو الجهات المصلحية، وفي هذا الصدد، يجب إضفاء الطابع المؤسسي على قوات الأمن بمعايير محددة بوضوح يسهل فهمها من قبل الجميع .

- الضغط والتناغم الدوليين: لا ينبغي للفاعلين الخارجيين

تقديم الدعم لأي مجموعة مسلحة في ليبيا بهدف تحقيق مصالحها، وهذه المشكلة موجودة بالفعل في ليبيا، ويمكن لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو منظمة دولية مسؤولة أخرى إصدار قرار ملزم لمنع أي طرف ثالث من التدخل في شؤون ليبيا الداخلية، ما لم تكن محايدة ومسموحا لها بذلك. وبما يتوافق مع هذه النقاط، يمكن اتخاذ الخطوات التالية،

والموضحة في الرسم البياني -10.

الرسم البياني -10: نموذج لإدماج المجموعات المسلحة

الدبلوماسية العامة	✦ إقناع الرأي العام ، المسلحين والقادة
الإعلام بعملية التحول	✦ إعلان خريطة الطريق بشكل واضح
عرض خيارات	✦ الإعلان عن الكوادر المتاحة وشروط عملية التقديم
المؤهلات	✦ تقييم ، إقصاء ، تعيين
تقديم خيارات لغير المؤهلين	✦ إعادة توجيه غير المؤهلين للخيارات المدنية المتاحة ✦ تشجيع التقاعد مع مكافأة تامة
التعليم والتدريب	✦ التأهيل للمهارات المطلوبة من خلال عملية تأهيل على مراحل ✦ إعادة تعيين غير المؤهلين في مواقع غير فعالة
التعيين والدمج في المؤسسات الأمنية التي تم إصلاحها	✦ فوائد محسنة للموظفين الذين تم إدماجهم ✦ اشتراط الولاء للدستور وللليبيا
نظام الاحتياط	✦ الاستفادة من المسلحين السابقين لبناء نظام احتياط

الفصل الرابع

برنامج لخريطة العمل لإصلاح القطاع الأمني في ليبيا

طريق ليبيا لإصلاح القطاع الأمني:

يمكن مقارنة عملية إصلاح القطاع الأمني في ليبيا من زاويتين: الأولى: توعية الجمهور بالحاجة إلى إصلاح القطاع الأمني، ما يؤدي إلى الضغط على القيادة المحلية للتخلي عن مواقعها الحالية وكذلك عن سلطتها .

الثانية: بدء إصلاح القطاع الأمني من الأعلى إلى الأسفل عبر تجديد المؤسسات، وسيكون قرار القيادة السياسية حاسماً في الموازنة بين القدرات والاحتياجات، ويتضمن العمل الأولي إنشاء قاعدة بيانات كافية بالقدرات والإمكانات الحالية .

لا يمكن لليبيا أن تنجح في أي إصلاح دون الحصول على حقائق وأرقام دقيقة عن الهيكلية التنظيمية والعسكرية وواقع الأفراد، ولا يتعلق الإصلاح بإصدار المراسيم والقوانين فحسب، بل إنها أيضاً عملية تتطلب الإعداد والتخطيط والتنفيذ والتغذية الراجعة للتعديلات.

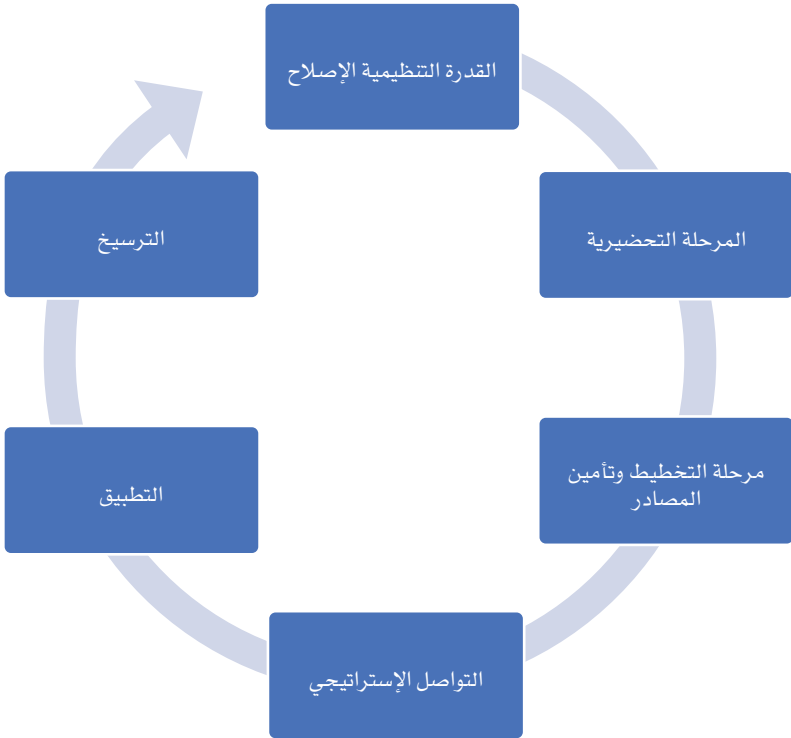
يمكن تقسيم مفهوم إصلاح القطاع الأمن، كما ذكر في الفصل الأول، إلى ثلاث مراحل: الإعداد والتنفيذ والترسيخ، ويرى هذا التقرير بأن إصلاح القطاع الأمني في ليبيا يحتاج إلى أن يكون أوسع وأشمل من ذلك.

تحتاج ليبيا قبل كل شيء إلى إنشاء القدرة التنظيمية للإصلاح من خلال بناء مؤسسة لتخطيط وإدارة العملية، وبعد تحقيق ذلك تبدأ المرحلة التحضيرية من خلال جمع المعلومات وصياغة خطة بمراد كافية، مع تأكيد إدارة الموارد أن الخطة

قابلة للتحقيق.

لا يمكن استيعاب الخطة من قبل المجتمع إلا من خلال حملة علاقات عامة جيدة ودبلوماسية، ومن ثمَّ يجب أن يكون هناك تواصل إستراتيجي موجود منذ البداية، فإذا أقتنع الجمهور الليبي والأطراف المعنية ببدء الإصلاح يمكن أن يبدأ التنفيذ التدريجي انطلاقاً من المستويات العليا إلى الدنيا، بينما ستؤدي الملاحظة والتعليقات وإعادة ضبط البرنامج في النهاية إلى المرحلة الأخيرة وهي الترسّيح.

الرسم البياني 11 يوضح كامل عملية الإصلاح في ليبيا.



الرسم البياني -11: عملية إصلاح القطاع الأمني في ليبيا

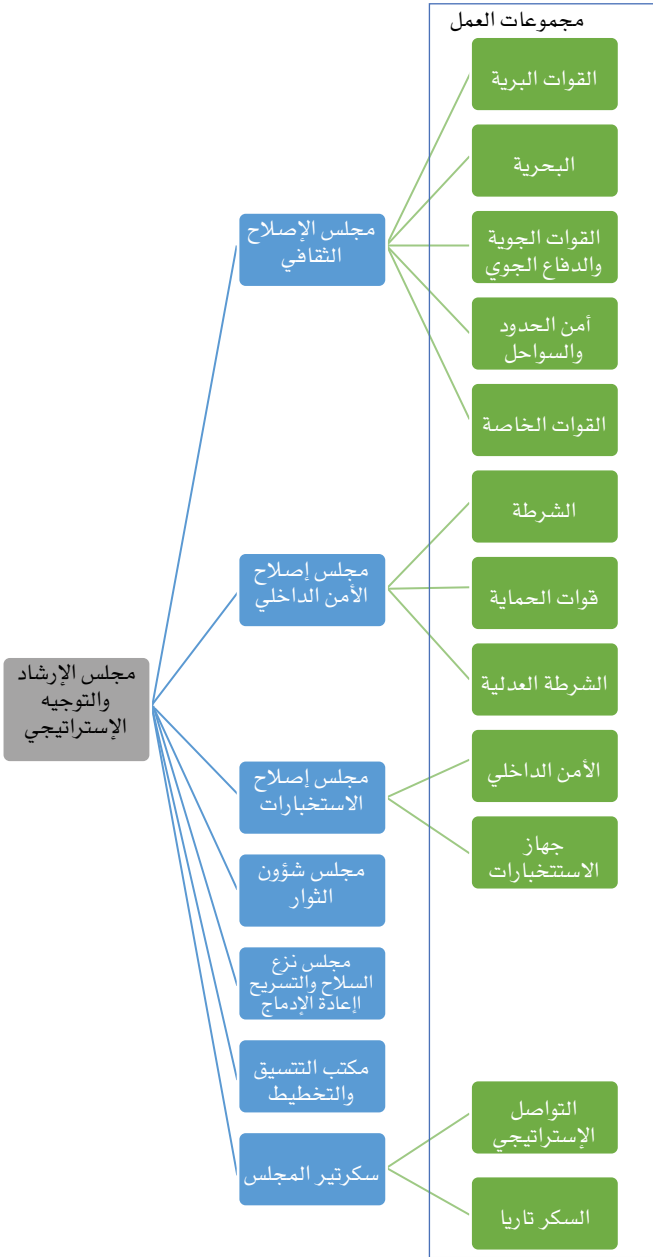
القدرات التنظيمية في عملية إصلاح القطاع الأمني:

لا يمكن أن يكون إصلاح القطاع الأمني مستداماً إلا إذا جرى تصميم سياسة واستراتيجية إصلاح القطاع الأمني بشكل متكامل وشامل، وإضفاء الطابع المؤسسي على إصلاح القطاع الأمني ضروري لإصلاح الأمن على المدى الطويل، الذي يرتبط أيضاً مع وظائف أخرى للدولة الليبية.

الأمن ليس مهماً فقط للمؤسسات ذات الصلة بالأمن فحسب، بل أيضاً مهم لقطاعات التمويل والتعليم والعدالة ونحوها، لذلك، كما يجب إنشاء مؤسسة تقوم على إصلاح القطاع الأمني، بهدف التخطيط وتنفيذ عملية إصلاح القطاع الأمني، ويعمل قسم التواصل مع الجمهور في برنامج إصلاح القطاع الأمني على إجراء استطلاعات، وجعل العملية أكثر شفافية ويمثل أيضاً نقطة مرجعية، وتنسيق، وتسوية.

قد يكون لدى المؤسسة القائمة على إصلاح القطاع الأمني بنية ذات طبقات. مجلس التوجيه الإستراتيجي والتوجيه، بقيادة الرئيس وبمشاركة الوزارات ذات الصلة والقادة المحليين يضطلع بمهمة الاتفاق على السياسة الإستراتيجية والقواعد العامة لتنفيذ إصلاح القطاع الأمني، على أن تكون خاضعة للأجهزة الأمنية الرئيسية، ويمكن تشكيل المجالس لتتولى عملية إصلاح المؤسسات الأمنية. قد تكون مجموعات العمل التابعة لهذه المجالس مكونة من خبراء من الجهات الأمنية المختلفة .

انظر عرض النموذج في الرسم البياني 12 .



الرسم البياني -12: مؤسسة القطاع الأمني في ليبيا

الجدول الزمني وخارطة الطريق لإصلاح القطاع الأمني:

من الصعب تحديد جدول زمني لإصلاح القطاع الأمني بالنظر إلى قدرة سماسة السلطة في ليبيا على تعقيد الأمور، ومع ذلك، يجب أن تكون هناك نقطة انطلاق، ويبدو أن الاستفتاء المقرر إجراؤه على مسودة الدستور يمثل نقطة تحول رئيسية في إصلاح القطاع الأمني.

حينما يجري إضفاء الطابع المؤسسي الإستراتيجي على الدولة الليبية وحكومتها، يصبح إصلاح القطاع الأمني مسألة متعلقة بالإرادة السياسية، إلى جانب الاستفتاء، وينبغي أن تحدد الانتخابات البرلمانية في حال إجرائها من تأثير سماسة السلطة وأن تسمح للإرادة الشعبية أن تتجسد.

هناك ثلاث نقاط بداية ممكنة لعملية إصلاح القطاع الأمني:

- قبل الانتخابات لضمان سلامتها وموثوقيتها، لا سيما ضمان عدم وجود تدخل في الحملات السياسية.

- البدء بعد الاستفتاء الدستوري من خلال إنشاء هيكل تنظيمي في التخطيط والتحضيرات والتواصل الإستراتيجي، وقد يبدأ التنفيذ والترسيخ لعملية إصلاح القطاع الأمني بعد الانتخابات على افتراض أن التصويت يعطي تفويضاً كافياً لأداء مهمة كهذه.

- ترك عملية إصلاح القطاع الأمني بالكامل حتى بعد الانتخابات، وذلك في انتظار تشكيل حكومة جديدة تتمتع بالشرعية والسلطة.

ترى هذه الورقة ضرورة بدء إصلاح القطاع الأمني في أسرع وقت ممكن، لأن الأمن حاجة ملحة للجمهور الليبي، وحتى يتحقق ذلك الأمر، يمكن للعملية السياسية والإرادة المصممة أن تساعد في دفع الأمور إلى الأمام، علاوة على ذلك، يحتاج الإصلاح

الأمني إلى عملية طويلة من جمع البيانات وتحليلها . ولذا فإن المسار الثاني الذي يتطلب إضفاء الطابع المؤسسي والإعداد والتخطيط والتواصل الإستراتيجي قد يبدأ قبل الانتخابات، بينما يمكن أن يبدأ تنفيذ عملية الإصلاح وترسيخ هذه العملية بعد الحصول على تفويض سياسي.

خطة عمل لإصلاح القطاع الأمني في ليبيا:

يمكن تحقيق إصلاح القطاع الأمني في ليبيا إذا ما وضعت خطة شاملة مع تنقيحها وضبطها كلما دعت الحاجة إلى ذلك. قد يساعد النموذج المقترح لتصميم خريطة الطريق وتحديد المهام التي جرى التطرق إليها .



رسم بياني-13: خطة عمل لإصلاح القطاع الأمني

القدرة التنظيمية:

تنظيم إصلاح القطاع الأمني قانونياً : تحتاج ليبيا إلى تشريعات ليكون للإصلاح الأمني أساسا ومبررا قانونيا، وإن توفير إطار تشريعي ضروري لإعطاء شرعية لعملية إصلاح القطاع الأمني، يجعل من الصعب على أي جهة أو مجموعة مسلحة معارضة العملية، كما أن تنظيم إصلاح القطاع الأمني سيساعد أيضًا في

توضيح السلطات والمسؤوليات.

تعيين ممثل: يمكن للمجلس الرئاسي اختيار ممثل وتفويضه لقيادة عملية إصلاح القطاع الأمني، بحيث يمكن لجميع المجموعات المسلحة والأجهزة الأمنية الحالية التوافق عليه، كما أنه يمكن للممثل بدء المشاورات لتلقي الاقتراحات وتحديد الاحتياجات من أجل محاولة التوصل إلى أرضية مشتركة، وقد يكون من المهم أن ننوه إلى أن شخصية الممثل محورية في إقناع الجمهور بالحاجة إلى إصلاح القطاع الأمني.

إنشاء المجالس وفرق العمل: يمكن بدء مأسسة إصلاح القطاع الأمني من قبل المجالس وفرق العمل، المشار إليها أعلاه، ويجب ألا يمثل اختيار الموظفين لهذه المجالس ومجموعات العمل المؤسسات القائمة حالياً فحسب، بل يجب أن يمثل أيضاً مختلف شرائح المجتمع الليبي وكذلك المجموعات المسلحة، ويجب أن تكون ترتيبات وآليات العمل عملية، وربما تبدأ بمقترحات تطور من قبل الجيش والشرطة الليبية.

ترسيم خطوط السلطة والمسؤوليات: يجب أن يتمتع الممثلون والخبراء في المجالس وفرق العمل بالمرونة اللازمة لأداء عملهم وفقاً لتوجيهات ومعايير المجلس الأعلى.

المرحلة التحضيرية:

جمع البيانات: تفتقر ليبيا حالياً إلى الإحصاءات اللازمة لوضع خريطة للموظفين الحاليين، وقائمة الموجودات، والمجموعات المسلحة من بين أشياء أخرى، ويمكن بناء قاعدة بيانات لتحليل الوضع الحالي فهما أفضل للواقع. (٧٧، 2018) وفي الوقت نفسه، ستساعد الحقائق الإحصائية في مواجهة الادعاءات الكاذبة.

تحديد المواقف: الافتراضات هي السائدة بشأن المواقف

الليبية تجاه جهود بناء الدولة مثل عملية إصلاح القطاع الأمني، ومن شأن إجراء مسح وتحليل مفصلين للرأي العام، ومقسم على المستوى المحلي إلى مجموعات ومجموعات فرعية مختلفة، أن يساعد في تثبيت التصورات وتحديد التحديات.

رسم خريطة الهيكلية الأمنية: الهيكلية الأمنية الحالية معقدة، خاصة بالنظر إلى إرث القذافي الفوضوي، وتقسيم البلاد إلى قسمين متحاربين، وعديد من المراسيم التي تضي الشرعية على المجموعات المسلحة، والتحالفات المتعارضة والمصالح المتضاربة، لذا يجب مراجعة وتحليل دوافع الجهات الأمنية الحالية والمجموعات المسلحة، إلى جانب قدراتها وإمكانياتها، لتحديد مواقفها المحتملة ومساهماتها الممكنة في إصلاح القطاع الأمني.

تأكيد قائمة الموظفين (جداول الأسماء): يجب إدراج كل فرد يدفع له مرتب عبر البنك المركزي حالياً لتحديد العدد الفعلي لقوات الأمن والمجموعات المسلحة لعملية الفحص المستقبلية، إضافة إلى ذلك، يجب تحديد مهاراتهم وخلفياتهم من أجل الاستفادة من مواهبهم وتحديد احتياجات التدريب المستقبلية، ويجب تشجيع الموظفين الذين تجاوزوا سن التقاعد أو بلغوها على التقاعد⁽²¹⁾، مع منح استثناءات مؤقتاً فقط من أجل تغطية

(21) ما لم يعدل فهولا يزال القانون رقم (40) لعام 1974، حول الخدمة في القوات المسلحة

التي تطبق من الناحية الفنية. يمكن العثور على سن التقاعد في المادة (65)

<https://security-legislation.ly/node/31348>

سن التقاعد: يتقاعد الضباط عند بلوغهم السن التالية: أ) ملازم ثان 40 سنة. ب) ملازم

42 سنة. ج) نقيب 44 سنة. د) الرائد 48 سنة. هـ) المقدم 50 سنة. و) العقيد

55 سنة. ز) العميد 56 سنة. ح) اللواء 57 سنة. ط) الفريق 58 سنة. ي) الجنرال

60 سنة. ك) المارشال 64 سنة. يتم استبدال الأعمار المذكورة في أ، ب، ج، د،

هـ) بخمسة وخمسين سنة لضباط الشرف.

يتقاعد الضباط والجنود غير المفوضين في سن الخمسين.

الفجوات في الفترة الانتقالية إلى حين بناء كادر جديد .
إعداد قائمة الجرد: على الرغم من الدمار والنهب الذي حدث أثناء الثورة، فإن قوات الأمن الرسمية تمتلك قدرًا لا بأس به من الأصول وكذلك الأمر ذاته بالنسبة للمجموعات المسلحة، التي يزعم معظمها أنها جزء من الدولة، وإن كانت تتمتع بحكم مستقل أو شبه مستقل.

من الضروري تثبيت كمية وحالة المعدات والذخائر وواقع البنية التحتية، وينبغي لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المستقبل أن نضع كل شيء نظرياً تحت نظام واحد، مما يسمح بإجراء تحليل أكثر فعالية للاحتياجات يتبعه برنامج المشتريات .

الرسالة، المهام وتحليل التهديدات: مع تطبيق النقاط والتعهدات التي أشرنا إليها، يمكن إجراء مهمة مفصلة والقيام بتحليل المهمة لتحديد الأنواع والمستويات المطلوبة من قوات الأمن، وكما أشير سابقاً، يبدأ هذا الأمر بتقييم التهديدات والمخاطر.

تحديد الهيكل الأمني المثالي: بناءً على المهام والتكاليفات، يمكن تشكيل هيكلية أمنية مثالية للقوات الليبية تساعد في تلبية الاحتياجات الفعلية ومتطلبات عملية التحول .

مرحلة التخطيط وتأمين الموارد:

تخطيط الهيكلية الأمنية المطلوبة: بالاستناد إلى النموذج المثالي، يمكن رسم تصور للبنية الأمنية -مع الأخذ بعين الاعتبار البيانات المجموعة وتحليلها- تكون مستقبلاً أساساً للوحدات في جميع أنحاء ليبيا، بما في ذلك أفرادها وأسلحتها وأصولها .
تحديد قوائم التوظيف والجرد المطلوبة: مع مراعاة البنية الأمنية المأمولة والتوجيه السياسي، ينبغي صياغة قائمة التوظيف وجرد الأصول للتحضير لعملية الفحص والتدقيق .

تخطيط علاقات القيادة والسيطرة: يجب أن تكون قوات الأمن الليبية بمختلف أجهزتها وأشكالها، جزءاً من مستوى أعلى، كما هو منصوص عليه في التشريعات والتوجيهات.

تخطيط لإصلاح الموظفين: إصلاح الموظفين كما نوقش في الفصل السابق، هو جانب حساس وحيوي في عملية إصلاح القطاع الأمني، ومن المتوقع أن تبحث مجموعة العمل المشكلة خصيصاً لإصلاح شؤون الموظفين في التفاصيل والطرق المحتملة للمضي قدماً وردود الفعل المحتملة، وكيفية التعامل معها.

تخطيط نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج: تعتمد عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على موافقة الشعب والمجموعات المسلحة، وعادة ما تكون هذه العملية صعبة، لأن الأفراد الذين يحملون السلاح مع قادتهم غالباً ما يقاومون عملية كهذه. ولهذا فإن الموافقة على البرنامج وإنفاذه جزآن مهمان ومكملان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

تخطيط النظام اللوجستي: إن النظام اللوجستي حساس لاستدامة قوات الأمن، وتتطلب جغرافية ليبيا نظاماً لوجستياً فعالاً يعتمد على سلسلة توريد وصيانة مأسسة بشكل جيد. بناء نظام الاتصالات والمعلومات: لا يمكن دمج أنظمة الأمن الليبية إلا عن طريق نظام فعال للمعلومات والاتصالات، وإنشاء مثل هذا النظام مكلف ولكنه ضروري لأن الجغرافيا القاسية في ليبيا التي تمثل الصحراء جزءاً كبيراً منها، يجعل هذا النظام ملزماً.

تخصيص الموارد: يجب أن تكون الموارد مطابقة للمتطلبات، فالتخطيط طويل المدى على أساس الأولويات، يجب أن يوفر موارد كافية لتلبية الاحتياجات المحددة في الوقت المناسب.

بناء جدول زمني: هناك حاجة إلى جدول زمني من أجل التخطيط لكيفية تنفيذ الأنشطة.

التواصل الإستراتيجي:

ينبغي لممثل عملية إصلاح القطاع الأمني، بمساعدة قسم الاتصالات الإستراتيجية بالأمانة العامة، تحديد السرديات العامة التي ستشكل الرسائل وتحدد الصياغة المناسبة لها. هذا الأمر يتطلب تحليلاً دقيقاً للجماهير المستهدفة المختلفة للمجموعات والمناطق المختلفة في ليبيا، وبالطبع فإن الغرض هو ليس تطمين كل الشرائح، ولكن أن تكون العملية واضحة وشفافة للجميع، وسيكون من الأهمية بمكان أن يكون هذا التواصل في اتجاهين بين كلتا المجموعتين في إدارة عملية إصلاح قطاع الأمن من جهة والجمهور بشكل عام من جهة أخرى، بدلاً من التواصل أحادي الاتجاه.

التنفيذ:

إصلاح القطاع الأمني يجب أن يجري تطبيقه تدريجياً حتى لا يزعزع التوازن الأمني الدقيق في ليبيا ويخلخل الوضع الأمني أكثر مما هو عليه، وتهدف عملية الإصلاح المرحلية إلى تحسين أداء قطاع الأمن، بحيث يعتمد المواطنون على الدولة بدلاً من الأسلحة.

الترسيخ:

مع تقدم عملية إصلاح القطاع الأمني، من المتوقع أن يكون هناك توقفات ونكسات ومسارات جانبية، وقد يتطور الوضع مع مرور الوقت، ولذا فإن إعادة التقييم والتعديلات ستكون ضرورية، فتحتاج بعض البرامج والمؤسسات إلى التوسعة بينما تحتاج البرامج الأخرى إلى التخلي عنها أو إعادة استخدامها، وقد تستغرق العملية سنوات عدة، وربما عقوداً.

الخاتمة:

ليبيا بحاجة ماسة إلى إصلاح القطاع الأمني بنموذج مقبول، وذلك بهدف بناء بنية أمنية جديدة وعملية، ويشير هذا البحث إلى أن عملية الإصلاح يجب أن تكون منهجية وشاملة ومتكاملة، وأن تتبناها عموم شرائح الشعب الليبي.

يمكن تقرير الخلاصة النهائية لهذا البحث بإيجاز من خلال التوجهات الموجزة والمستمدة من مقابلات مع شخصيات ليبية بارزة، باعتبارهم صناع رأي:

- الركيزة الأساسية لأي إصلاح في ليبيا بالسيطرة الديمقراطية والمدنية على قوات الأمن، وذلك لتفادي الخضوع لسيطرة طاغية آخر.

- يجب أن يكون هناك إصلاح في النظام الأمني في ليبيا، ولكن هذا الإصلاح يجب أن يكون شرعياً ومؤطراً ضمن القانون واللوائح ذات الصلة.

- الثقة ضرورية لبدء أي إصلاح في القطاع الأمني.
- الافتقار إلى "الإرادة والالتزام" السياسي مصدر الانسداد الحالي، ومن الضروري الخروج من هذا الجمود واتخاذ مسار لتحقيق الإصلاح المرجو.

- إضفاء الطابع المؤسسي على القطاع الأمني على أساس الهوية الليبية الجامعة شرط مسبق للقيام بالإصلاح.
- يجب أن يكون الإصلاح الأمني شاملاً بحيث يشمل جميع وظائف وأجهزة الأمن.

- التدخل الخارجي عائق أمام تحقيق الإصلاح الأمني في ليبيا .

- ليبيا قادرة على تمويل الإصلاح الأمني بمواردها الحالية.
- عملية الإصلاح يجب أن تبدأ وتنتهي بمشاركة القادة

الرئيسيين في ليبيا .

- يُنظر إلى قيادة المجموعات المسلحة على أنهم الجهة المحتملة والقادرة على معارضة الإصلاح، وذلك على الرغم من أن المستويات الدنيا قد توافق إذا لم تفقد ميزاتها .

- يجب أن تكون قوات الأمن الرسمية جذابة وذات مصداقية لعموم الشعب الليبي، وكذلك متفوقة من حيث المزايأ والقدرة والإمكانات، بالمقارنة مع المجموعات المسلحة .

- يعتبر نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قضية ملحة يتعين معالجتها من خلال برنامج شامل وحازم، والذي يمكن إطلاقه بالاستناد إلى الإقناع والالتزام بالتعهدات، والإنفاذ إذا لزم الأمر. ويجب أن ينفذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالتوازي مع عملية إصلاح القطاع الأمني وبموجب اللوائح، التي وافقت عليها الهيئة التشريعية في ليبيا .

- الأمن الداخلي والأمن الحدودي الساحلي يمثلان أولوية فيما يتعلق بالتهديدات والمخاطر القائمة، وتحتاج بنية الأمن إلى الاستجابة لهذه الأولويات .

- يجب أن تخضع مؤسسة وتأطير القطاع الأمني لمعادلة القدرات / الإمكانيات .

تعمق البحث بما يتوافق مع الرؤية المشتركة في دراسة الهيكل (غير) الأمني الحالي، وأجرى تحليلاً للاحتياجات، وقدم مسارات محتملة، ووضع تصوراً لعملية إصلاح القطاع الأمني في ليبيا، على الرغم من إمكانية تطبيق هذا النموذج في مكان آخر .

صاغ البحث خارطة الطريق وخطة العمل للإشارة إلى الخطوات الواجب اتخاذها، مع التركيز على ضبط التوقيت من قبل السلطات الليبية والمرتبطة بالترجيحات السياسية .

النتيجة الملموسة لهذا البحث هي أن كل فرد -من أفراد

الشعب الليبي- يطالب بالتغيير في حياته ولكن يتوقع الخطوة الأولى من الشخصيات السياسية، وبمجرد اتخاذ هذه الخطوة يمكن بناء المعطيات الرئيسة وعلى رأسها الثقة، من أجل ليبيا مزدهرة وموحدة. الإصلاح الأمني ذو أهمية قصوى لا يمكن غض الطرف عنه بسبب المكاسب والمصالح الشخصية، بل يجب التشجيع على إنجازه بما يخدم الصالح العام لليبيين وإلا فإن المطالب الشعبية قد تتحول إلى تمردٍ شعبيٍّ آخر لإجبار القيادة على التنحي.

المصادر

- AA. (2018, August 17). Current Security Situation in Libya. (S. Team, Interviewer)
- BB. (2018, July 16). Current Security Structure in Libya. (S. Team, Interviewer)
- BB2018). 1, August 31). Security Structure of Libya . (S. Team, Interviewer)
- BB2018). 2, October 26). What Type of Reform in Libya. (T. S. Team, Interviewer)
- BBA. (2018, July 16). A Historic Look to the Security Structure of Libya. (S. Team, Interviewer)
- Cawthra, G., & Luckham, R. (2003). Democratic Control and the Security Sector: The Scope for Transformation and Its Limits. In G. Cawthra, & R. Luckham, *Governing Insecurity: Democratic Control of Military and Security Establishments in Trnsitional Democracies* (p. 308). London: Zed Books.
- CC. (2018, September 05). Security Sector Reform in Libya. (T. S. Team, Interviewer)
- Chanaa, J. (2002). *Security Sector Reform: Issues, Challenges and Prospects*. New York: Oxford University Press.
- D'Angelo, G. (2012). *Vision - Your Pathway to Victory: Sharing a Direction to a Better Future*. New York: Morgan James Publishing.
- Das, V. (2003). *Police Mission: Challenges and Responses*. Maryland: Scarecrow Press, Inch.
- DD. (2018, September 09). Promoting Security in Libya. (T. S.

- Team, Interviewer)
DD2018).1, September 13). What should be done for a SSR in Libya? (T. S. Team, Interviewer)
- Desch, M. C. (1999). *Civilian Control of the Military: The Changing Security Environment*. Baltimore: The Johns Hopkins University Press.
- DFID, U. K. (2000). Security Sector Reform and the Management of Military Expenditure: High Risks for Donors, High Returns for Development. *Report on an International Symposium* (p. 3). London: DFID.
- EE. (2018, September 09). Security Sector Reform: A Historical Process. (T. S. Team, Interviewer)
- EUNAVFOR. (2019, January 27). *Mission (Operation Sophia)*. Retrieved from EUNAVFOR Operation Sophia: <https://www.operationsophia.eu/about-us/>
- FF. (2018, September 18). Dynamics of a Probable SSR. (T. S. Team, Interviewer)
- Fraihat, I. (2018, December 24). Security in Libya. (T. S. Team, Interviewer)
- GG. (2018, October 10). How did the Revolution Evolved? (T. S. Team, Interviewer)
- Gindarshah, L. (2015). *Security Sector Reform: A Literature Review*. Oslo: Norsk Utenrikspolitisk Institutt.
- Hanngi, H. (2004). *Conceptualizing Security Sector Reform and Reconstruction*. Retrieved from https://www.files.ethz.ch/isn/96909/bm_YB2004.pdf
- HH. (2018, October 08). Revolution and Thuwwar. (T. S.

- Team, Interviewer)
- INTC, I. N. (2012, February 13). *Libyan Security Sector Legislation*. Retrieved from DCAF: <https://security-legislation.ly/node/31681>
- JJ. (2018, October 18). Third Parties in Libya: The Other State actors. (T. S. Team, Interviewer)
- Karkoszka, A. (2003). The Concept of Security Sector Reform. In T. DCAF, *Security Sector Reform: Its Relevance for Conflict Prevention, Peace Building, and Development* (pp. 15-9). Geneva: DCAF.
- KK. (2018, October 12). Reforming Security Sector of Libya. (T. S. Team, Interviewer)
- LL. (2018, October 13). Security Sector Reform for Libya. (T. S. Team, Interviewer)
- McFate, S. (2010). *The Link Between DDR and SSR in Conflict Affected Countries*. Washington D.C.: ISIP.
- MM. (2018, October 18). Perspective of youth on the SSR. (T. S. Team, Interviewer)
- Monitor, T. M. (2017, June 02). *Libya to Divided into 7 Military Zones*. Retrieved from <https://www.middleeastmonitor.com/-/20170602libya-to-be-divided-into-7-military-zones/>.
- NN. (2018, October 09). SSR in Libya. (T. S. Team, Interviewer)
- PP2018) .1, October 26). Libyan Air Force: Capacity and Shortfalls. (T. S. Team, Interviewer)
- PP2018) .2, October 26). Libyan Police: Capacity and Deficits. (T. S. Team, Interviewer)

- PP2018) .3, October 26). Moral Values of Libyan Army: Education. (T. S. Team, Interviewer)
- PP2018) .4, October 26). The Capacity of Libyan Navy. (T. S. Team, Interviewer)
- RR. (2018, December 01). Security Reform in Libya. (T. S. Team, Interviewer)
- Sagezli, M. (2018, June). The Stabilizing Role of Small and Medium Enterprises (SME's) Programs In Conflict Affected States (The Libyan Case). *Masters Thesis (Unpublished)*. Tirana, Albania: University of New York Tirana.
- Sedra, M. (2010). Introduction: the Future of Security Sector Reform. In M. Sedra, *The Future of Security Sector Reform* (p. 16). Ontario: CIGI.
- Short, C. (1998, May 13). Security, Development and Conflict Prevention. *Speech*. Royal College of Defence Studies, London, The UK.
- SS. (2018, December 28). Mol and Police. (T. S. Team, Interviewer)
- Sundh, L., & Samuelson, J. S. (2006). *Stockholm Initiative on Disarmament, Demobilization and Reintegration (SIDDR): Final Report*. Stockholm: Swedish Ministry of Foreign Affairs.
- The UN, T. R. (2008, January 23). *Securing Peace and Development: The Role of the United Nations in Supporting Security Sector Reform*. Retrieved from The UN: http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/39/2008

- TT2019) .1, January 03). THUWWAR: WAY AHEAD. (T. S. Team, Interviewer)
- TT2018) .2, January 03). THUWWAR: THE WAY AHEAD. (T. S. Team, Interviewer)
- UNDP. (2003). *Security Sector Transformation and Transitional Justice: a Crisis Post-Conflict Programmatic Approach*. New York: UNDP.
- UNSMIL, U. N. (2013). *Towards a Defence White Paper*. Tripoli: UNSMIL.
- UU. (2018, January 14). Required Regulation for SSR in Libya. (T. S. Team, Interviewer)
- von Dycke, C. (2016). *DDR and SSR in war to Peace Transition*. Geneva: DCAF.
- VV. (2018, January 16). Southern Libya: Third Dimension of SSR. (T. S. Team, Interviewer)
- Wulf, H. (2004). Security Sector Reform in developing and Transitional 3 Countries. In C. McCartney, *Security Sector Reform in Developing and Transitional Countries: Potential and Challenges for Conflict Transformation* (p. 10). Berlin: Berghof Research Center for Constructive Conflict Management.
- Xinhua. (2018, August 09). *Italy agrees to provide Libya with 12 patrol boats*. Retrieved from The News times: <https://www.newtimes.co.rw/africa/italy-libya-patrol-boats>
- YY. (2018, January 18). Information and Technology in Libya's Security Sector. (T. S. Team, Interviewer)

حظيت

مسألة بناء الدولة بأهمية قصوى في

ليبيا بعد ثورة عام 2011. لكن يبدو أن

الإصلاح على مستوى قطاع الأمن يمثل

تحديا كبيرا خاصة وأنه من الشروط المسبقة لتحقيق أهداف الثورة.

و يبقى قطاع الأمن، من بين مختلف الجوانب المتعلقة بعملية بناء

الدولة، من الشواغل الأساسية التي يجب التعامل معها على أحسن

وجه حتى ينعم الليبيون بحياة طبيعية وبمستويات مقبولة من الرفاهية.

فالليبيون متعطشون لدولة مدنية قائمة على مبادئ الديمقراطية

والشفافية حيث يحرص قطاع الأمن على ضمان مصالح الشعب

الليبي قاطبة وليس مصالح أشخاص أو أسر بعينها حصرا.

إن المنظومة الأمنية المنهارة لم تعد - مع الأسف الشديد - قادرة

على أداء وظيفتها الطبيعية. لهذا يمحس هذا البحث في الطريقة

التي يمكن من خلالها تصميم وتنفيذ مخطط إصلاح قطاع الأمن

لما فيه مصلحة للأجيال القادمة في ليبيا. وهذا البحث نتاج جهد

كبير على امتداد سنتين من العمل ويستند إلى آراء وتوصيات

الليبيين بخصوص الدافع وراء بدء الدولة لعملية إصلاح شاملة

لضمان أمن واستقرار ليبيا وسبل وآليات القيام بذلك والشروط

المصاحبة للعملية. والتصور المشترك بين جميع الليبيين الذين

تمت مقابلتهم - دون استثناء - هو أن الشعب الليبي يطمح إلى بناء

ليبيا آمنة تستند إلى منظومة أمنية متينة في ظل سلطة مدنية

ووفقا لمبادئ الديمقراطية. ويقترح البحث منهجية ونماذج بديلة

وبرنامجا محددا. فليبيا تتمتع بكل الموارد اللازمة لتحقيق هذا

الإصلاح بقدر ما تحظى به من دعم شعبي قوي وحضور إرادة

سياسية لتحقيق هذا المبتغى.

